نظرات في الثقافة

هاري شابيرو

ترجمة

د. محمد علي العريان

تقديم

د. عبد الرحمن زكي

الكتاب: نظرات في الثقافة

الكاتب: هاري شابيرو

ترجمة : د. محمد علي العريان

الطبعة: ٢٠١٨

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www.apatop.com E-mail: news@apatop.com

دار الكتب المصرية

فهرسة إثناء النشر

شابيرو ، هاري

نظرات في الثقافة / هاري شابيرو

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

١٥٦ ص، ١٨ سم.

الترقيم الدولى: ٢ – ٧٣٢ – ٤٤٦ –٩٧٧ –٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع : ٧٣٣٢ / ٢٠١٨

نظـرات في الثـقافة





المشتركون في هذا الكتاب

المؤلف:

هاري ل. شابيرو: رئيس قسم الأنثروبولوجيا في المتحف الأمريكي للتاريخ الطبيعي، وأستاذ الأنثروبولوجيا بجامعة كولومبيا. ولد في مدينة بوسطن ونال درجة الليسانس والماجستير والدكتوراه من جامعة هارفارد. وهو مؤلف كتاب "ميراث السفينة باونتي" الذي نال نجاحاً كبيراً منذ أن نشر سنة ١٩٣٦، وكتاب "الهجرة والبيئة" الذي نشر سنة ١٩٣٩، كما أنه يوالي عدداً كبيراً من المجلات العلمية ببحوثه ومقالاته القيمة.

المترجم:

الدكتور محمد علي العريان: حصل على ليسانس الآداب، قسم اللغة الإنجليزية من كلية الآداب، جامعة القاهرة، مع درجة الامتياز سنة ١٩٣٩، ثم حصل على دبلوم معهد التربية العالي للمعلمين بالقاهرة مع مرتبة الشرف سنة ١٩٤٠. درس في أكسفورد وأكستر بإنجلترا وحصل على دبلوم اللغة الإنجليزية، ثم حصل على درجة الماجستير في التربية وعلم النفس من جامعة كولومبيا سنة ١٩٥٠، ودرجة الدكتوراه في التربية من جامعة كولومبيا سنة ١٩٥٢ ومنحته هذه الجامعة ميدالية الخدمة العلمية الممتازة سنة ١٩٥٤. شغل عدة مناصب مهمة فعمل مديراً لمكتب الاستعلامات السياحية بنيويورك، ثم عمل بقسم الإذاعة والترجمة بمقر الأمم المتحدة بنيويورك، كذلك عمل بدار التحرير للطبع

والنشر، وعمل أستاذاً للتربية بكلية المعلمين بالقاهرة. ترجم من قبل كتاب "النفس المنبثقة".

صاحب التصدير:

الدكتور عبد الرحمن زكي: أوفدته وزارة الحربية في بعثة إلى أوروبا لدراسة فنون المتاحف وأنظمتها سنة ١٩٣٨ وذلك حينما قرر إنشاء المتحف الحربي. عين مديراً للمتحف الحربي سنة ١٩٣٨ وظل يشغل المتحف حتى أخريات سنة ١٩٥٢. عمل رئيساً لتحرير مجلة الجيش بين سنتي ١٩٤١ و ١٩٥٢، كما تولى منصب مدير إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة فيما بين سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٤. حصل على دكتوراه في الآداب (الآثار الإسلامية) سنة ١٩٥٥، وعين مديراً لمكتبة الجيش سنة ١٩٥٥ لإعادة تنظيمها وظل يعمل بها إلى سنة ١٩٥٨. شغل منصب أستاذ الآثار الإسلامية بجامعة بغداد فيما بين سنتي ١٩٥٨ و ١٩٥٩. عضو في المجمع المصري والجمعية التاريخية والجغرافية ومجمع الثقافة العلمي. له عدة مؤلفات من بينها "القاهرة" و "الشرق الأوسط" و "المسلمون في العالم اليوم" كما نشرت له عدة بحوث ومقالات في المجلات العلمية العربية والأجنبية.

مقدمة

الثقافة في علم دراسة الأجناس البشرية (الأنثروبولوجيا) هي أسلوب الحياة في المجتمع، وهي التي جعلت المجتمع البشري يمتاز عن الجماعات الحيوانية منذ بدأ الإنسان حياته على هذا الكوكب، فالعادات والتقاليد والأفكار التي يتشاركها أفراد المجتمع، والتجارب التي يمر بها الإنسان فتستقر في أعماقه، كلها أشياء يتّسم بها البشر واستمدها المجتمع البشري عبر التاريخ جيلاً بعد جيل، وتناقلتها الأعقاب المتوالية كتراث اجتماعي.

ولكل مجتمع ثقافته الخاصة التي يتّسم بها ويعيش فيها، كما أن لكل ثقافة ميزاتها وخصائصها التي تحدد شخصيتها، ومقداراً معيناً من القدرة على التغلغل في المجتمع الذي تعمل فيه بحيث تتفاوت درجات هذا التغلغل.

وللثقافة مقومات مادية ومقومات معنوية، فأما المادية فتتألف من طرائق المعيشة والأدوات التي يستخدمها أفراد المجتمع في قضاء حوائجهم والأساليب التي يصطنعونها لاستخدام هذه الأدوات؛ فالصيد وما يستلزمه من عدة وسلاح ثقافة، والقتال وأساليبه وما يستخدم فيه من عتاد وخطط ثقافة، والزراعة والحرث وما يتبعهما من أدوات ثقافة، والأزياء والزينة وأسلوب الترفيه ونوع التعاون الذي يسود بين أفراد القبيلة

أو العشيرة، كل هذا تشمله "الثقافة المادية" على أنه كلما ازدادت وتعقدت أنماط الثقافة ازدادت تقبلاً للحضارة، بل إن هذه الجماعة تكون أكثر قابلية للارتقاء والتطور، وهذا ما يجعلنا نميز بين ثقافة رفيعة وأخرى وضيعة، أو بين جماعات متحضرة وجماعات متخلفة عن ركب الحضارة.

وأما المقومات المعنوية للثقافة؛ فهي مجموعة العادات والتقاليد التي تسود المجتمع، والتي توارثها أفراده جيلاً بعد جيل، والقانون أو العرف الذي يحكمهم، والقواعد الأخلاقية التي تحدد علاقة بعضهم ببعض.

ذلك هو المفهوم الحقيقي لكلمة "ثقافة" وهو كما نرى أوسع مما تعود الناس فهمه من الكلمة، بل إنه يغاير من بعض الوجوه، المعنى المألوف الذي توحيه كلمتا "ثقافة" و"مثقف".

والكتاب الذي بين أيدينا يتناول الثقافة بهذا المعنى الذي أوجزناه في السطور القليلة السابقة، والمؤلف هو الدكتور هاري شابيرو أحد العلماء المتخصصين في الدراسات الأنثروبولوجية، وهو يتتبع في كتابه الطريق أثر الارتقاء التطوري البيولوجي، وكيف أنه مكّن الإنسان (من بين جميع أنواع الحيوان) من الوصول إلى مستوى ثقافي، ثم يتجه المؤلف إلى التاريخ فيبين أثر الثقافة في تغير مجرى أحداثه، وما حدث في التاريخ من اختلاط الثقافات المختلفة، ثم يعرض لمشاكل عدة تتعلق

بآثار الثقافة، لعل أهمها – من الناحية العملية – ما لاحظه من أن فهم كل مجتمع لتراثه الثقافي، ومعرفته لتراث ثقافات الشعوب الأخرى يؤديان إلى إيجاد نوع من الصلة والتعامل بين مختلف الشعوب.

فقد تناول المؤلف موضوع كتابه في ثلاثة فصول: اكتشاف الثقافة، وعلاقة الثقافة بالتاريخ، واستعادة الماضي. فقال إننا عندما نستعرض الماضي ندرك أنه في تاريخ أي حضارة يمتاز أي عصر عن بقية العصور بخصائص معينة، قوامها الأفكار التي يحرص عليها، ووجوه النشاط التي يمارسها خصوصاً وقد أدركنا أهمية عامل الثقافة وكيف تنفذ وتتغلغل في نسيج حياتنا.

ولقد كان من أهم العوامل على إدراك أهمية الثقافة ما قام به الرواد من كشف بقاع كانت مجهولة لنا، وكنا لا نعرف شيئاً عن نشاط مجتمعاتها وأساليب حياتها وتنوع تقاليدها، وهذه الزيادة في الوعي الثقافي قد كان لها أثر بعيد المدى في نطاق العلاقات الدولية.

ولا شك أن ثقافة أي قوم تعكس بصورة دقيقة وصحيحة قدراتهم وإمكانياتهم، ويترتب على ذلك إمكان تصنيف الشعوب والثقافات على أساس نظام تصاعدي من أكثرها بدائية، من أسفل السلم إلى أكثرها تطوراً على أعلاه، والحقيقة أن هذا عمل شاق كما أنه قد ينطوي على نتائج خطيرة، لأننا لسنا على استعداد لتقويم شعب أو تقديره بالثقافة التي يتصادف وجودها عنده في الحاضر؛ فالتاريخ زاخر بأمثلة لظروف

وأحوال كان يرث فيها الأرض ومن عليها أقوام منحطون في درجة الثقافة، وبأمثلة لأقوام كانوا برابرة في أحد العصور ثم أصبحوا في أعلى درجات التمدن في العصر الذي تلاه؛ فالإغريق والرومان والفرنسيون والألمان والبريطانيون، وكلهم قد خلقوا حضارة لامعة، كانوا يمثلون في مرحلة معينة قوماً غير متحضرين.

ولعل من أهم النقاط التي عرض لبحثها هذا الكتاب في الجزء الخاص بعلاقة الثقافة بالتاريخ، حقيقة تتجلى في كتابات بعض المؤرخين المحدثين، فإن عدداً من هؤلاء المؤرخين قد أصبح حساساً لأهمية عامل الثقافة بعد أن أخذت شباك البحث التاريخي تمتد وتغوص، ومثال ذلك تاريخ محاولات الإنجليز لغزو أيرلندة في عصر إليزابيث، ففي كتاب أ. ل راوز "توسع إنجلترا في عصر إليزابيث"، يجمع المؤرخ بين التذوق الأدبي والتاريخي لشخصيات ذلك العصر وبين الشعور العميق بالمكان والزمان والثقافة. وبالرغم من أن الإنجليز احتلوا أيرلندة بعد نضال طويل، على نحو احتلال الفرنسيين لشمال إفريقيا مثلاً، إذ أنهم في الحقيقة لم يتمكنوا أبداً من إخضاع الشعب الأيرلندي أو إقناعه باتباع الطريقة الإنجليزية للعيش. ويعزى فشلهم إلى أنهم لم يتنبهوا أبداً إلى تأثير الثقافة العميق في دوافع الناس واتجاهاتهم ولم يدركوا إلى أي حد يكون رد فعل الناس قوياً في تلك الظروف، وكان ذلك العجز في تقدير أمر الصراع الثقافي، فضلاً عن حسمه، هو الصخرة التي تحطمت عليها مغامرة الإنجليز في أيرلندة، وبذلك انتصرت ثقافة الأيرلنديين وإن كانت ثقافتهم قد أصابتها تغييرات طوال فترة الصلة بين البلدين.

والمؤلف يؤكد في خاتمة تصور كتابه الطريق، أنه ما من حضارة نشأت على سطح كوكبنا قد ماتت، ذلك لأن الحضارة – كما يقول المؤلف – لا تموت كما يموت الكائن الحي. والحقيقة التي نعرفها اليوم أن بين الحضارات الأربع الرئيسية التي ازدهرت في العالم القديم احتفظ ثلاث منها بوجودها منذ بدايتها إلى العصر الحديث، وهي وإن كانت قد أصابها التعديل والتغيير بعامل الزمان والمكان والظروف، إلا أنها استمرت موصولة. والواقع أنا لا نستطيع أن نتصور تاريخاً بلا ثقافة، فالشعب الذي يفقد ثقافته يفقد حتماً تاريخه.

عبد الرحمن زكي

مقدمة المؤلف

يقولون إن الإيجاز هو روح الذكاء، ولكن من سوء الحظ لا يستطيع الذكاء دائماً أن يرد التحية بأحسن منها.

وفي أيامنا هذه – التي اشتهرت بالعناوين الموجزة – يستطيع الإنسان أن يتنازل راضياً عن الذكاء إذا استطاع التأكد من وضوح فكرته.

ولست متأكداً تماماً مما سيثيره عنوان هذا الكتاب "مجالي الثقافة" في ذهن القارئ، وحينما شرعت في كتابته كانت فكرتي أن أعرض الطريقة التي أمدنا بها اكتشافنا الحديث للثقافة بمزيد من البصيرة والفهم لحياتنا اليومية، ومشاكلنا الدولية القائمة وتاريخنا وحضارتنا نفسها.

إن تفسير ووصف ما يعنيه عالم في الأنثروبولوجي مثلاً لكلمة ثقافة قد يحتاج وحده إلى كل المساحة التي خصصت لهذا الكتاب.

ويبدو من المجلدات الضخمة التي خصصها علماء الأنثروبولوجي لهذا الموضوع أنهم يشعرون بحاجة إلى مساحة أكبر ومجلدات أكثر مما قاموا به حتى الآن.

ولو أنني عالجت بعض موضوعات هذا الكتاب معالجة كاملة لكان شأني مثل شأن علماء الأنثروبولوجي، أي لاحتجت إلى مساحة أكبر وصفحات أكثر فأكثر. ولكن هدفي لم يكن كتابة بحث أو رسالة شاملة

عن أي موضوع من الموضوعات أو القضايا التي تناولتها في هذا الكتاب. وإنما حاولت فقط، بسرد أمثلة عديدة، أن أوضح بعض الأفكار التي تولدت عن مفهوم الثقافة، وأن أقترح بعض التطبيقات الإضافية التي تصلح للمتابعة.

ولست أدعي أن الأمثلة التي اخترتها هي بالضرورة أحسن الأمثلة في هذا الصدد، وإنما كانت تلك الأمثلة هي مجرد ما يتبادر إلى ذهني وقتئذ، وأعتقد أنها وافية بتوضيح الفكرة العامة عن موضوع بحث هذا الكتاب.

وأنا على بينة ووعي من أن بعض القضايا الواردة في هذا الكتاب مسائل خلافية. ولكني متأكد أن اختلاف القارئ معي في بعض تفسيراتي لا ينقض فروضي الأساسية التي قوامها أن الثقافة هي التي تصوغنا وتشكلنا وتجعلنا كما نحن الآن، وأنها هي التي تؤثر في معاشنا اليومي، وأنها أثرت في تاريخنا، وستقرر مستقبلنا ومصيرنا.

وأرجو أن يكون واضحاً للقارئ أنني تمتعت بكتابة هذه المحاضرات لكي تلقى في كلية يوجبه سوند في تاكوما بواشنطن.

ويستطيع القارئ، على الأقل، أن يتبين ذلك بنفسه عن طريق أية أدلة تزوده بها الصفحات التالية، ومع ذلك فربما لا يستطيع أن يتبين ذلك بنفسه ما لم أقل له صراحة إنني تمتعت بإلقاء المحاضرات إلى حد كبير، وقد نالت المحاضرات من جمهور المستمعين كل اهتمام وتقدير.

ولقد لاقيت من مدير الجامعة تومسون وهيئة الموظفين والأساتذة كرماً فوق ما يقتضيه داعي الواجب، ولقد رحبت بي أسرة هالي بنبلها المعهود، وقد مكنني خيرها وإحسانها من إلقاء تلك المحاضرات، وإذا سمحت لنفسي بالانغماس في خرافة عاطفية فاسمحوا لي أن أقول إنه حتى جبل تاكوما نفسه كان يطل من وراء الأفق ليجعل من هذه المناسبة ذكرى لا تنسى.

هاري شابيرو

أبريل سنة ١٩٥٦

مدينة نيويورك

الكشف عن الثقافة

عندما نستعرض الماضي فإننا ندرك أن كل عصر في تاريخ أية حضارة يمتاز عن سائر العصور الأخرى بخصائص معينة قوامها الأفكار التي يحرص عليها ووجوه النشاط التي يمارسها.

ويكون ذلك أوضح ما يكون بصفة خاصة، في التطورات والأساليب الخاصة بالعمارة والتصوير والنحت التي تزدهر في كل عصر، ولكن على الرغم من أن هذه التعبيرات الجميلة تبرز بروزاً واضحاً أكثر من غيرها وتعبر عن خصائص العصر، إلا أنها ليست محاور الاهتمامات الوحيدة التي تميز عصراً عن غيره، أو تفصل بين حقبة من الحقب وغيرها. هناك أشياء أخرى كثيرة غالباً ما تكون أقل وضوحاً وبروزاً؛ لأنها لا تتجلى في منشآت مادية يمكن لها رؤيتها، لأنها تظل باقية بعد زوال العصر الذي أنشئت فيه، أو لأنها تتمثل في معان مجردة. وبذلك لا تحظى بالاهتمام العام أو تفلت من الملاحظة العامة.

ومن أهم تلك المعاني المجردة الأفكار والمفاهيم الفكرية والعقلية التي تشغل مساحة كبيرة في عقول قوم عصراً من العصور، ولها من الأهمية والمكانة ما يفوق غيرها في عصر آخر.

ولعصرنا –كما لغيره من العصور التي سبقته – حشد من المفاهيم العقلية التي تشغل بال الناس، وأحد تلك المفاهيم هو ما اصطلحنا على تسميته بالثقافة.

ولعل عصرنا – أكثر من أي عصر سبقه بل وفي خلال القرن الماضي فقط – كان الاعتراف بالثقافة يلقى فيه من الاهتمام البالغ بحيث أثر في تفكير الناس أعمق تأثير، لذلك أراني لا أتحرج من المجاهرة بأن الثقافة اكتشاف حديث.

وحيث إنني من الآن فصاعداً سأستعمل كلمة "ثقافة"، فمن المستحسن أن أحدد ما أعنيه بتلك الكلمة. وربما كان من سوء الحظ أن علماء الأنثروبولوجي قد استخدموا لأغراضهم كلمة ذات استعمال شائع وواسع، وهم يقصدون عديداً من المعاني قوامها "فن وعملية الفلاحة – الأرض – المزروعة – عملية التحسين أو التطوير بالتربية – صقل الطبيعة الخلقية والعقلية – المدنية – ترقية العادات والذوق – حصيلة ما تفرد به شعب أو نظام اجتماعي".

ولقد سبَّبت تلك الاستعمالات لكلمة ثقافة كثيراً من الاضطراب، لأن عالم الأنثروبولوجي لا يقصد عيناً عملية فلاحة الأرض أو تذوق باخ أو الجريكو أو بروست حينما يتحدث عن الثقافة، على الرغم مما يعنيه من أن الثقافة تتضمن تلك المظاهر.

إن الثقافة – كما سأستعملها – قد فسرت بأنها السلوك المكتسب، وهي تتضمن كل الأساليب أو الطرز المألوفة وكل الأفكار والقيم التي يمارسها الناس ويحرصون عليها ويعتزون بها ويؤثرونها على غيرها كأعضاء في مجتمع منضم أو موحد أو أسرة.

وهذا التفسير لمعنى الثقافة تفسير فضفاض يحمل في طياته ما هو أكثر بكثير من المعنى الشائع المألوف للثقافة، ولكننا من حقنا أن نتساءل:

حيث إن الثقافة تتضمن كل تلك الإجراءات والمعاني والمثل، فما الذي نتركه إذا كانت تحوي في طياتها كل ذلك؟ والحقيقة أنها لا تتضمن شيئاً واحداً؛ وهو البواعث أو الحوافز الأساسية للسلوك من حيث هي بواعث أو حوافز. فمثلاً: الجوع ينشأ من حاجات فسيولوجية لجهازنا الهضمي تدفعنا لكي نفعل شيئاً حياله.

هذا الجوع – عند هذا المستوى وعند هذه النقطة – ليس ثقافة، ولكن الطريقة التي نأكل بها، وأنواع الطعام الذي نستهلكه، والوسائل التي اصطنعناها للحصول على القوت اللازم، تعتبر كلها من جوانب الثقافة وأوجهها. وبنفس الطريقة – تطبّق هذه القاعدة على غرائزنا الجنسية – فهي فسيولوجية في منشئها، ولكن التعبير عنها والإشباع لها بنظم بطرق معينة ويتخذ أشكالاً خاصة مألوفة وشائعة في المجتمعات الإنسانية، وهذه الأشكال تدخل في نطاق تفسيرنا للثقافة.

ولكن ما قولنا في أنواع السلوك الشاردة، أو الزائفة الفكرة، أو الوهم الفردي، أو الميول المضادة للمجتمع التي قد تصدر عن بعضنا أو جميعنا، أو التي قد نخفيها – بحكمة – في وقت أو آخر؟

هنا يصبح الحد الفاصل أكثر صعوبة في التحديد؛ فبعض تلك الأوجه من السلوك أو التفكير التي قد تبدو فردية أو غير مكتسبة أو غير منظمة، قد تكون في واقع الأمر والأثر ردود أفعال لحقائق ثقافية لدرجة أن وجودها أو قيامها في حد ذاته قد يكون مميزاً، أو وقفاً على الثقافة التي تحدث فيها؛ فهي لذلك من لحمتها وسداها.

هل نحس بمشاعر الذنب إن لم تكن لدينا أفكار عن الخطيئة في ثقافتنا؟؟ ربما – ولكن شكل ونوع الذنب يبدو أنهما يتأثران بما تعتبره ثقافة معينة – خطيئة.

هل كان في مقدور المحللين أن يحددوا مركب أوديب إن لم يكن هناك أب مستبد قد سودته الأسرة في تركيبها ووضعها الاجتماعي؟ ومع ذلك – فطبعاً – توجد بعض أنواع من سلوكنا ومشاعرنا التي لا تعتبر خاصة ولا معينة بالمعنى الثقافي. وزيادة على ذلك، فإن قدرتنا على ممارسة الاختيار في النطاق الموجود تعطينا شعوراً بالتحرر من القيود الثقافية.

ومما يثير العجب في أمر الثقافة – وقد أصبحنا الآن على وعي بها – أننا نستطيع أن ندرك بوضوح أكثر وأكثر تغلغلها ونفاذها في نسيج

حياتنا ذاته وكم قطع الناس من أشواط، وكم استنفدوا من وقت للوصول إلى الموضوعية اللازمة لتذوقها.

وينبغي ألا يثير ذلك فينا الدهشة؛ ذلك أن الثقافة بطبيعتها لا تتجلى لنا كظاهرة واضحة حتى نتعلم الاعتراف بها وإدراكها، فمنذ الطفولة – أو حتى منذ الميلاد – نتشكل في أنواع معينة من السلوك حتى تصبح آلية تقريباً. فنعاقب إذا انحرفنا، ونثاب أو على الأقل نتلافى العقاب إذا ما فعلنا ما نؤمر به. فنحن نتعلم ما يطلب منا، وما يتوقع منا، وما نتوقعه من غيرنا. ونتعلم ما يعجبنا ويظفر بتقديرنا، وما لا يعجبنا ولا يظهر باحترامنا.

كذلك نكتسب بالتعلم ما نعتبره أهدافاً لنا وغايات نشارك فيها مع الظروف الأخرى قومنا حتى نعرف نحن ويعرفوا هم كيف نسلك ويسلكون في المواقف العاجية التي تنجم في مجتمعنا.

وبذلك نتلافى ضرورة اتخاذ سلسلة متتابعة دائمة من القرارات المتعمدة الجدية. وعلى هذا الأساس فإن تأثير الثقافة يصبح مألوفاً ولا شعورياً، ويجعل الحياة أكثر سهولة ويسراً، مثلها في ذلك مثل التنفس والمشي ووظائف الجسم الأخرى التي تخضع لضوابط لا شعورية، وبذلك تحرر أعضاء المخ الواعية من هذا العبء وتطلقه ليؤدي أوجه النشاط الأخرى.

وكل ذلك يعني أن معظمنا يؤدي سبل نشاطه بطرق مألوفة معتادة تبدو صحيحة كالمطر، أو طبيعة كالقمح في كانزاس. وأي شيء يخالفها يبدو خاطئاً، أو شاذاً، أو ضالاً، أو مرذولاً، أو مضحكاً.

مثل الثقافة كالهواء الذي نستنشقه نسلم به تسليماً ولا نكاد ندرك ذلك، ولكن الثقافة كالهواء أيضاً إذا ما خالطه الضباب أو حمل بالدخان أو اشتد برده أو حره، فإنها (أي الثقافة) في هذه الحالة تتميز بصبغة واضحة لا يمكن تجاهلها. فعندما نلقى أقواماً آخرين من ثقافة أخرى يسلكون بطرق غير مألوفة لنا ولا شائعة عندنا فإننا ندرك حقيقة هذه الظاهرة، ولكن رد فعلنا عادة هو أن ندمغ مثل هذا السلوك بطابع الغرابة أو الشذوذ.

وكان ذلك هو الأمر الشائع في مراحل عديدة في الماضي، كما أنه ما زال سائداً عند أقوام كثيرين في وقتنا الحاضر حتى القبائل البدائية التي تلقى جيرانها ذوي التقاليد المختلفة، ثم تعرف – وأحياناً تصاب بنوع من خيبة الأمل – أن هناك معايير أخرى للسلوك تختلف عن معاييرهم الشائعة عندهم والمألوفة لديهم.

وقد تبين الإغريق تلك الاختلافات ودمغوا بالبربرية كل من جافى معاييرهم وسموا برابرة أولئك الذين فشلوا في الانصباب في قوالب الإغريق.

وقد اهتم هيرودوتس المؤرخ اهتماماً بالغاً بما يطلق عليه اليوم البحث الأنثروبولوجي، وآية ذلك أنه ثابر على تسجيل عادات وتقاليد المصريين وأقوام الشرق الأوسط الذين قابلهم في أسفاره.

وطوال رحلة الحضارة – هبوطاً وصعوداً وما تتابع عليها من حقب لها خصائصها ومميزاتها في التفكير والسلوك ونمط العيش – زودنا التاريخ نفسه من ماضينا بأمثلة دالة على نفس الظاهرة. ولكن الوعي بحصيلة تحكم الثقافة وثمرتها يختلف عن اكتشافنا أن تلك الحصيلة هي نتيجة لعملية قابلة للتحليل والتعميم، وأن دراستها وفحصها ورصدها لا يزودنا بوسيلة لفهم سلوك الآخرين فحسب، بل لفهم أنفسنا أيضاً.

ولم يكن هذا هو شأن من سبقونا من الدارسين؛ إذ كان اهتمامهم بالثقافة في هذا المعنى الوسيع اهتماماً ضئيلاً نحيلاً؛ فلم يدرك الكاتب تاستيوس وهو يصف مستويات الأخلاق عند إحدى القبائل البدائية المتأخرة (قبيلة الجرماني)، ولا هيرودوتس المؤرخ اليوناني عندما زار مراكز الحضارة القديمة، لم يدرك لا هذا ولا ذاك أو يتبين في الحقائق الأنثروبولوجية التي جمعها ما يتضمن أنهما كانا يعالجان عملية لها من خصائص التحقق ما ينسحب عليهما مثلما يطبق على موضوع بحثيهما.

وربما كان لانبثاق الثقافة في وعينا وإدراكنا في الأزمنة الحديثة فقط – باعتبارها عاملاً حاسماً في تقرير السلوك وموضوعاً للبحث والتحليل – ربما كان لذلك أهمية ومعنى لا يمكن تجاهلهما أو

إغفالهما؛ فلم يسبق في تاريخ الإنسان أن اتصل الناس من مختلف الثقافات بعضهم بالبعض الآخر ذلك الاتصال الوثيق كما هو حادث اليوم؛ فمنذ بدء عصر الاكتشاف الذي افتتحه الملاحون البرتغاليون في القرن الخامس عشر، والأوروبيون ينتشرون في كل نواحي العالم. بل ويمكن الجزم بأنه لا توجد بقعة في العالم لم يسبق لهؤلاء المبعوثين أن ارتادوها أو زاروها أو وصفوها على نحو ما، وإلى حد ما.

قارات بأكملها مليئة بسكانها الأصليين المقطوعين عن بقية العالم لقرون سحيقة في القدم، ولهم حضارات أذهلت المكتشفين بروعتها وعظمتها، أصبحت اليوم في متناول بصرنا وسمعنا، إفريقيا وأستراليا والباسيفيك كشفت عن أقوام ذوي ثقافات مختلفة أصابتنا بالدهش والروعة.. ثقافات لم نكن لنتخيلها أو لنسمع عنها في مراكز الحضارة الغربية.

ولقد تعودنا أن ننظر إلى عصر الاكتشاف ذلك كوقت كانت فيه المعرفة بشكل الأرض ومداها آخذة في الازدياد السريع – مسألة قارات ومحيطات وأنهار وسلاسل جبال – أي بالاختصار ننظر إليه نظرة جغرافية. ولكن كانت هناك أشياء أخرى كثيرة أفلتت من حسابنا وأغفلت من نظرتنا؛ فلمدة أربعة قرون متتابعة استمر الاكتشاف لكل جانب من جوانب الطبيعة بما لم يسبق له مثيل من قبل.

وبدأت أنواع المعرفة تتوالى وتصب في أوروبا من كل حدب وصوب. وكانت كميتها وتنوعها في حد ذاتها حافزاً كبيراً لكل أنواع البحث العلمي والدراسات المتخصصة لمجرد تنظيم وتنسيق وتبويب تلك المعلومات على شكل يسهل استخدامه. فمثلاً: شغل علماء النبات والطبيعة أنفسهم – عندما واجهوا هذا السيل الجديد من أنواع النباتات والحيوانات – في تصنيف وتنظيم وتنسيق وتبويب تلك الأنواع الجديدة.

وفي الحقيقة يمكنني القول بأن كثيراً من التقدم في هذين الفرعين من العلوم في القرن السادس عشر وما تلاه يعزى إلى ذلك المصدر، ولكن هذا الحشد الباهر المتنوع من المعرفة الجديدة لم يكن مقصوراً على النبات والحيوان أو الأنهار أو الجبال أو الأراضي والبحار، وإنما اكتشف أيضاً عدد مذهل من الأقوام والحضارات لم يسبق لأحد في أوروبا أن يعرف حتى بوجودها، وكان عدد تلك الأقوام والحضارات هائلاً، وأنواعها وتباينها واختلافها مذهلاً.

ولقد قدر ميردوك عددها بنحو ثلاثة آلاف ثقافة متميزة بخصائص معينة كل على حدة. فإذا نصفنا هذا العدد – لكي نرضي حماسة عالم الأنثروبولوجي وتصنيفه الدقيق – كان معنى ذلك نسبة تبلغ معدلاً من ثلاث إلى أربع ثقافات جديدة اكتشفت كل عام على مدى أربعة قرون، ولذلك فمن العسير أن نظل متجاهلين وغافلين وغير حساسين حيال هذا التنوع الثقافي في مواجهة تلك العملية المستمرة الطويلة من الاكتشاف.

وفي الحقيقة كان رد الفعل المبدئي يتميز بالغرابة والشذوذ إلى حد ما حيال أنواع السلوك الغريبة التي صادفها المستكشف؛ فالإسبانيون مثلاً لم يكادوا يصدقون أن هناك أقواماً بشرية تسلك على غرار ما كان يفعله الهنود وقتئذ؛ ولذلك نشبت قضية خلافية لا تخلو من حيوية وطرافة دخل في جدالها ممثلو الكنيسة والمراسلون الذين كانوا يبعثون بأنباء الغزو، وكان قوام هذا الجدل هو: هل لهؤلاء الأقوام من السكان – الذين اكتشفهم الغزاة حديثاً في الدنيا الجديدة – أرواح مثل غزاتهم ومكتشفيهم؟

ويظهر أن بعض الإسبان لم يكونوا واثقين تماماً من أن تلك الأقوام التي وجدوها في أمريكا كانوا من الأناسي! ومن أنهم لو كانوا كذلك أهمُ رعايا تصلح للتحول والهداية إلى الدين المسيحي؟ ومع ذلك فباستمرار الاستكشاف اقتضى أثر هذا الحشد الحائل من الأقوام المتميزين بخصائص معينة وبهذا الخليط العجيب من طرق وأساليب الحياة، اقتضى ذلك كله من ذكاء الأوروبيين نوعاً من المرجع أو التفسير لهذا التنوع العجيب والاختلاف في الأقوام ولهذه الكثرة الطافحة في العادات والطرز وأنماط العيش.

وكانت بعض التفسيرات – طبعاً – متسمة بالطابع الفكري لذلك الوقت. ومنها مثلاً تفسير ما زال سائداً عندنا وهو نشأة الهنود أصلاً من قبائل إسرائيل العشرة المفقودة. ذلك أن عشر قبائل من إسرائيل قيل إنها تاهت بعد أن فشلت في العودة من الأسر.

هنا كان يوجد قوم في الدنيا الجديدة لا يمكننا التوصل إلى معرفة منشئهم بالقياس إلى الأمم المعروفة من العالم القديم، ولذلك فلا بد أن يكونوا من سلالة القبائل المفقودة!

ومن سوء الحظ – حيث إن هذا الحل البسيط الساذج استنفد في تفسير نشأة الهنود – فلم يبق ثمة مجال في هذا المشروع لتفسير نشأة الأستراليين الأصليين أو لغيرهم من السكان والأهالي الذين صادفهم المستكشفون بعد ذلك. ولكن العلماء الأوروبيين استمروا في البحث عن نظام لتصنيف وتقسيم تلك الأنواع والأشكال الجديدة من بني الإنسان.

وفي البداية كان المجهود منصباً على ملاءمة تلك الأقوام التي اكتشفت حديثاً في نظام للتصنيف على غرار الأنظمة والعينات التي بوبها ونسقها العلماء الطبيعيون.

فكان Bernier برنيير في سنة ١٦٨٤ أول من حاول عمل مثل ذلك التصنيف المنسق دون أن يستند إلى أي نظرية فيما يتعلق بنشأة أو انتشار النوع الإنساني في الآفاق وبأقل اهتمام أو تركيز في الثقافة.

ويبدو أن معظم العلماء والباحثين قد وجدوا حلاً مرضياً لتلك المشكلة في الإنجيل الذي أرجع أجناس الإنسان كلها إلى سلالات منحدرة من أبناء نوح تمايزت تدريجياً عن بعضها بطريقة لم يتعرض لها

الإنجيل أبداً بالتوضيح. ونحن إلى الآن ما زلنا نتمسك برواسب وآثار ذلك التفسير للسلالات البشرية باستعمالنا للفظي الحاميين والساميين.

ومن المحتمل أن يكون العلماء الأوروبيون قد واجهوا أولاً مشكلة الاختلاف الجسماني في الإنسان ولم يجدوا لها تفسير لأنهم كانوا قد انتهوا من تقرير نمط للتفكير عن الاختلافات في الصفة التشريحية والشكلية للحيوان والنبات.

والدليل الجسماني للاختلاف في الإنسان طابق ذلك التفسير القائم الذي توصلوا إليه من قبل بالقياس إلى الحيوان والنبات.

ولكن وعياً متزايداً وإدراكاً محققاً للتنوع والاختلاف الثقافي ومعناهما ما لبثا أن انبثقا، وبدأنا نصادف أولاً مقالات تعالج الظواهر الثقافية، وتجارب مختلفة أجراها العلماء مستعينين بتلك الحقائق العلمية المجمعة، يساندون بها الفروض الخاصة بالهجرة ويربطون بينها وبين بعضها الآخر بعلاقات وأسباب تفسيرية.

وفي مطلع القرن التاسع عشر بدأ الأنثروبولوجي، كعلم يعنى بالدراسة المنظمة للإنسان من الناحيتين العضوية والثقافية، في الوقوف على قدميه بحيث جذب انتباه العلماء والباحثين في أوروبا ولقي عوناً ومساندة من مراكز العلم والبحث.

الثقافة والاستعمار

على الرغم من أنني أشرت إلى أن الثقافة – كمفهوم مجرد – هي وليدة تجربة الأوروبيين الشاسعة عندما لاقوا عالماً جديداً من العادات والسلوك والطرز في فترة من الزمان قصيرة نسبياً، إلا أنني لست من أنصار فكرة أنه ما كان يمكن حدوثها أو تطورها تحت ظروف أخرى.

ذلك أن عصر الاستكشاف كان نوعاً من (الصوبة) يمكن اعتباره مشتلاً أو مفرخاً زودنا بثمرة المعرفة قبل أوان الحصاد في ميقاته المنوط بفصول السنة، بحيث أنه سارع بالإنضاج مما لو كان الأمر بدون (صوبة).

ولكنا لا نستطيع أن نتجاهل عاملاً مهماً آخر أسهم في إثارة الاهتمام بتلك المشكلة؛ فمنذ بداية الاتصال الأوروبي بالأقوام والسكان الأصليين لمستعمراتهم كانت العلاقة والصلة علاقة استغلال وصلة انتفاع؛ فالملاحون البرتغاليون وكولومبوس كانوا يبحثون عن طريق للتجارة، كانوا يأملون في شقها واستخدامها ابتغاء الكسب المادي والمتعة.

وسوء أكان الأوروبيون قد نجحوا كما نجح البرتغاليون أم أخفقوا كما أخفق كولومبوس، فإنهم جميعاً صادفوا أقواماً والتقوا بشعوب أخضعوها لاستغلالها في التجارة أو تسخيرها في العمل، ولكن هؤلاء

الأقوام والشعوب كانوا يعيشون وفق عادات ويلتزمون بقواعد وأحكام كان يتعين على غزاتهم ومستعمريهم أن يتفهموها لكي يحققوا أغراضهم.

وفي الحقيقة لا توجد إلا أدلة ضئيلة تبرهن على أن أولئك المستكشفين الأولين والغزاة وأصحاب المشروعات التجارية قد بذلوا جهداً كبيراً لتفهم عادات وطباع وقواعد ونظم الأقوام التي غزوها، على الرغم من أن بعض كتاباتهم ووصفهم لحياة السكان الأصليين، حتى في ذلك الوقت، تدل على محاولة مخلصة وإن تكن مبعثرة لفهم أسس وعادات وطباع أهالي تلك المناطق.

ومن الشائع جداً أن نجد أن الاتصالات الأوروبية الأولى كانت بكل أسف مقرونة بجهل ثقافي أدى إلى نتائج مدمرة على الأهالي من سكان المستعمرات.

وأحياناً كان الاستعمار ميسوراً سائغاً في المناطق التي محي منها أهلوها محواً من الوجود، وعندئذ لم تكن هناك ضرورة طبعاً للتصرف حيال ثقافات القوم. ولكن حينما حاول الاستعمار أن يلقى مراسيه في مناطق مأهولة بالسكان الأصليين كما كانت الحال في بيرو والمكسيك وجنوب إفريقيا ونيوزيلندا وكينيا، أو عندما اصطنع نمط استعماري من تحكم الأوروبيين في الأهالي، كما حدث في الهند والملايو وجاوه والفيلبين، فإن مشكلة ثقافة الأهالي كانت محل اعتبار كبير. وربما لا يخلو الأمر من معنى مهم؛ ذلك أن ثقافة الأهالي تحت تلك الظروف

كانت في العادة تظل نابضة بالحياة إذا ما كانت قد وصلت إلى مستو راق من استعمال الآلات غالباً ما تكون في شكل زراعة تقيم أود عدد كثيف من السكان. أما الجماعات التي استسلمت بسرعة، باستثناء عدد قليل، فكانت الأقوام الأكثر بدائية التي تعيش على الصيد والقنص وجمع الثمار في قلة من السكان تشغل مناطق بالقدر الذي تسمح به اقتصادياتها.

وليس معنى ذلك أن بعض القبائل التي تعيش على الصيد وجمع الثمار لم تزل باقية حتى وقتنا الحاضر، ولكنهم عادة مثل الأسكيمو أو سكان الوديان البعيدة في غينيا الجديدة الذين ما زالوا أحياء يرزقون، لأنهم يسكنون أقاليم لا يطيب العيش فيها للأوروبي أو يصعب عليه التوغل فيها.

يمكننا أن نستخلص من تلك المعلومات تعميماً قوامه أن بقاء ثقافة ما إذا ما تعرضت لأخطار الاستغلال يتوقف على مستوى تطورها الآلي الفني ومنوط بكثافة سكانها، ويمكننا أن نضرب مثلاً حيث تنفرد كثافة السكان باعتبارها العامل الحاسم.

إذ بوجود حالة من كثافة السكان مع انعدام الزراعة — فإن كثافة السكان في حد ذاتها كانت تزود القوم بنوع من الحصانة وضماناً ضد الانقراض.

وهذا العامل بالذات – عامل كثافة السكان – هو الذي يفسر لنا الفروق الشاسعة بين استعمار الدنيا الجديدة والعالم القديم. وبصفة عامة لم يستطع الأوروبيون العيش الدائم والاستقرار أبداً في المناطق المستعمرة التي استعمروها في آسيا وأفريقيا للسبب البسيط؛ وهو أن تلك المناطق كانت فعلاً كثيفة السكان ولم يخضع السكان أو يذعنوا لوطأة الضغط الأوروبي، وبذلك لم يزودوا المستعمر أبداً بالمساحة غير الآهلة بالسكان اللازمة لمشروعات الاستقرار.

ونتيجة لذلك لا تجد أقاليم تقتصر سكناها على الأوروبيين، لا في الهند، ولا في جنوب شرقي آسيا، ولا في الجزر الغنية المتاخمة الآهلة بعدد كثيف من السكان.

أما في الدنيا الجديدة فقد كانت الأراضي في معظمها تسكنها جماعات تعيش على الصيد وجمع الثمار، موزعين على مساحات كبيرة، متفرقين بحيث لا يشكلون عدداً كثيفاً من السكان في أية منطقة، لذلك لم يتمكنوا من المحافظة على اقتصادياتهم في وجه الاحتلال الأوروبي مما أدى إلى تحطيم أساس عيشهم ذاته. ولذلك ذابوا وانقرضوا، أو تمكن الأوروبيون من تدميرهم إذا ما حاولوا الدفاع عن طريقة حياتهم وأسلوب عيشهم حيث إنهم كانوا قليلي العدد ومعدومي السلاح.

والاستثناءات التي حدثت في كلا العالم القديم والدنيا الجديدة – التي تشذ عن تلك النتيجة – تخدمنا في البرهنة على تلك القاعدة

العامة، ففي بيرو والمكسيك وجنوبي غربي الولايات المتحدة حيث قدر لثقافات الأهالي البقاء، فقد كان السبب في بقائها راجعاً إلى قيام تلك الثقافات على أساس الزراعة التي كان يمكن ممارستها والاستمرار فيها بصرف النظر عما كان يحدث خارج نطاق الأراضي الزراعية.

وزيادة على ذلك فإن الزراعة قادرة على أن تعين عدداً أكثر كثافة من السكان، وعلى العكس من ذلك فإن الاستعمار الذي حل بإفريقيا وأستراليا أو نيوزيلندا لم ينجح إلا بسبب أنه ركز محاولاته حيث يقل عدد السكان من الأهالي.

فحركة الاستعمار إذن هي التي وسعت وقربت الصلات المباشرة بين الأوروبيين وبين شعوب العالم، وبحلول القرن التاسع عشر كان الأوروبيون يحكمون مناطق كبيرة تسودها ثقافات لم تكن معروفة لهم من قبل، وسرعان ما تبين لهم أنه يتعين عليهم أن يفهموا أساس سلوك تلك الشعوب إذا أرادوا أن ينجحوا في حكمها ويوجهوا عملهم وعملها الوجهة التي تحقق مصالحهم.

وبالاختصار وجد الإداريون الأوربيون أنفسهم وجهاً لوجه مع الثقافة وكانت المشكلة مشكلة عملية أولاً وقبل كل شيء.

ويدل سجل المستعمرين على أن اتجاهاتهم في هذا الصدد غالباً ما كانت متعثرة، وأحياناً كانت تتسم بطابع الغباوة وضيق الإدراك في فهم تلك الحقائق والاعتراف بها.

ويعزى إخفاق بعض المحاولات الأولى بلا شك إلى المحاولات الضالة التي خاضها فريق من الأوروبيين ذوي آفاق ضيقة في نطاق ثقافاتهم بحيث كانوا ينظرون إلى كل ما يغاير قيمهم وثقافاتهم وأسلوب حياتهم، نظرة ملؤها الازدراء والتأسي. وكان علاجهم لها هو النظر إلى تلك المظاهر باعتبارها طفلية، أو مضحكة تدعو إلى السخرية، أو شريرة، ثم يحاولون إحلال ثقافتهم محلها بأسرع ما يمكن، وبالقوة إذا لزم الأمر.

والذي أخفق في إدراكه هؤلاء الحكام للمستعمرات هو أن السلوك محبوك ومرتبط وملائم للنمط الثقافي بحيث إن وسائل التدخل القسري الغليظة حياله ووسائل القمع والاعتساف في شئونه إما أن تؤدي إلى تدمير القوم أنفسهم أو تدفعهم إلى أنواع من المقاومة لم تكن في حسبان المستعمر ولم تخطر له على بال، وبذلك تؤدي إلى إحباط أهداف حكامهم.

ومن المحقق أن تجربة الاستعمار قد أسهمت بنصيب وافر في إشاعة الوعي بالثقافة سواء أكانت التجربة ناجحة أم فاشلة. وكلما زاد عمق تلك التجربة شحذت اهتمام العلماء بنفس الظاهرة. ولا يخلو الأمر من طرافة، إن ما كان يبدو بحثاً أكاديمياً مجرداً مقصوراً على علماء الأنثروبولوجي بدون قيمة عملية أو بأقلها قد ثبت أنه من أعظم الأمور أهمية في الشئون الاستعمارية.

ولكن هذا الإدراك وهذا الاعتراف جاء متأخراً فيما يتعلق بتثميره لنجاح الاستعمار وتحقيق أهداف المستعمر. ولكن دور الثقافة مع ذلك لم يقل شأنه بتقلص الاستعمار وانحساره. إن دور الثقافة يعنينا اليوم وسيظل يشغل بالنا في المستقبل.

خذوا مثلاً برامج النقطة الرابعة، هذا مشروع يستهدف تقديم العون للمناطق المتخلفة عن طريق انتفاعها بثمرات ومزايا التقدم الصناعي.

إنها فكرة معقدة التركيب تتألف من غايات كلها إيثار، مقرونة بسياسة عملية لاستقرار شئون العالم، ولكي نضع برامج هذا المشروع موضع التنفيذ فإن الأمر يقتضي نقل سبل وقيم تطورت إلى ثقافة أخرى تختلف عنها.

ولقد أدى تجاهل الاعتبارات الثقافية وإغفال أمر الوضع الثقافي إلى صعوبات سرعان ما أدرك المشرفون على تنفيذ برامج النقطة الرابعة أنها قد تتسبب في بوار البرنامج ذاته وتحطيمه تحطيماً. وفي الحقيقة ظهر أن أعظم المشكلات ليس توافر المقدرة الفنية أو الآلات أو المال، ولكن الاستجابة الثقافية لها.

وربما لا يخطر ببالنا أن ما هو مرغوب فيه عندنا فإننا نتقبله لأنه جزء متكامل من تدريبنا ونشأتنا لا يمكننا تلافيه، ونادراً ما تحس به.

ولكن – عند غيرنا – الذين نُشِئوا وتدربوا تدريباً مغايراً لنا قد لا يبدو مقبولاً أو مرغوباً فيه؛ فلكي نقنعهم بتقبله والرضا عنه فذلك يحتاج إلى جهود مضنية بصيرة.

وبالقياس إلى المستقبل فإن من أخطر الأمور التي تواجهنا هو الصعوبة المستمرة أمامنا لفهم ثقافات غيرنا في عالم زاخر بالحساسية القومية؛ وبالصراع من أجل السيطرة، وبالقروح المتخلفة من ذكريات الاستعمار.

فلكي نمضي قدماً بنجاح في عالم كهذا حيث لا تميل القوى المهيمنة إلى استغلال العداوات الثقافية وسوء الفهم في تحقيق أهداف السيطرة، علينا أن نزود أنفسنا بالفهم الأساسي للقوة الجبارة التي تمثلها الثقافة، ثم نقرن ذلك بالبصيرة التي تمكننا من الاستجابة المستنيرة لما تحويه في طياتها من حيل وأفانين.

وأنا لا أتحرج من التنبؤ بأن الثقافة في نطاق العلاقات الدولية ستلعب دوراً آخذاً في الازدياد لا التناقص، وأننا سنزداد إلماماً ومعرفة وخبرة بالمفاهيم الكامنة فيها؛ ذلك أن العصر الذي نعيش فيه هو عصر الوعي الثقافي.

الثقافة والبيئة

اعتاد علماء الأنثروبولوجي أن يهتموا بمسألة "العموميات" في الثقافة، وهي تلك الأنماط من السلوك التي تحدث في كل الثقافات، والتي يمكن اعتبارها جوانب أو أوجه أو نواحي حتمية أو لا يمكن تلافيها. فاللغة – التي هي إحدى عناصر الثقافة – واحدة منها، والأسرة – أيًّا كان شكلها أو تركيبها – واحدة أخرى.

فمن الصعب مثلاً أن نرى كيف يقدر لثقافة ما البقاء بدون اللغة كوسيلة للاتصال والتعلم.

ولا يمكن لثقافة أن تبقى طويلاً بدون حماية الطفل، ولكن الأهم من ذلك هو حقيقة أن الثقافة ذاتها عالمية؛ إذ لا توجد جمهرة من بني الإنسان يعيشون معاً كقوم دون أن يشتركوا في ثقافة، وفي الحقيقة يستحيل قيام جماعة إنسانية بدون ثقافة أو على الأقل يصعب تصورها.

حتى الناسك أو المعتزل الذي يظن أنه فرغ من أمر الناس وتركهم لشأنهم فإنما يحمل في طياته وثناياه بعض هذا الأمر دون أن يدري؛ إذ سواء أحب ذلك أم كرهه فإن اتجاهاته وأفكاره التي غرست فيه في طفولته وتغلغلت في ذاته، تظل كامنة فيه لاصقة به بشكل خفي كالشوكة الدقيقة التي لا تُرى.

ومن المستبعد جداً أن يتمكن بعض الأطفال الذين قيل إنهم تركوا في الغابات في أوقات الطوارئ أو المجاعات من البقاء في حالة انعدام ثقافي. ويقال إن هذه الحالة كانت معروفة في أوروبا أثناء القرون الوسطى – وربما حتى القرن الثامن عشر – فقصة هانزل وجريتل الخرافية تصور هذه العادة الشقية في قالب أكثر استساغة، وربما كان في ذهن Linnaeus بعض تلك الحالات النادرة عندما احتفظ في تصنيفه للنوع الإنساني بمكان للإنسان المتوحش. وقد جاءت حديثاً تقارير من الهند – قد تكون مثار خلاف إلى حد ما في الأخذ بها – تصف حالات مشابهة بتفصيل واف لظروفها.

ولكن حتى إذا استطاع طفل هنا أو هناك أن يعيش بعد هذه الظروف – وهذا أمر مشكوك فيه إذا أخذنا بظاهره – فإن أية جماعة من الأطفال ستبدأ في خلق ثقافة؛ لأن من طبيعة الإنسان أن يصطنع وسائل للحياة، وأنماطاً للعيش.

هذه الظاهرة المتعلقة بعالمية الثقافة يمكن تفسيرها باعتبارها حصيلة للتطور الإنساني. ذلك أن الإنسان لم يكن ليقدر على خلق ثقافة إلا بسبب كونه قد طور جهازيه العضوي والعصبي اللذين يسرا له هذا الخلق. ولكن الإنسان – عن طريق هذا الخلق والابتكار – أوجد مجالاً آخر وبعداً جديداً من أبعاد بيئته كان لزاماً عليه أن يلائم نفسه له.

ويمكننا أن نفهم هذه العملية إذا ألقينا أولاً نظرة على الشوط الطويل لتطور الحيوان الفقري من أسفل سلم الحياة إلى أعلاه في الإنسان.

عندئذ تتضح لنا حتمية الثقافة، ويمكننا أن نتبين أثرها على التطور الإنساني كتكميل فريد للتطور ذاته. ذلك أننا نجد في شوط التطور الطويل المعقد أن التنظيمات والنماذج المتنوعة المتباينة للحياة العضوية يمكن تفسيرها بأنها ناتجة عن تأقلم وملاءمة لتنوع واختلاف البيئات الذي يكاد يكون لا حد له.

فقدرة السمك على الحياة في الماء سواء أكان عذباً فراتاً أم ملحاً أجاجاً تتوقف على أجهزتها الكلوية وغيرها من الأجهزة التي طورها السمك والتي مكنته من ملاءمة وظائفه الفسيولوجية للعيش في المياه ذات الملح المركز أو المفتقرة إليه؛ فالسمك كما نعلم يموت إذا أخرج من الماء، ولكن بعض أنواع السمك في عصور سحيقة في القدم كانت مزودة بأعضاء تستطيع استخدامها للحصول على الأوكسيجين اللازم من الهواء بدلاً من الماء، وبذلك كانت تستطيع أن تعيش على اليابسة لفترات محدودة.

وقد كان لهذه العملية، أو لهذه القدرة على الملاءمة، نتائج بلغت حد الكارثة؛ لأنها أتاحت الفرصة للفقريات أو الكائنات الحية ذات العمود الفقري لاستغلال أراضي العالم لأول مرة.

وكان يتعين على تلك المخلوقات – لكي تنتفع بموارد الأرض – أن تصطنع لأنفسها بعض وسائل الحركة المناسبة للتنقل في بيئة جامدة نسبياً.

ولم يكن عتاد السمك الذي زودت به الفقريات الأولى التي احتلت الأرض كافياً أو وافياً بالغرض المطلوب. عندئذ بدأت عملية التحويل الطويلة البطيئة من جسم طويل متعرج مزود بزعانف إلى جسم من ذوات الأربع قادر على أن يحتمل ثقله وأن يتحرك في خفة وسرعة. وقد كانت عملية لا يمكنها أن تترك الشكل أو الهيئة القديمة إلا إذا كانت الهيئة الجديدة تأخذ شكلها تدريجياً. أي إن القديم اندغم في الجديد تدريجياً، ولذلك يمكن رؤية آثار حالتها السابقة في الفقريات الأولى ذوات الأربع. ولكن المسألة لم تنته عند هذا الحد؛ فالأرض لم تكن بيئة مسطحة متجانسة، وإنما كانت ملأى بالتلال والوديان والسهول والجبال والمرتفعات والمنخفضات والمستنقعات والصحارى.

ثم هناك الجو، فتارة يكون حاراً، وطوراً يكون بارداً. والنباتات مختلفة الألوان والأشكال والحجوم والأنواع حسب الأمكنة التي توجد فيها.

فلم يكن بد لتلك الفقريات ساكنة الأرض من أن تلائم نفسها لكل تلك البيئات وكل تلك الظروف المتنوعة في البيئة وأن تصطنع عديداً من الأجهزة تمكنها من أن تعيش في تلك الظروف المعينة التي كانت قائمة.

وظلت بعض البيئات خالية من تلك المخلوقات؛ لأنها لم تكن بعد قد اصطنعت أو طورت وسائل الملاءمة التي تمكنها من اقتحامها.

وهكذا ظل الهواء المحيط والمغلف للأرض في متناول الحشرات مثلاً، ولكنه مغلق دون الفقريات حتى استطاع بعضها في مرحلة الزواحف من تطورها أن تصطنع عن طريق بعض التغيير قدرة على الانسياب أو الطيران.

وليس من الواضح تماماً ما أدت إليه هذه الميزة الجديدة من قدرة في المخلوقات التي استطاعت إليها سبيلاً. ومن الممكن أن تكون قد مكنتها من الهروب من مقتفي أثرها؛ بأن ترتفع في الهواء بهذه الطريقة الجديدة العجيبة، وهكذا بإتقان جهازها للهروب استطاعت تلك المخلوقات أن تكتسب قيمة بقاء كافية منها بحيث مكنت نوعها من الاستمرار والازدهار.

والشواهد الحفرية توضح لنا أنه بمجرد حصول تلك المخلوقات على تلك القدرة وتلك الأجهزة فإنها لم تفقدها بعد ذلك أبداً. بل على العكس رأينا سلسلة طويلة من التحسينات في النموذج الأصلي الذي أدى بدوره إلى عجائب باهرة تجلت في طيران الطيور واقتحام بيئة أخرى.

إن الزواحف بصفة عامة تنوعت وتشكلت في عدد هائل من الأشكال والأنواع انقرض معظمها الآن ولكنها كانت تمثل تجارب

المخلوقات في التأقلم والملاءمة لبيئات عديدة متنوعة المسالك والدروب والكهوف والمخابئ.

وعلى الرغم من أن معظم تلك المخلوقات كانت تستجيب مباشرة للبيئة المادية فإن بعضها كان يبدو أنها تصطنع تأقلماً وملاءمة نستطيع أن نسميها البيئة الحية أو عالم المخلوقات الأخرى التي تنازع معها السيادة على نفس الإقليم أو الكهف.

أما الحيوانات الثديية التي كانت صغيرة ضعيفة نسبياً في مبدأ الأمر فإنها استطاعت تباعاً أن تتفوق على الزواحف بسبب أنواع عديدة مهمة وراقية من الملاءمة من بينها سلسلة من الأجهزة الفسيولوجية التي منحتهم استقلالاً أكثر، حيال تقلبات الجو المحيط بهم، أكثر بكثير مما كان موفوراً لدى أسلافهم. فقدرة الحيوانات الثديية على تنظيم درجة حرارة أجسامهم والاحتفاظ بها عند منسوب معين – سواء أسطعت الشمس أم لم تسطع وسواء أكان الوقت صيفاً أم شتاء؛ هذه القدرة زودت الثدييات بميزة ضخمة. فعلى ضد الزواحف استطاعت الثدييات أن تعيش في نطاق أوسع من الأجواء وفي مناطق عديدة وأن تعيش في أي جو على الإطلاق.

وعلاوة على ذلك فإن التعديل الذي حدث في قلوب الثدييات ودورتها الدموية مكنها من التخلص من نتائج التعب والمجهود بصورة فعالة، وأن تزود أجسامها بالأوكسيجين وأن تمدها بالغذاء بشكل مجد.

ولقد أفضت تلك التحسينات الفسيولوجية إلى تمكين الثدييات من الاستمرار في ممارسة أنواع راقية من النشاط على فترات أطول من الوقت مما زودها بميزة بارزة للبقاء عند الكفاح أو الصيد أو المعركة، وفي مختلف الأزمات التي تواجهها.

ومن الصعب أن نقول شيئاً فيما إذا كان ترك وضع البيض واستبداله بعملية حمل داخل الجسم كان له قيمة بقاء خاصة.

وكل ما يمكننا أن نتأكد منه أن الثدييات — بعد بعض التجارب في هذا الصدد — تحولت تدريجياً وتباعاً إلى حيوانات ولودة تلد صغاراً عاجزة لا حول لها ولا قوة تحتاج إلى فترات مختلفة من مزيد من النمو والتطور قبل أن تصل إلى المستوى الكافي من النضج الذي يمكنها من أن تعتمد على أنفسها. ومن الممكن أن تكون تلك الطريقة للتكاثر — على نحو ما — ناتجاً فرعياً أو ثانوياً متسبباً عن تغييرات أخرى.

وعلى الرغم من أنها – كوسيلة للتكاثر – تقوم على عامل الحماية والحصول على الأمان أكثر مما تقوم على الكثرة العددية، فإنها أيضاً تفتح الطريق أمام تمكينها من فترة ممتدة على أجل طويل من التطور.

إن عملية فقس الصغار من البيض تحدد زمان ومكان النمو وهو أمر يمكن تلافيه في حالة التطور في الحيوانات الولودة؛ فإذا لزم للبيضة لكي تفرخ أن تحتضنها الأم تحت حرارة جسمها، كان معنى ذلك أن استطالة فترة التفريخ تصبح مشكلة جدية.

وإذا ما تركت عملية التفريخ لحرارة الشمس كان معنى ذلك أن تترك الأم بيضها للظروف فإذا ما اقتضى التفريخ فترة طويلة فإن ذلك يحدد وضع البيض في مناطق جغرافية يكون الجو فيها مواتياً ويمكن الاعتماد على حرارته لفترة طويلة ممتدة من الزمان.

وبالإضافة إلى ذلك فكلما طالت فترة ترك الأم لبيضها زادت نسبة الخطر الذي يتعرض له البيض من مصادر مختلفة، وهكذا يسمح الرحم المزود به جهاز الثدييات بما له من تركيب إسنفجي وأغشية مخاطية بفترة طويلة الأمد لنمو جنين معقد التركيب، وبتطور الثدييات زادت فترة الطفولة لصغارها بما يسمح ويفسح المجال لاكتمال نمو الوليد وإتمام ما فيه من نقص.

ومعنى ذلك كله: أن قيود الوقت اللازم لعملية النمو قد رفعت وأصبحت الثدييات أكثر تحرراً، وكذلك مقدرة على اصطناع أجهزة أكثر تعقيداً.

وثمة ناحية أخرى – ما كان من الممكن التنبؤ بإمكانياتها – ألا وهي التطور المصاحب لتلك العملية من رعاية الأمومة.

ذلك أن المولود الذي يولد في حالة عجز أو ما يشبه العجز يحتاج إلى رعاية تتميز بالإيثار والتكريس وإنكار الذات من قبل الأم. والقاعدة العامة أن رعاية الأمومة تتطور بتناسب مباشر بالقياس إلى عجز الوليد عن العناية بنفسه، أي إنه كلما زاد عجز الوليد زادت رعاية الأمومة والعكس

بالعكس؛ فإناث السمك مثلاً تختار مكاناً مناسباً وتعده ثم تضع بيضها فيه وتنتهي مهمتها عند هذا الحد، فلا تكاد تفعل شيئاً آخر لتتأكد من سلامته.

وصغار السمك الذي يفقس لتوه من البيض، ويولد بقدرة على العوم وعلى البحث عن طعامه، لا يلقى من أمه أية معونة. والدجاجة في الفناء أو الطائر في الشجرة كلاهما ينتظر ويعطي أسابيع عديدة لفقس صغاره التي تولد بحاجة إلى الحماية والمساعدة. ولذلك تظل الدجاجة أو الطائر أماً رءوماً لبضعة أسابيع أو شهور. ولكن فترة العجز قصيرة ولذلك لا تستمر رعاية الأم بالقدر اللازم. أما في حالة الثدييات فالأمر يختلف لأن فترات رعايتها لصغارها تتطور وتستمر في أكثرها إلى سنين عديدة تتساوى في عددها مع طفولة صغارها وحاجتها إلى الرعاية والحماية.

والأمومة ومدى اعتماد الصغار عليها يصلان إلى أقصى حد في تطورها عند الثدييات، ولقد تناولت هذا الموضوع بشيء من التفصيل والإسهاب لأهميته الخاصة في جوانب الثقافة، وسأعود إلى معالجته بعد ذلك. ومن أواسط العصر الميسوزوكي (أي من حوالي ١٥٠ مليون سنة تقريباً) عند بدء ظهور الثدييات بدأت تصطنع، كما فعلت الزواحف قبلها، أنواعاً مختلفة هائلة من الملاءمة والتأقلم لكل أنواع البيئات التي مكنتها قدراتها الجديدة من اقتحامها.

وبمرور الوقت استطاع بعضها أن يتقن مهارة الجري، وأن يكوّن أطرافاً تشكلت على نحو ودرجة من الكفاية تعينها بها هذه القدرة بطرق مختلفة. وتطور بعضها إلى حيوانات تعيش على أكل اللحوم وتفترس غيرها من الحيوانات، وأصبح بعضها من سكان الغابات، واعتاد بعضها العيش في الأجواء الباردة.

وبعض الثدييات حفرت جحوراً تحت سطح الأرض كالحيوانات ذات الفراء الكثيف، وبعض الثدييات طارت في الهواء كالخفافيش، والبعض الآخر آثر العودة إلى البيئات المائية ولكنها عجزت عن استرداد قدرة أسلافها من الحيوانات التي تستطيع التنفس في الماء، فاصطنعت تعديلات في أجهزتها لتنفس الهواء بحيث مكنتها من أن تتنفس في وسط مائي.

وهناك فريق من الثدييات التي اقتصر ظهورها على العصر الأيوسيني في بداية تقسيمه الثالث (أي منذ حوالي ٧٠ إلى ٧٥ مليون سنة) والتي غيرت اتجاهها مما باعد بينها وبين الملاءمة الأرضية أو الاقتصار على التأقلم لليابسة. فاتخذت من الشجر بيوتاً وأصبحت أرقى أنواع الثدييات. والذي ميز تلك الثدييات الشجرية عن غيرها، كالسّنجاب مثلاً، أنها اصطنعت ذلك الأسلوب من العيش في باكورة تطورها كحيوانات ثديية، وقبل أن تعدل أطرافها الأولية وتمطّ أناملها تعديلاً كثيراً ومطًّا طويلاً.

ذلك أن المخلوق الثديي الذي يتعين عليه الجري على الأرض يصطنع عادة في التركيب العددي لقدمه أو يده درجة معينة من الاستقرار لتحمل الثقل، ويتم هذا على حساب مرونة العضو ككل.

وفي الحالات المتطرفة – كما هي الحال في الحصان مثلاً – تنتهي عملية الاستقرار والثبات كميزة ملائمة للتضحية بالمرونة كلها، وأصبحت نهاية مطاف الأعضاء حافزاً قيّد هذا الحصان للمعيشة على الأرض إلى الأبد.

ولكن بعض الثدييات التي اقتصرت جزئياً في عملية التضحية بالمرونة ما زالت تستطيع تسلق الأشجار. ولقد اتخذت هذه الطريقة للحياة واستطاعت التسلق باستعمال مخالبها كنوع من الخطاف تنشبه في الشجرة ثم تسحب جسمها تصعيداً. هذه الملاءمة الجزئية للحياة الأرضية أفقدت تلك المخلوقات القدرة على استعمال أيديها أو أقدامها كأعضاء لها مرونة الإمساك بالأشياء.

أما التوقيت في حالة أرقى أنواع الثدييات فقد كان مختلفاً تماماً؛ ذلك أن أسلاف ذلك النوع من الثدييات اصطنع وجوداً شجرياً في مرحلة مبكرة على سلم تطورها وتمايزها كحيوانات ثديية، على حين ظلت محتفظة بمرونة يدها البدائية.

فلكي تحافظ على توازن جسمها وهي قابعة على هواها في الأشجار أو لتحركه على أحد الفروع الصغيرة، فإن تلك المرونة

والاستقلال الحركي بالأنامل أمكن استخدامها على أحسن وجه بالإمساك بالإبهام والأصابع، وهذه القدرة – التي تبدو في ظاهرها بسيطة إلا أنها كانت في الحقيقة غير عادية – لا يمكن اعتبارها مبالغاً في أمرها لأنها أدت مع مرور الوقت إلى نوع من القدرة الحركية نصف المنتصبة، مكنت تلك الحيوانات الثديية الراقية من الانتصاب الكامل ومن اكتساب قدرة الإمساك بالشيء بيد واحدة، واستعماله كأداة تستخدمها حسب مشيئتها.

وقد كان للعيش على الأشجار تأثير عميق آخر على تلك الطلائع أو البشائر من الثدييات التي سبقت وجود الإنسان؛ فلقد اقتضت ضرورة القفز من فرع لآخر حتمية اكتساب قدرة عالية من حدة البصر وتقدير الأبعاد والمسافات لتلافي الكوارث، ونتيجة لذلك طورت الثدييات الراقية قدرة بصرية من الجانبين بتحريك العين إلى وضع أمامي في الوجه، بل واستطاع بعضها أن يكتسب قدرة على تمييز الألوان.

ومن الجلي أن كل تلك التطورات، مضافاً إليها قدرة اليد على التقاط واختبار كل أنواع الأشياء، كانت سلاحاً بارزاً من أسلحة التأقلم والتلاؤم ذا قيمة مميزة لتلك الثدييات ساكنات الأشجار.

ومع ذلك؛ فقد كان يندر أو يتعسر على تلك الثدييات أن تتطور على ذلك النحو ما لم يزامل ذلك التطور تغييرات مصاحبة في المخ وتركيب الغلاف الخارجي لأعضائها.

وتمثل تلك التطورات الثلاثة: التمدد في المخ، واليد القادرة على الإمساك بالأشياء والقدرة الكاملة على الانتصاب والوثوب – تمثل مجموعة ومزيجاً من القدرات والكفايات والمهارات لا تتوافر إلا في أرقى الحيوانات الثديية، وهي التي مهدت السبيل لجعل التطور الإنساني ممكناً.

وعندما اعتزل أسلاف الإنسان الحياة الشجرية مكنتهم تلك الصفات الخاصة بأرقى الثدييات وما زالوا يفعلون؛ فقد نشأت قدرتهم على اتخاذ تلك الخطوات الانتصابية من قدرتهم على ملاءمة أجسامهم لوضع نصف منتصب اكتسبوه خلال ملايين السنين أثناء حياتهم على الأشجار حيث كان استخدام أذرعتهم في التنقل يقتضي أن تكون أجسامهم في وضع رأسي.

ولما وجد أسلافنا أولئك أنهم قادرون على الحركة والتنقل على الأرض وقد تحررت أذرعتهم من مسئولية التنقل، فقد استخدموا أذرعهم في أغراض أخرى اصطنعتها أمخاخهم التي ارتقى تطورها نسبياً.

وعند هذه النقطة يمكننا تفسير ظاهرة التقدم عند أرقى أنواع الثدييات وعند الإنسان تفسيراً كافياً على أساس الملاءمة للظروف المادية التي كانت بالفعل موجودة في الطبيعة، فهي عملية تهيئة وملاءمة بيئية للمساكن وأنواع الوقاء الأخرى التي اصطنعتها تلك المخلوقات في بيئاتها الخاصة.

ومن الآن فصاعداً نستطيع فقط أن نفسر انبثاق الإنسان كملاءمة للثقافة التي خلقها هو بنفسه. ولا يمكننا أن نجزم بالوقت الذي بدأ فيه الإنسان تلك التجربة الفريدة حيث إن الدليل الوحيد القائم أو الممكن هو ما نجده من آثار وبقايا وأرماس ما زالت موجودة.

ومن الطبيعي أن الأشياء المادية وحدها هي التي تبقى آثارها، وهذه لا يمكن التعرف عليها إلا إذا كانت تبدي علامات صحيحة كأدلة على سابق استعمال في أغراض معينة أو تعديل مقصود لذلك الاستعمال.

وأول الآثار أو المخلفات التي أمكن التعرف عليها من ذلك التاريخ السحيق في القدم كانت الأدوات الحجرية ذات الأشكال البدائية التي وجدت في طبقات الأرض التي قدر عمرها بمليون ونصف مليونا من السنين، والتي تدل على أنه وقت عملها كان الإنسان قد وجد بالفعل لفترة من الزمان.

ولست معنياً هنا بتتبع السجل الثقافي لعلم الآثار على الرغم من أنه ميدان شهي وجذاب ولكني – على الأصح – أحاول أن أبرز حقيقة قوامها أن ظهور الثقافة لم يصبح ممكناً إلا عندما بدأ الإنسان يستعمل ويصنع الأدوات استعمالاً وصناعة مقصودين.

وإنه لا يتأتى له ذلك إلا عن طريق يده التي تم له اكتمالها وإتقان قدرتها بعد أو ورثها من أسلافه من السلالات الثديية الراقية ساكنات الأشجار، ثم حررها من وظائفها الخاصة بالانتصاب باتخاذه وضعاً

انتصابياً، ثم ضبط حركتها بمخه الذي زود بصفات تطورت طوال فترة طويلة من الدراسة في الحياة الشجرية.

وكثير من الثدييات الراقية عندها القدرة والميل لاستعمال الأدوات اليدوية، وبمهارة عبقرية؛ ففصيلة الشمبانزي – التي سهل جداً إجراء التجارب عليها في المختبر السيكولوجي – أظهرت على نطاق واسع في مواقف متعددة – هيئت لاختبار تلك المهارة – قدرة على تقدير المشكلة وتحديدها، ثم استخدام كل ما تصل إليه من صناديق أو عصي لحل المشكلة.

ويستطيع الشمبانزي أن يفعل ذلك أسرع وباستعداد أكثر من الحيوانات الأخرى؛ لأن يد الشمبانزي ملائمة لتلك الأغراض.

ولكن لا يوجد حيوان – حتى الشمبانزي المدرب بالصقل والمرانة – يستطيع أن يصنع آلات سوى الإنسان. إن هذه المهارة في صناعة الأدوات واستخدامها هي التي ترتكز عليها الثقافة أو هي القاعدة التي تقوم عليها الثقافة؛ إذ على أساسها قامت التكنولوجيا وما تفرغ عنها من صناعة وآلات، بل إن مرد أعظم ما أحرزناه في هذا الصدد راجع إلى تلك القدرة الأساسية التي بدأت في حالة متعثرة منذ آماد بعيدة من الزمان.

فاستعمال الأيدي على هذه الوتيرة يخلق وسطاً ثقافياً يمارس وظيفة أو إجراء مختاراً له من الأهمية ما لا يقع تحت حصر بالقياس إلى تطور

المخ. والمخ بدوره – في مراحل تطوره – يسمح للأيدي بأن تؤدي من الوظائف عدداً أكبر وأكبر من العمليات المعقدة.

وهكذا استقر نظام من التراسل – جيئة وذهاباً بين اليد والمخ – في وسط ثقافي هو حصيلة الاثنين.

ولكن الثقافة بدون لغة ضرب من المحال؛ فالتكنولوجيا هي مجرد جزء من الثقافة، وكلما صارت الثقافة أكثر تعقيداً زادت الحاجة إلى الاتصال. حتى التفكير نفسه كما قال سابير Sapir يعتمد على اللغة. وبناء على ذلك فإن القدرة على التفكير الرمزي والمجرد وهي ما تحتاج إليه اللغة – تؤثر تأثيراً بالغاً في المخ الإنساني وفي الثقافة الوليدة التي اصطنعناها، فإن الفرد العاجز عن استعمال يديه استعمالاً فعالاً لصنع الأدوات واستخدامها والعاجز أيضاً عن الاتصال عن طريق اللغة، فمما لا شك فيه أن أمره سيكون بالغ العجز، وعلى العكس من ذلك فإن المهارة في عمل واستخدام الأدوات مع سهولة في اللغة تجعلان أمر من يملكهما بالغ القدرة.

وهكذا تصبح الثقافة مناطاً بيئياً يلائم الإنسان نفسه له. وكلما تطورت الثقافة وتعقدت وازدادت كفايتها في إحراز ميزات لأولئك الذين يعيشون فيها، أصبح اختيارها أكثر دقة وتشدداً بحيث تحذف أكثر فأكثر بمرور الوقت وتسقط من حسابها أولئك العاجزين عن التغيير معها والباقين على المستوى البدائي الذي نشأ منه النوع الإنساني.

ولعله ليس من العجيب إذن أنه بعد مليون سنة من عملية كهذه أن يصبح الإنسان والثقافة شيئاً واحداً لا تنفصم عراهما. ذلك أن الإنسان قد لاءم نفسه طوال هذه الفترة الطويلة من الزمان لطريقة حياة لا يمكنه الاستغناء عنها.

أما الوقت اللازم لذلك التحول التطوري من مخلوق شبيه بالقرد إلى إنسان عاقل، فإنه بالقياس إلى أمد الحياة عندما ينظر إليها بنظرة ورائية، فقد كان الوقع والخطْو بالغي السرعة. والتقديرات الموجودة لدينا لا تسمح بأكثر من مليون سنة منذ بدء ذلك التحول، وهي جزء ضئيل من الوقت الطويل الأمد الذي وجدت فيه الحياة العضوية على سطح هذا الكوكب.

وبمزيد من الفحص والاختبار وجد أن أكثر ما يثير انتباهنا في هذا التحول هو ما حدث في الجمجمة فقط وبصفة خاصة في حجم المخ. أما في بقية أجزاء الجسم الأخرى فالفروق الموجودة فروق أقل أهمية. فلقد زاد حجم المخ زيادة كبيرة أثناء التطور الإنساني، ويبلغ حجمه الآن ثلاثة أو أربعة أمثال حجم مخ أكبر القرود الشبيهة بالإنسان، وهو الحجم الذي ربما كان يساوي حجم مخ أوائل أسلافنا الشبيهين بالإنسان.

وحيث إن المخ هو مركز الذكاء، والذكاء هو القدرة على التلاؤم للبيئة، كما أنه رسول للثقافة، فينبغي ألا ندهش إذا علمنا أن التطور الإنساني قد تركز أكثر ما تركز في هذا العضو بالذات.

سبق أن تناولت بالشرح ازدياد الأهمية فيما يختص بالثدييات – بصفة عامة – التي تطول فترة اعتماد صغارها على رعاية الأمومة، وهذا الاتجاه واضح بصفة خاصة في أرقى أنواع الثدييات، ولكن يبرز أكثر ما يكون في القرود الإنسانية الكبيرة وفي الإنسان.

وإلى حد ما طبعاً كلما كان الحيوان أكبر، كانت مراحل نموه وتطوره بعد الميلاد أطول وتأخر نضوجه الجنسي؛ فالفأر مثلاً يتم نضجه الجنسي بعد فترة من ٣٩ إلى ٥٢ يوماً طبقاً للفصيلة التي ينتمي إليها، والأرنب ينضج جنسياً إذا بلغ من العمر ٥.٣ إلى ٨.٥ أشهر.

والثعلب بعد عام من مولده، والبقرة العذراء بعد مدة عام إلى عام ونصف عام، أما الفيل فلا يتم نضجه الجنسي إلا إذا بلغ من عشر إلى ثلاث عشرة سنة، ولكن الحجم وحده ليس هو العامل الوحيد الذي يعزى إليه البطء في نسبة التطور في القرود الإنسانية وفي الإنسان.

يقول يركيز Yerkes إن أنثى الشمبانزي تصبح ناضجة جنسياً إذا بلغ عمرها ثماني سنوات، وهي أصغر بكثير من البقرة العذراء التي تزن من ٤٠٠ إلى ١٠٠٠ رطلا، والتي تنضج جنسياً في ربع تلك المدة.

وأنثى الإنسان التي لا يزيد حجمها عن الشمبانزي إلا قليلاً تنضج جنسياً في حوالي سن الثالثة عشرة في المتوسط.

وبالإضافة إلى ذلك ففي المجتمع الإنساني يطول اعتماد الطفل وحاجته إلى رعاية الأمومة لأكثر من سبب، وفي أكثر من ناحية. وتلك هي الظاهرة البيولوجية إلا أنها تهيئ فرصة بالغة الأهمية للتكيف الاجتماعي والتعلم اللذين بدونهما يصبح من الصعب تصور نمو الثقافة وازدهارها. وفي الحقيقة أننا نلمس ذلك في خبرتنا الخاصة في هذا الصدد.

ذلك أن عبء التعلم أصبح ثقيلاً وكبيراً كلما أصبحت ثقافتنا أكثر تعقيداً، بحيث إن أطفالنا لكي يحصلوا المعرفة والتعليم والتربية اللازمة يحتاجون إلى تطويل فترة اعتمادهم على آبائهم وأمهاتهم إلى ما بعد نضجهم الجسماني والنفسي بأمد طويل جداً.

لقد وصلنا إلى الحد الذي فيه لا نجد إلا قليلاً من طلاب الطب مثلاً – الذين يكملون تعليمهم وتدريبهم ونرخص لهم بمزاولة مسئولياتهم في المهنة – قبل سن السادة والعشرين أو السابعة والعشرين، وهو عمر يمثل فيه عندنا مجرد بداية للعمل. وما زلنا ننظر إلى شبابنا في سن العشرين على اعتبار أنهم ما زالوا غير مهيئين لتحمل المسئولية كاملة، مع أنه منذ ثلاثمائة أو أربعمائة سنة فقط كانت أعظم الأعمال في عصر إليزابيث تتم على يد شبان صغار في تلك السن أو أصغر.

وفي باكورة أيام جمهوريتنا (الولايات المتحدة) لم يكن من المستغرب أن نجد قباطنة للسفن أو قادة لأخطر الحملات في سن لا تكاد تجاوز الثامنة عشرة أو التاسعة عشرة إلا نادراً.

وقد يكون لقصر متوسط العمر في تلك الأيام دخل في تهيئة فرصة أكبر للشبان في حياتهم.

ولكن بصرف النظر عن التغير الذي حدث بالقياس إلى وضع العمر في المجتمع فإن احتياجاتنا بصفة عامة تقتضي وتتطلب فترات أطول من التربية والتعليم عما كانت عليه الحال في الأزمنة السابقة، وإذا كنت قد نوهت بأهمية الارتباطات بين التعقيد المتزايد في الثقافة وبين تطويل فترات التعليم والاعتماد على الأسرة فما أنا بغافل عن المشكلة التي تخلقها تلك الظاهرة في الثقافة.

هل نرجع تلك الموجة العاتية من انحراف الأحداث السائدة في مجتمعنا إلى هذه الظاهرة؟ ففي الوقت الحاضر يواجه أولادنا وبناتنا موقفاً محيراً، ففي الوقت الذي يشعرون فيه بمشاعر الكبار ويصلون إلى درجة من النضج الجسمي والنفسي التي تؤهلهم لتحمل – على الأقل – بعض المسئولية ولتبوؤ مكانة جدية في المجتمع فإنهم يقيدون بوضع لا يسمح لهم إلا بأضيق مجال لممارسة قدراتهم المنبثقة.

وفي المجتمعات البدائية يقوم المراهقون بدور أساسي في حياة المجتمع ويلزمون بواجبات ويضطلعون بمسئوليات تلقى الاحترام

والتقدير، بل وغالباً ما تكون في منتهى الأهمية والحيوية. لذلك لا يشكل انحراف الأحداث عندهم مشكلة على النحو الذي نعرفه، بل في الحقيقة لا وجود له إطلاقاً.

ويجب ألا يتبادر إلى الذهن طبعاً أنني أقترح أن مشكلة انحراف الأحداث في مجتمع كمجتمعنا يمكن أن نعزوها إلى هذا العامل فقط أو نفسرها على هذا الأساس فحسب، فانحراف الأحداث ظاهرة اجتماعية معقدة ولها جوانب أخرى، ولكن الفجوة التي سبق لي شرحها تبدو لي – على ضوء البينات الثقافية – عاملاً مهماً من بين تلك العوامل.

الثقافة في عالم متغير

لقد حاولت أن أبين مفهوم طبيعة الثقافة بأن أرسم بعض أبعادها وأقتفي أثراً قليلاً من تفرعاتها وتشعباتها.

ولقد اخترت أمثلة للطريقة التي تؤثر بها الثقافة في حياتنا والطريقة التي أثرت بها الثقافة في كينونتنا ذاتها التي أصبحنا عليها بالصورة التي آل إليها شكلنا الآن.

وحتى زماننا هذا كانت الثقافة بحكم طبيعتها ذاتها مثل تيار الخليج، ينساب دائماً وتباعاً وبانتظام، مؤثراً في وجود وطبيعة الحياة في كل مكان يحس به، ولكنه خفي عن العين الغافلة التي لا تعلم، فمثل أعشاب البحر التي يجرفها تياره، أو الأسماك التي تعمل جاهدة لتبقى في نطاق منسوب درجة حرارته المعتدل الذي تأقلمت فيه، فكذلك الإنسان عمل جاهداً – ولا شعورياً – لكي يبقى في نطاق حدود ثقافته وتلاؤم نفسه لمطالبها واحتياجاتها.

ولقد فعل ذلك بدون مجهود، أو بدون وعي مقصود؛ لأن العملية كانت سبيلاً طبيعياً.

إن اكتشاف الثقافة والوعي بأنها تشكل وتصوغ سلوكنا وقيمنا وحتى أفكارنا، والإدراك بأنها تحمل في طياتها بعض الحتمية، كل ذلك

يقضي إما إلى خبرة منيرة مضيئة، وإما إلى خبرة تصيبنا بالذعر. بل ومن الممكن أن تكون خبرة خطيرة، ولكن فوق ذلك كله فإن كل ذلك الانبثاق للثقافة مثل النموذج الذي يبدأ شكله في الوضوح على شريط فيلم تصوير في المحلول، فإنه يخرج من ظلمات الخفي واللاشعوري إلى نور الواضح والوعي.

ولقد كان للوعي بالثقافة نتيجة ربما أمكن معرفتها والتنبؤ بها، وما زالت رابضة فينا؛ فلقد بُدئ في تفسير طبيعة الثقافة في وقت كانت فيه حركة الاستعمار القديم العهد آخذة بأعظم همة ونشاط، وإبان مولد نظرية التطور وصياغتها. ولذلك نظر إلى الثقافة باعتبارها خاضعة لنمو ما، مثل التطور العضوي كما أنها تعبير مرتبط على نحو ما بالهبات العقلية والشخصيات، وعلى الرغم من أن تلك الفكرتين لا تتوقفان بالضرورة على بعضهما، إلا أنهما بالفعل أصبحتا محبوكتين في تشابكهما.

وفي أبسط لغة أصبح من المعتقدات المألوفة الشائعة أن ثقافة أي قوم تعكس بصورة دقيقة صحيحة قدراتهم. ويترتب على ذلك أنه يمكن تصنيف الشعوب والثقافات على أساس نظام تصاعدي من أكثرها بدائية على أسفل السلم إلى أكثرها تطوراً على أعلاه. وما كان أسهل – تحت الظروف التي أملت على الأوروبيين تسويغ استعمارهم – أن يستخدموا هذا الفرض لتحقيق أغراضهم. وقد كان عملاً شاقاً طويلاً ومضنياً – لم يكتب له النجاح الكامل حتى الآن – أن يبين العلماء ويبرهنوا على أن

كلا الفريقين – لا المُستَعمِر والمُستَعمَر ولا عاداتهم – يمكن نسجها على هذا النحو من خيوط تطوره؛ فالتاريخ زاخر بالأمثلة التي ورث الأرض ومن عليها أقوام منحطون في الثقافة؛ وبالبرابرة في أحد العصور الذين أصبحوا في أعلى درجات التمدين في العصر الذي تلاه؛ فالإغريق والرومان والفرنسيون والألمان والبريطانيون كلهم كانوا يمثلون في مرحلة معينة قوماً غير متحضرين ولا متمدينين بالقياس إلى أسلافهم.

فالتطور الثقافي كما نعرفه الآن يتوقف على عدد من العوامل، بعضها خارج عن إرادة وتحكم الأفراد في ثقافة ما. ولسنا على استعداد لتقويم شعب أو تثمينه بالثقافة التي يتصادف وجودها عنده في الحاضر.

وعلى الرغم من التفسير الفرنسي فإن الثقافة تتغير، وكلما تغيرت أكدت نفس الظاهرة. ولكن التغيير – بالإسراع في خطوه ووقعه – يحول نفسه من عملية أو سبيل إلى عامل إيجابي ووسيط نشط قادر على تمزيق الثقافة ذاتها. فالثقافة في مراحلها الأولية تطورت ببطء جداً لدرجة أنها تبدو لنا عندما ننظر إليها نظرة ورائية أنها كانت تقريباً في حالة جمود.

فالعصر الباليوليثي القديم، الذي تميَّز باستعمال الأدوات الحجرية البدائية، استمر لمئات الآلاف من السنين. وحتى تقسيماته التي تفرعت عنه كانت أطول من كل عصرنا التاريخي.

وبإدخال الزراعة والحيوانات المستأنسة في العصر النيوليثي (الحجري الحديث) المتأخر نتبين إسراعاً واضحاً في خطوات تغير الثقافة ثم زادت السرعة أكثر من ذلك في العصرين البرونزي والحديدي.

واليوم نلمس في مدى أجيال قليلة سرعة في التغير الثقافي تفوق أي وقت في الماضي؛ فواشنطن وجيفرسون كانا أقرب إلى روما القديمة منهما إلى عالمنا الحديث. وما علينا إلا أن نقرأ قصص جين أوستن وترولوب وديكنز لكي ندرك البون الشاسع في التكنولوجيا والعادات، وتركيب الطبقات الاجتماعي، والمثل العليا بين أيامهم وأيامنا.

وفي الجيل الماضي أو الجيلين الماضيين كان أثر السيارة وحده على طريقة حياتنا أثراً جباراً هائلاً؛ فقد غيرت السيارة من شكل مدننا تغييراً بالغاً، وزادت قدرة الأفراد على الانتقال، وسهلت وسائل الاتصال زيادة وسهولة كبيرتين.

والمناطق التي كانت بعيدة ومعزولة أمكن اقتحامها، وقامت شبكة من الطرق تغطي البلاد ويقدر قيمتها ببلايين الدولارات. ونشأت صناعة واسعة أثرت في اقتصادنا كله وتسببت في انتقال عدد ضخم من السكان من منطقة استقروا فيها إلى منطقة أخرى للاستقرار فيها.

وأدى ذلك كله إلى إضافة خطر جديد للحياة يكاد يساوي خطر العمليات الحربية، ونجم عن ذلك نمط جديد من السلوك بين شبابنا وصغارنا من الناشئة. وما سردته ليس سوى قلة من التغيرات التي نجمت

عن اختراع واحد من الاختراعات الآلية، ولكن تلك التغييرات تبين السرعة التي يتّسم بها التغير الثقافي في زماننا مع التوقع المباشر الذي ينتظرنا مستقبلاً لسرعة في التغير أكثر وأكثر. وكل هذا من طبيعة تطور الثقافة التي تنمو وتتطور وتنمو بالتراكم، فكل اكتشاف أو اختراع يضاف إلى مجموع ناتج الحاصل الثقافي ويفتح الطريق ويمهده لاكتشافات جديدة، وهذه بدورها توسع مجالات وميادين الاستكشاف وتدفع سرعة ازدياد التقدم المستحدث، وهذه السرعة تتطلب كما رأينا نوعاً من التعديل في الثقافة يكاد يصيبنا بالدوار حتى نلائم خطونا لتلك السرعة.

وقد خلق ذلك فجوة خطيرة بين قوتنا الصناعية وبين ضوابطنا الثقافية؛ فالإمكانيات الكامنة في حضارة ذرية أصابت بالذعر فعلاً كثيراً من الناس المفكرين الذين يرون أن هناك استحالة في أن يضعوا ثقتهم في حكمة الإنسانية وقدرتها على ضبط نفسها لكي تتصرف في تلك الحضارة الذرية بدون إحداث كارثة لسكان المعمورة وربما لكل حضارتنا القائمة.

هنا تكمن أعظم قضية تواجهنا وتتحدانا، إنها قضية الهوة والفجوة بين القوة والحكمة، وهي مشكلة كانت دائماً موجودة ولكن في الماضي لم تكن القوة على هذا النحو الحالي وبهذه الدرجة من القدرة على التدمير الشامل، في الوقت الذي كانت فيه الحكمة أقدر على قمعها وضبطها.

وفي الماضي كان لدى الثقافة وقت أوفر لتلائم نفسها للأخطار، ولتتحكم فيها أو تكسر من حدتها وتقلل من شوكتها وتقلم أظفارها.

وفي الماضي أيضاً كان الفشل في حسم الخطر فشلاً محلياً، وإذن كان يمكن استدراكه وإصلاحه، ولكنها اليوم نواجه موقفاً آخر؛ فالهوة أوسع مما كانت عليه قبلاً؛ والفشل سيعم أرجاء العالم والنهوض من الكبوة سيكون محفوفاً بالمشكلات والمخاوف الناشئة من موقف كهذا تتجلى في أنواع مختلفة من الأساليب والطرق؛ فمنذ سنوات قليلة راجت دعوة لوقف كل أنواع التقدم العلمي بدعوى أننا نحتاج إلى وقت نهضم فيه ما أحرزناه حتى الآن وما تم لنا خلقه وإنشاؤه. ويشعر كثير من الناس اليوم بحالة من القلق من جراء ما يعتبرونه – ولهم بعض الحق في تسويغ ذلك – موجة من الاضطهاد الفكري أو مضادات التفكير في طول البلاد وعرضها. هل هذا رد فعل ضد البلبلة والتوترات التي خلقتها تلك الهوة والتي يعتبر العلم مسئولاً عن إحداثها؟؟

أم هو نوع من التعب نتيجة لركضنا وملاحقتنا لسرعة التغيير؟؟

إن حل تلك المشكلة ذات الأهمية البالغة يمكن إيجاده بتفهمنا للثقافة؛ إذ لا يمكننا أن نأمل في رؤية أي تغيير عميق في طبيعة الإنسان بوساطة التطور العضوي، لأن ذلك النوع من التطور بطيء. ولكن طبيعة الإنسان تتميز بمرونة جبارة ومقدرة رائعة بارعة على الملاءمة للمطالب والظروف الثقافية.

ولقد أصبحنا ندرك، ليس فقط الأثر العميق الذي تحدثه الثقافة فينا، ولكننا أصبحنا نقدر أن الثقافة نفسها قابلة للتغيير والتعديل. وفي الوقت الذي تتم عادة تلك التغييرات في المجتمعات البسيطة، إما بالمصادفة أو بدون تخطيط أو بدون سابق إنذار، فإن الحاجة إلى درجة معينة من ضبط التغيير المقصود أصبحت ملحة كلما زاد تعقد المجتمع.

ولقد غيرنا فعلاً حياتنا تغيراً جذرياً باتخاذنا أنظمة للضرائب والضمان الاجتماعي والبرامج الزراعية وما اصطنعناه من وسائل أخرى في حياتنا.

وحل المشكلة ليس بالضرورة تقليل الضبط والتحكم، ولكنه إدراك أعمق وأكمل أن الثقافة هي أسلوب حياة برمته، وأن تعديل جانب من جوانبها أو جزء من أجزائها قد يتسبب عنه نتائج وآثار بالقياس إلى المجموع لم نكن لنتوقعها أو لتدخل في حسابنا.

الثقافة والتاريخ

إننا ضحايا الكلمات بدرجة أكثر مما ندرك غالباً، ولكننا لا نفكر عادة في ذلك لأننا بكل بساطة نتكلم معظم الوقت مع غيرنا من الناس الذين يشتركون معنا في لغة مشتركة وثقافة مشتركة. والثقافة واللغة متداخلتان متشابكتان لدرجة أن كلامنا وتغبيرنا يزوداننا بالوسيلة التي نتفاهم بها ونمضي في حياتنا في ثقافتنا على نحو كاف واف. فمثلاً كلمة "البيت" تمثل لنا قيمة ومفهوماً يعتبر جزءًا مندغمًا ومتكاملًا في طريقة عيشنا لدرجة أننا لا نستطيع أن نتصور عدم وجوده أو فقدانه أو غيابه، وإذا لم تكن لدينا تلك الكلمة فمن المؤكد أنه كان يتعين علينا اختراع واحدة. وكلمة "البيت" تثير فينا أعمق انفعالاتنا. وفي الحقيقة لقد ضحى آلاف الناس بحياتهم وماتوا لأسباب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه الكلمة. ولكن هناك أقواماً كثيرين غيرنا يعيشون في هذا العالم لا توجد عندهم تلك الكلمة ولا ما يوازيها لأن المفهوم معدوم في ثقافاتهم.

فإذا استبدلنا كلمة "البيت" ووضعنا مكانها كلمة "منزل" أو "أسرة"؛ فإنهما لا تحملان لنا نفس المعنى الذي تحمله كلمة "البيت"، ولهذا السبب كانت الترجمة من لغة لأخرى في بعض الأحيان من أشق الأمور وأصعبها وتصبح الصعوبات ثقيلة في هذا الصدد إذا كانت اللغتان تمثلان ثقافتين ليست لهما تقاليد مشتركة.

ويمكننا أن نضرب مثلاً للمشكلات التي تتضمنها تلك الصعوبة في الترجمة من لغة إلى لغة أخرى، تمثل كل منهما ثقافة مختلفة عن الأخرى بكلمة "مانا" عند أهالي جزائر المحيط الهادي شرقي أستراليا الذين يسمون بالبولينيزيين؛ فهذه الكلمة لها روابط انفعالية كبيرة عند البولينيزي خارج نطاق خبرة الأوروبي الذي ليس عنده في أفكاره كلمة تقابلها.

فالكلمة عند البولينيزيين تحمل – فوق ما تحمله من معانٍ أخرى – فكرة عن نوع من القوة أو الفضيلة التي تكمن في أفراد معينين، أو حيوانات معينة، أو أشياء معينة، وأن تلك القوة أو الفضيلة تكاد تكون جوهراً قائماً بذاته لا سبيل إلى ضبطه أو التحكم في أمره. وأن هذا الجوهر قد يكون نفيساً أو مقدساً ويحتاج إلى عناية خاصة تحفظه من الدنس.

والفكرة ذاتها وما تحويه في طياتها من تركيبة معقدة من الأفكار غريبة عن أفهامنا وعن طريقة تفكيرنا؛ لأنها تقع تماماً خارج نطاق ثقافتنا.

وبناءً على ذلك فليس لدينا كلمة تعبر عنها ويتعين علينا استعمال الكلمة البولينيزية مثلما نستعمل كلمة Toboo (المحرم أو اللامساس) ولقد جاهد علماء الأنثروبولوجي لسنوات عديدة كي يفهموا تلك الكلمة بالضبط ويدركوا مدلولاتها الانفعالية العميقة إدراكاً شاملاً.

وكلمة الثقافة – على النحو الذي أستعمله – أحياناً ما تكون في مثل هذا الوضع، فحتى تم اكتشاف المعنى الذي تمثله الآن على الأقل بين علماء الأنثروبولوجي لم يكن من الممكن أن تدخل في تفكيرنا عن أنفسنا وعن طريقة حياتنا وعن سلوكنا. أما إلى أي حد تمتد قيمتها فأمر لا يمكن تقريره إلا باختبارها في مجالات ومحتويات مختلفة متعددة.

والذي أعنيه هنا هو أن نطبق بعض جوانب التحليل الثقافي –كما صاغه علماء الأنثروبولوجي على طريقة أخرى مختلفة من طرق تفكيرنا عن أنفسنا – ألا وهي التاريخ [1].

يوجد فرع من التاريخ يعرف بـ "تاريخ الثقافة" له معنى في الولايات المتحدة الأمريكية، يختلف في أهميته ومدلوله عن كلمة مشابهة في الألمانية هي Kulturgeschichte ذلك أن الألمان يركزون اهتماماً أكثر في تاريخ الثقافة على الآداب والفنون، وفي بلادنا هذه نحن أيضاً نضمِّن في ذلك الفرع ليس فقط تلك الجوانب من المدنية، ولكن دراسات أخرى لأوجه نشاط ومؤسسات أقل رفعة، ولكنها أجزاء وثيقة الصلة والارتباط بمعاشنا اليومي.

---

(1) إنني مدين للدكتور دونالد يونج لأنه لفت نظري لتقرير لجنة السير التاريخية الذي نشره مجلس بحوث علم الاجتماع تحت عنوان "العلوم الاجتماعية في الدراسة التاريخية" – نشره رقم ٦٤ سنة ١٩٥٤ وكنت قد انتهيت من كتابة هذا الجزء من الكتاب عندما جاءتني تلك النشرة. ولذلك كان من دواعي اغتباطي أن أجد نفسي على اتفاق مع اقتراحات اللجنة الخاصة باستخدام وانتفاع وإفادة المؤرخين بعلم الأنثروبولوجي بالإضافة إلى العلوم الاجتماعية الأخرى.

فطبيب القرية، وصاحب المتجر، ووسائل السفر، وأوجه أخرى مختلفة للحياة، هي موضوعات أو مسائل أصبح من المألوف لنا أن نضمنها في تاريخ الثقافة. إن اتساع مدارات ومحاور الاهتمام في التاريخ بحيث لم تعد تقتصر على المدارات والمحاور التقليدية يعتبر أمراً بالغ الأهمية ودالاً على تطور مهم ينعكس في تلك النواحي التي أضيفت إلى ميدان التاريخ، ولكنه مع ذلك لا يستخدم الثقافة في أوسع معانيها الأنثروبولوجية وأكملها.

وهنا نجد أنفسنا وجهاً لوجه أمام أمر مزعج مرده إلى اتخاذ كلمة نستعملها في مجال متخصص في الوقت الذي تروج للكلمة في حد ذاتها استعمالات واسعة. وحيث إنني غير قادر على اقتراح بديل للكلمة خال من اللَّبْس أو الافتعال والابتداع، فسأستمر في استعمال كلمة ثقافة كما سبق لي تفسيرها وتحديدها.

وجوهر الثقافة هو النمط، ومعنى ذلك أن الكل أكبر من مجموع الأجزاء، وأن الأجزاء لا يمكن تفهمها حقاً إلا بالقياس إلى الكل.

وعلى الرغم من أن عالم الأنثروبولوجي – لأهداف خاصة – قد يفحص خيطاً واحداً من نسيج ثقافة ويقارنه بأضرابه في ثقافات أخرى، فإنه دائماً على وعي حاد بكونه ليس إلا خيطاً واحداً في نسيج كلي.

أما النسيج الذي يلتحم فيه الخيط والنموذج الذي يكونه مندغماً مع عناصر أخرى في الثقافة؛ فهذا له دائماً الاعتبار الأول والمقام

الأساسي. وعلى ذلك ففي التفسير الأنثروبولوجي يرتكز تاريخ الثقافة على نمط الحضارة أو نموذجها ككل، وعلى هيئتها أو صورتها التنظيمية.

وإذا قدر للتاريخ أن يستخدم الثقافة ويفيد منها في معناها الأنثروبولوجي فيتعين عليه أن يكون حساساً كذلك لمضامين عملية التغيير التي هي وليدة الثقافة. وعادة ما يوصف النمط أو النموذج بالقياس إلى فترة معينة من الزمان، وعلى هذا الأساس نتكلم عن نمط الحياة في مجتمع إقطاعي. وعندئذ تكون في أذهاننا – مع أشياء أخرى – صورة عن أشكال المؤسسات وأنواع السلوك والأفكار السائدة وعن اقتصاد وصناعات ذلك المجتمع، ثم نضيف إلى أولئك التطورات الخاصة التي تقتصر على تلك الفترة وعلاقات بعضها بالبعض الآخر، وكيف آثرت كل منها في غيرها، ثم الهيئة أو الصورة العامة الكلية التي نشأت منها جميعاً والتي ميزت تلك الثقافة عن غيرها بميزات خاصة تجعلها فريدة بين غيرها من الثقافات.

ولكن هذا الوصف يفضي إلى نسق جامد وإلى وضع ثابت واقف يظلم مفهوم الثقافة عند عالم الأنثروبولوجي. ذلك أن عالم الأنثروبولوجي ينظر إلى النمط الثقافي على اعتبار أنه اتجاه، لا على أنه نموذج قد تم إنجازه، وعلى أنه نسق وليد ظروف معينة تتحرك تجاهه العناصر المختلفة ولكنها لا تتم الوصول إليه تماماً. فهي إذن في حالة صيرورة، لأن الثقافات لن يكتمل توازنها بالتمام والكمال.

فالنمط إذن عملية أو هو نوع من العمليات، وعالم الأنثروبولوجي يستطيع أن يفيد من معرفته بالنمط كأداة مرشدة يتنبأ بها تحت ظروف معينة. فهو يتوقع أن ذلك النمط سيشكل ويدمج أفكاراً جديدة في هيئته القائمة. أو على العكس قد يلاحظ كيف أن الأحداث الاقتصادية مثلاً قد تغير نمط الثقافة، وكذلك تغير السبيل الذي تنتهجه لاكتمالها وتحقيقها.

وتدخل العملية أيضاً في حساب عالم الأنثروبولوجي واعتباره عندما يدرس الثقافات في صلاتها أو صراعها بعضها مع البعض الآخر. وتحت تلك الظروف قد تصاب سبل الحضارات ومناهجها بالخلخلة، أو قد تعيد توكيد أنظمتها على نفس الهيئة، أو على نحو يخالفها قليلاً، أو قد ينتهي الأمر بتفتتها وانبثاق سبل ومناهج وأشكال جديدة. وقليلاً ما يفطن عالم الأنثروبولوجي إلى حالة التشبع الحادث في نمط الثقافة وإلى تجدده على أساس عملية جديدة للتطور. لأن عالم الأنثروبولوجي معني فوق كل شيء وعلى وعي عميق باستمرار التغيير. هذان المفهومان للنمط والعملية قد أمكن الوصول إليهما بالطرق المقارنة؛ فعلم الأنثروبولوجي بين كل العلوم الاجتماعية، وبطبيعة مادته، يقوم على نظرة عالمية، وعلى مقارنة ثقافة بغيرها..

وبالبحث عن مادته في الشعوب البدائية فإنه وجد حقائق ليست لها قيمة إلا إذا أمكن تطبيقها على نطاق واسع، وإلا إذا استخلصت منها بينات وبصائر صالحة للتطبيق في مجالات أوسع من الثقافات الغامضة

ذاتها التي كانت موضوع بحث الأنثروبولوجي. فحب الاستطلاع الطبيعي عمن سبقونا الذي يكسو القصص التاريخي البسيط بالروعة والافتتان لم يكن من بين صفات الشعوب والأقوام التي شغل علماء الأنثروبولوجي أنفسهم بالبحث في أمرها ودراستها.

فمن ذا الذي كان يجد عنده الشغف أو الوقت لقراءة تاريخ علمي شامل لقبائل "البمبا" Bemba مثلاً لو أنها كتبت مثل كل تاريخنا القومي على نحو محل قصصي بحت؟

ولكن إذا كانت ثقافة "البمبا" وخبرتها تلقيان ضوءًا على طبيعة الثقافة بصفة عامة والطريقة التي تتطور بها "وتنمو" ووظائف وعلاقات العناصر المختلفة المكونة لكل ثقافة، فإذن من الممكن أن تزودنا "البمبا" بمادة علمية وحقائق تستحق جهد ووقت أي باحث.

ولكن ذلك لا يمكن تقريره إلا بالتجميع المنظم لثقافات كثيرة ومقارنتها بعضها بالبعض الآخر، وهذا بالضبط ما فعله علم الأنثروبولوجي عينا، لذلك كان من الممكن للأنثروبولوجي أن يقر بتفرد وفذاذة كل ثقافة من وجهة نظر تاريخية، ومع ذلك ترى في كل الثقافات ظاهرة لاتجاهات ومبادئ مشتركة مما يفضي إلى قيام وبناء نظرية شاملة بالغة الدلالة، صالحة التطبيق على مجتمعنا، لأنها تتميز بالتكامل والإحاطة.

وكانت هذه هي الأسباب التي حدت بي إلى التفرقة بين تاريخ الثقافة كما يشيع فهمه اليوم وبين نوع تاريخ الثقافة الذي قد ينشأ من

استخدام مفاهيم الثقافة التي اصطنعها وطورها علم الأنثروبولوجي، فالثقافة – كما يراها عالم الأنثروبولوجي – والتاريخ لا يرتبطان معاً عادةً في عقولنا. وربما يبدو لأول وهلة أن الارتباط بينهما ضئيل إن لم يكن معدوماً. وعلى الرغم من خطورة التعميم في ميدان علمي مترام الأطراف كالتاريخ فإنني أجرؤ أن أقول إن قليلاً من المؤرخين من كشف في كفاياته عن أي إلمام بالمبادئ التي استطاع علماء الأنثروبولوجي أن يستخلصوها ويعتصروها من المادة العلمية والحقائق التي جمعوها من الثقافات. وصحيح طبعاً أن المؤرخين قد تزايد وعيهم وإدراكهم للمحتوى الثقافي، إذ ما كانوا ليكونوا مؤرخين إن لم يغرقوا لآذانهم في جانب ما من جوانب الثقافة، ولكن تلك مسألة أخرى تختلف عن تطبيق التاريخ لتعميمات مؤسسة أو مرتكزة على عمليات ثقافية.

وأكاد أجزم بأن جزءاً من الجواب راجع إلى الاكتشاف الحديث نسبياً للثقافة ويعزى إلى التصريحات الأكثر حداثة التي أعلنت نتيجة للبحوث والفحوص والاكتشافات الأنثروبولوجية، ذلك أن التاريخ كان دائماً في تطوره فائق الحساسية حيال الأنماط الفكرية، بل وحتى الأنماط الثقافية للعصور المختلفة. وكون التاريخ قد شغل نفسه بالكنيسة ولا شيء سواها (إلا قليلاً) – من عصر سانت أوجستين حتى نهاية القرن الرابع إلى قرون ماجدبرج الخاصة بعصر الإصلاح – فإن ذلك الاهتمام أو الاقتصار ينسجم تماماً مع دور الكنيسة الطاغي الذي لعبته في ثقافة تلك الحقبة.

ومن المصادر الأخرى المكونة للتاريخ الحديث كانت الأخبار السنوية المتتابعة وأسفار وسجلات الأديرة حيث كانت هي الأخرى حافلة بشئون الكنائس.

وقد ظهرت أيضاً التقاليد الأرستقراطية للنظام الإقطاعي في الإشارة العريضة في تلك الأسفار والسجلات إلى مغامرات النبلاء وفتوحاتهم، ولكن ذلك الجانب من الحياة الإقطاعية قد انعكس وصور بشكل بارز في الاهتمام البالغ للمنشدين الشعراء الذين اقتصروا على الإشادة بأعمال الجرأة وفتوحات وغراميات ومآسي الطبقات الحاكمة.

وإنشاد الشعراء كان أيضاً نوعاً من التاريخ على الرغم من أنه كان شفوياً. وربما يغرينا ذلك بأن نرجع إلى تلك المصادر والأصول إصرار المؤرخين الطويل وتركيز اهتمامهم على الملوك والملكات حتى بعد أفول نجمهم وزوال سلطانهم، وحتى بعد أن أصبح بعض المؤرخين على بينة من أن المعول في التاريخ قليلاً ما كان يتأثر بالشخصيات الملكية والأرستقراطية، ولكن التقليد لا يموت بسهولة، ولقد فتل كارليل خيطاً آخر بنظريته عن دور البطل في التاريخ.

ولعل أثر الوسط الثقافي في التاريخ لا يتضح لنا في أي إنتاج آخر، مثلما هو في أعمال ومؤلفات ماكيافيلي، ونظراً لأنه كان يعيش في أواسط عصر النهضة عندما كانت للقوة الدنيوية اليد الطولى وعندما سادت تلك القوة وقامت بدور رائع بارع، فإن مؤلفات ماكيافيلي أقرت بذلك التغير

العميق وسبرت أغواره في المجتمع ثم ساعدت على خلق آفاق جديدة وأوسع للبحث التاريخي.

وإحياء تراث العالم القديم، الذي بدأ في عصر النهضة واستمر يورث في الأفكار الأوروبية طوال الأربعمائة سنة التالية أو أكثر، وجد مقابلاً له في نوع الاهتمام والشغف بالتاريخ الذي أنجب المؤلفات الخالدة للمؤرخ جيبون.

وبدأت الثورة الفرنسية – التي ركزت اهتمامها على الدساتير – الاتجاه المعروف لدينا الآن بالتاريخ الدستوري. ولقد نشطت الحركات القومية في القرن التاسع عشر والصراع الاقتصادي في عصر التصنيع، وأثارت اهتمام المؤرخين بالبحث والدرس في تلك الميادين. ولقد عكست تواريخ الفنون والآداب والعمارة والعلوم اتجاهات مشابهة.

ويمكننا أن نطيل في سرد القائمة ولكنها قائمة تطول وتطول لدرجة أنها تبين الاتجاه المستمر الدائم للتاريخ لكي يوسع مجاله ومدارات بحثه فيشمل مزيداً أكثر وأكثر من مؤسسات المدنية.

وعلى الرغم من أن التاريخ قد وسَّع ميادينه ومحاور ومدارات اهتمامه بدرجة كبيرة إلا أنه ظل بالقياس إلى محترفيه وممارسيه نوعاً من الفن القصصي. فالشخصيات التاريخية التي لعبت أدوارها على مسرح التاريخ وأدوارها التي تكاد تكون مسرحية وليدة تلك الشخصيات وصراعها واحترابها من أجل النفوذ السياسي ونمو المؤسسات وتطور

الأمم، كل ذلك زوَّد المؤرخين بمبرر كافٍ لمهارتهم وحذقهم للفن القصصي. فكم من كتب التاريخ مثلاً التي قرأنا عن القرن التاسع عشر في إنجلترا خاصة بالوزارات والحيل السياسية والملوك والملكات والحروب وقوادها!

أما المؤرخون الأكثر جرأة فكانوا يضيفون — كرهاً – فصلاً أو فصلين عن الفنون والآداب أو حتى بصيصاً ضئيلاً من الظروف الاقتصادية. وحتى الموجز الضخم المكون من مجلدات عديدة الذي أسهم فيه علماء متخصصون في كل فرع، والذي يشمل عديداً من الموضوعات، حتى هذا الملخص يقدم لنا وجبة دسمة وأكلة ثقيلة لا يستطيع أحد لها هضماً.

فعلى الرغم مما بذل فيه من مجهود في البحث التاريخي وتمحيص الحقائق، فقد أغفل ذكر العمليات الثقافية الأساسية التي بدأت تتشكل في إنجلترا والتي أثرت في طريقة حياة إنجلترا، تأثيراً ثورياً عميقاً يفوق تأثير الحرب الأهلية الدموية. والحقيقة أن التاريخ قد خضع في تطوره لقوتين واضحتين متضادتين:

١ـ القوى الأولى:

التقليد الأدبي الذي أنتج بعض الروائع الخالدة للحضارة الغربية؛ فتاسيتوس وثيوسيديدس وهيرودوت وجيبون يحتلون أماكنهم بين العظماء في الأدب كما هو في التاريخ. وهذا التقليد مازال حتى اليوم عاملاً يحتل

مركز السيادة، إذ لا يأبه بالاهتمام العلمي في التاريخ إلا قليلاً، أو لا يهتم به مطلقاً.

ولقد أعلن المرحوم جيمس هارفي روبنسون، وهو من قادة هذا الجناح في الرأي أنه ينبغي على التاريخ ألا يتطاول إلى ذلك الطموح العلمي، لأنه بحكم طبيعته ذاتها لا يمكن معالجته أو تناوله تناولاً علمياً.

ويرتكز هذا الرأي – جزئياً على عقيدة قد تكون صحيحة – قوامها أن الحقيقة التاريخية لا يمكن أن تكون إلا تقريبية فقط على أحسن الفروض وأن الحقيقة المطلقة فوق طاقة أو متناول المؤرخ.

ثم إن هذا الرأي يرفض العلم على أساس أنه يتعارض مع الطبيعة الفريدة للتاريخ. ومن رأي إدوارد ماير – وهو رأي يشاركه فيه معظم المؤرخين – أن كل تاريخ يمثل استمراراً موصولاً للأحداث في علاقات سببية. وكما صورها فيكو المؤرخ الإيطالي العظيم بقوله: "إن كل عصر هو مشتل للعصر الذي يليه. ويترتب على ذلك إذن أن كل تاريخ هو من نوع خاص لا يشبه غيره ولا يعيد نفسه – وخلاصة القول أنه فريد – فذ – في حد ذاته". وعلى الرغم من أننا نقول إن التاريخ يعيد نفسه إلا أن المؤرخ في نطاق وجهة النظر هذه لا يميل إلى الاعتقاد بهذا القول الشائع أو الأخذ به، فهو ينظر إلى كل تتابع تاريخي على حدة، باعتباره يمتاز عن كل ما عداه، ولهذا لا يمكن مقارنته بغيره مقارنة تطابق أو على وجه التمام. وحيث إن العلم يقوم على تكرار الظواهر وإمكان مقارنتها

بعضها بالبعض الآخر، فيبدو أن التاريخ واقع خارج نطاق التبعية للعلم، وأنه أعفى نفسه من خدمته.

٢ـ القوة الثانية:

والقوة الثانية التي خضع لها التاريخ في تطوره كانت إباحة استعمال الحقائق التاريخية والإفادة منها للتدليل على نظرية أو فكرة أو رأي.

وليس في هذا الأمر جديد، وإن كان أحياناً يبدو لنا كما لو كان جديداً. وفي الأزمنة الحديثة بذلت جهود شهيرة عجيبة في هذا الصدد. فكارل ماركس مثلاً في كتابه رأس المال فسر الحقائق الاقتصادية والاجتماعية لكي يطور التاريخ للعمل الثوري والاجتماعي.

وثمة محاولات أخرى من هذا القبيل بذلت ولكن قليلاً منها ما كان موضوعياً أو علميا – والأدهى من ذلك أنها أدت إلى وصم التاريخ العلمي بسمعة سيئة.

صراع الثقافة في أيرلندا

لقد اتضحت لنا حقيقة مهمة تجلت في كتابات بعض المؤرخين المحدثين، قوامها أن عدداً من المؤرخين قد أصبح منتبهاً إلى أهمية المادة العلمية الثقافية المتجمعة بعد أن أخذت شباك البحث التاريخي تمتد وتغوص، ووجد المؤرخون في شباكهم صيداً من السمك الغريب ما كانوا يعتبرونه قابلاً للهضم قبل ذلك، وما كانت معداتهم لتقوى على امتصاصه، بل لم يكن حتى مستساغ المذاق.

وثمة مثال يكاد يكون مفصلاً تفصيلاً ليبرهن على وجهة نظري؛ وهو تاريخ محاولات الإنجليز غزو أيرلندا في عصر إليزابيث، كما ورد في كتاب أ. ل. روز الذي نشر حديثاً.

ففي كتابه "توسع إنجلترا في عصر إليزابيث" يجمع روز بين التذوق الأدبي والتاريخي لشخصيات ذلك العصر، وبين الشعور الحي العميق بالمكان والزمان والثقافة.

وقد يكون ذلك راجعاً جزئياً إلى أنه شغل نفسه وكرس مجهوده قبل ذلك للكتابة عن تاريخ كورنوول التي ينتمي إليها بالمولد والنشأة.

ولكي يعطي الكاتب الصورة المميزة لكورنوول ليتعين عليه حتماً أن يقارنها ببقية إنجلترا وأن يشرح أسباب اختلاف كورنوول عن غيرها من

مناطق إنجلترا وأن يبرز النكهة الخاصة التي تزكو في آثار الثقافة المحلية التي تجعل لتلك المنطقة ذلك الطعم الخاص.

وعلى أية حال فإن روز حساس للعوامل الثقافية في التاريخ بدرجة ملحوظة جديرة بالتنويه. وفي الوصف التالي لأيرلندا سأقترض الكثير من روز.

ولتوضيح إحدى الطرق التي يستطيع التاريخ أن يفيد بها من الخبرة الثقافية – فإن الصراع بين الإنجليز والأيرلنديين يزودنا بمثال طيب. والموقف يتسم بكثير من الخصائص التقليدية لصراع الثقافة؛ وهي ظاهرة معروفة جداً لدى علماء الأنثروبولوجي الذين استطاعوا بالملاحظات المقارنة استنباط اتجاهات مشتركة حينما ينجم هذا الصراع.

فإذا نظرنا إلى أحداث أيرلندا في ضوء هذا الاتجاه، فإن معاني تلك الأحداث تصبح أكثر عمقاً، وتزودنا بتفسير أكثر إقناعاً لما أفضت إليه تباعاً، أكثر مما يمكن أن يزودنا به السرد المألوف الشائع لأحداث التاريخ؛ ففي القرن السادس عشر كانت الفجوة بين إنجلترا وأيرلندا آخذة سراعاً في الاتساع؛ ذلك أن إنجلترا في مدى الأربعمائة أو الخمسمائة السنة التي سبقت القرن التاسع عشر تعرضت لتغييرات عميقة مردها إلى أنها كانت تعيد تنظيم تركيبها الاجتماعي والثقافي طوال تلك الفترة. وفي نفس الوقت وصلت إلى وحدة سياسية ونوع من المركزية أسهمت بنصيب كبير في اتجاه وسرعة التغيير؛ فازدهار

اقتصادها واتساع نطاقه جلب ثروة متزايدة للبلاد، وفي نفس الوقت.. تنشيط التجارة الداخلية والخارجية، فتح لإنجلترا المزيد من الاتصال الداخلي وخارج حدودها.

وبالاختصار أصبحت إنجلترا دولة حديثة وصلت إلى نمط حديث من المدنية، وبدأت تتمتع بتلك العضلات الجديدة التي خلفتها تلك التغييرات كلها. وتبدت الوفرة والشعور بالقوة اللذان يصاحبان عادةً المراحل الأولى لكل دورة جديدة من النشاط الجم الذي ميَّز عصر إليزابيث.

وقد حدثت نفس الظاهرة في إيطاليا في مرحلة أسبق من ذلك العصر الإليزابيثي بقليل.

ونفس الظاهرة تجلت في الصين من وقتٍ لآخر. أما في زماننا هذا فالظاهرة واضحة أمامنا في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا؛ فمنذ أربعمائة عام مضت إلا قليلاً انبثق في إنجلترا هذا النشاط الثقافي وتجلى في أدبها الفذ المشهور، ومجتمعها المتألق، ونشاطها البحري الذي لم يسبق له مثيل. وكان لنجاح الإسبانيين والبرتغاليين الساحق الذي يكاد يشبه الخرافات في الاستيلاء على أقاليم جديدة، وإنشاء طرق تجارية، وامتلاك أموال وثروات بلا جهد أينما حلوا وحيثما استطاعوا، كان لذلك كله رد فعل عميق عند الإنجليز وقد بلغوا ذلك الشأو البعيد من

النشاط، فقد أثار نجاح الإسبان والبرتغاليين حقدهم المقرون برغبة في اقتحام الحلبة والفوز بنصيب الأسد.

وكان الإنجليز في عصر إليزابيث يواصلون البحث في اتجاهات مختلفة عن عوالم جديدة للغزو، ولم يكن يفصلهم عن أيرلندا غير ذلك البحر الضيق، ومع ذلك فقد كان الفرق بين الثقافتين فرقاً كبيراً يندر وجوده على هذه الصورة بين أي بلدين آخرين متجاورين هذا التجاور.

فقد كانت أيرلندا ما زالت قابعة في أواخر العصر [النيوليثي] مع بعض أشكال وأنغام العصرين البرونزي والحديدي في تطورهما التكنولوجي. وكانت حياتها أساساً تمضي على نمط مشابه لغيرها من الشعوب الكلتية، ومعنى ذلك أنها كانت تقوم – بالإضافة إلى أشياء أخرى – على مجتمع قبلي أو منظم على أساس الأنساب، وكانت القبائل أو العشائر تسمى سبتس Septs في أيرلندا؛ وهي التي تمتلك الأرض. وكانت العضوية أو الانتساب لإحدى تلك القبائل هو الذي يعطي الفرد الأيرلندي أي حق في امتلاك الأرض. ولكنه لا يستطيع أن يشتري أو يبيع الأرض التي انتفع بها – يستوي الأمر في ذلك سواء أكان الأمر متعلقاً برئيس القبيلة أم أي عضو آخر فيها – إذ كان من حقه فقط أن يتملك الأرض طوال حياته، وألا تتعدى حقوقه الشخصية حدود ملكيته الخاصة.

تلك الأفكار عن الملكية كانت صرخة بعيدة عن أفكار الملكية الخاصة، أو النفوذ والسلطات الواسعة التي يتمتع بها السيد في إقطاعيته، والتي كانت مألوفة لدى الإنجليز. أما اقتصاد أيرلندا فقد كان مختلفاً عن حالة الاستقرار الزراعي التي تطورت في إنجلترا؛ فلم يكن لحياة القرية المتماسكة التي اتسم بها الريف الإنجليزي ما يقابلها أو يماثلها في أيرلندا، وبدلاً من ذلك كان الأيرلنديون يعيشون حياة قوامها التنقل من مكان لآخر، والرعي حيث تنتقل العشيرة كلها أو القبيلة كلها، أو مجموعة من القبائل في المجتمع الواحد وراء ماشيتهم إلى الجبال من أجل الرعي الصيفي. وكان امتلاك البقر هو دليل الثروة. واستعمل البقر كنوع من النقد في التعامل.

وفي مثل ذلك المجتمع البدائي شبه الاشتراكي لم تكن هناك مزارع أنيقة لها مساكن نظيفة، ولم يكن هناك أجراء يدفعون إيجاراً للملاك، ولم تكن هناك ضرائب تملأ خزائن الحكومة، ولا موظفون يدسون أيديهم في تلك الخزائن. ولقد اعتبر الإنجليز ذلك كله نوعاً من الحياة البربرية البدائية التي لا يمكن تصديقها..

ويعلن المؤرخ روز "أن أحداً من المؤرخين لم يبين إلى أي مدىً كانت أيرلندا عالماً مختلفاً".

وفي الحقيقة أن أحداً من المؤرخين لم يستشعر أو يحس حقيقةً بأهمية تلك العوامل الثقافية في تشكيل الأحداث التي قدر لها أن تتبع تلك الاتصالات في العصر الإليزابيثي.

إن أحداً من المؤرخين لم يفعل ذلك ولم يتناول تلك الظواهر بالشرح والتحليل حتى جاء روز واستجلى كنهها.

ولقد صعب على الإنجليز أن يفهموا بواعث الأيرلنديين، حيث إن تلك البواعث نشأت من ظروف ثقافية تبدو في منتهى الغرابة والعجب للإنجليز، فكثيراً ما كان يبدو سلوك القادة الأيرلنديين سلوكاً فجائياً لا يمكن التنبؤ به قبل وقوعه، ولا يمكن الاعتماد عليه، ويتسم بالعناد والصرامة والجهامة؛ فكانت العهود والمواثيق والاتفاقات تبرم ولكن سرعان ما تنقض ثم تتخذ إجراءات محيرة لألباب محيرة لألباب الإنجليز.

وقد نجم سوء الفهم هذا غالباً من حقيقة قوامها أن سلطان القائد الأيرلندي كان يقوم على نظام مختلف تماماً عن النظام الذي ترتكز عليه قوة القائد الإنجليزي. فلم يكن زعيم القبيلة في أيرلندا يرث منصبه أو وضعه، وإنما كانت تختاره القبيلة من بين عشائرها الرئيسية طبقاً لقانون تقليدي قديم كان يقضي باختيار خلف للزعيم من نفس القبيلة أو العشيرة؛ فكانت قوته إذن مستمدة من رضا القبيلة عنه واستمراره كقائد منوط بمساندة رجال عشيرته. فكأنه بذلك يختلف اختلافاً بعيداً عن

السيد القوي المستبد الذي يأخذ مركزه بالوراثة، وهو النظام الذي اصطنعه الإنجليز خلال تطورهم وخبراتهم في ثقافتهم، ولذلك ما كانت أعمال القائد الأيرلندي المختار غالباً تتحدد نتيجة لمسائل خاصة بسياسة القبيلة؛ وهو إجراء لم يكن مألوفاً لدى الإنجليز، بل فوق علمهم.

أما فيما يتعلق بالعادات والأخلاق؛ فقد كانت مسافة الخلف بين الإنجليز والأيرلنديين شاسعة جداً والفروق والاختلافات كثيرة جداً. وفي الحقيقة كان الإنجليز يصدمون في شعورهم بما سموه "غلظة" الأيرلنديين، وكانوا يعنون بذلك افتقارهم إلى الصقل في العادات والرقة في السلوك مع مظهر بربري في طريقة حياتهم. ذلك أن الأيرلنديين كانوا يعيشون في أخصاص، ويلبسون ثياباً عجيبة ويصففون شعورهم في ضفائر طويلة ينفشونها أنكاثاً مما كان يساعدهم على التخفي.

وكان من عادة الأيرلنديين أن يأخذوا بدماء الأبقار وهي حية ويستعملونها في طعامهم، وهي عادةً كانت تبدو بصفة خاصة للإنجليز على جانب كبير من التوحش وتصيبهم بالتقزز. وكان الأيرلنديون يشتركون مع حيواناتهم في المسكن.

أما أساليب الفلاحة لديهم فقد كانت على درجة كبيرة من البدائية وقلة الإنتاج، وهذا التأخر نفسه كان واضحاً حتى في أسلحتهم؛ فالفؤوس أو البلط التي كانوا يستعملونها في الحرب كانت أيديها مصنوعة من

جذور كروم الشمال، وكان الجندي الأيرلندي يحارب بلا عدة للحرب مستخدماً قسيا قصيرة ودروعاً مستديرة وسهاماً.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل بالإضافة إلى ذلك كان الأيرلنديون في عين الإنجليز كسالى وعلى جانب كبير من الكلال. وعلى الرغم من مسيحيتهم إلا أنهم كانوا يلجأون إلى أعمال السحر والكهانة، وهي رواسب كانت باقية من مراحل بدائية سابقة في مجتمعهم. وكان نظام السراري بالإضافة إلى عادات جنسية أخرى، شائعاً ومألوفاً لدى الأيرلنديين.

ومن العجب أن عادة التساهل الجنسي أو الإباحية عند الأيرلنديين والتي كان من المتوقع أن يجد فيها الإنجليز بعض العزاء والترفيه، من العجب أنها أثارت سخطهم ونقمتهم.

ولما كان الأيرلنديون يعيشون حياة كفاف على اقتصاد بسيط يعتمد على ماشيتهم مقتصرين على مواردهم؛ فقد كان من الصعب جداً أن نتوقع من الأيرلنديين أن يطوروا أو ينموا أية درجة كبيرة من التجارة، لا داخلياً بين الأجزاء المختلفة لجزيرتهم، ولا خارجياً مع غيرهم من البلاد. وتحت تلك الظروف كانت الطرق قليلة وفي حالة مقفرة كريهة، لدرجة أن أحياء كثيرة كانت مقطوعة الاتصال بأية أسباب للمواصلات الميسورة، بل ومقطوعة الاتصال بغيرها من الأحياء. وقد كتب اللورد النائب تششستر بشأن يوستر: "لقد كانت تلك المنطقة قبل تلك الحروب

الأخيرة مغلقة في وجه الغريب لا يمكنه الوصول إليها مثلما كانت مملكة الصين" ويصف روز تلك المنطقة بقوله: "لقد كانت مقطوعة –كما كانت حالها في عصر ما قبل التاريخ – عن بقية أيرلندا خلف حواجزها من البحيرات والبرك والمستنقعات والأنهار".

والحقيقة أنها كانت أكثر أجزاء أيرلندا احتفاظاً بالخصائص الكلتية حيث سادت فيها ثقافة انقرض شبهها وضريبها في إنجلترا منذ زمان طويل ولم يتبق من نوعها إلا آثار في المناطق الخارجية المحيطة بأيرلندا وأُسكتلندا.

ولعل من أهم ما يستحق التنويه في تلك الصورة الشعراء الذين اختفوا وانقرضوا في إنجلترا ولكنهم ظلوا عنصراً بارزًا مهمًا في بقايا العالم الكلتي حيثما قدر له البقاء.

وكان الصناجون مستودعاً للأدب الشفوي القديم لقومهم؛ إذ حافظوا على أغاني ومواويل أيرلندا وأزجالها وقصصها الشعرية، وعلى الرغم من أن روز يصف الأدب الأيرلندي بالجمود في ذلك الوقت إلا أنه مع ذلك كان جزءًا حيًّا ونابضًا من الحياة الأيرلندية، والأهم من ذلك أنه كان – على نحو ما – التعبير المشترك لشعب ككل. يتضمن كبرياءهم وعظمتهم وكرامتهم ومآسيهم وآمالهم وآلامهم؛ لذلك كان الصناجون عنصر تجميع والتقاء ولمّ شمل الوطنية، وبؤرة جامعة للمشاعر والأحاسيس المشتركة للشعب، وحيث إن القصص الشعرية والأغاني

كانت تسرد وتنشد باللغة الأيرلندية القديمة، فقد أدى ذلك إلى بقائها في حوزة الأيرلنديين ومقصورة عليهم ومختلفة عن الإنجليزية.

في هذا المجتمع "المنحل"، و"المنحط" الذي كان عاجزاً عن تكوين دولة حديثة قومية على أساس مؤسساته القائمة آنئذ، وعلى النمط الثقافي الذي كان سائداً – في هذا المجتمع قذف الإنجليز بأنفسهم في حكم إليزابيث، كما فعلوا في حكم أبيها الملك هنري من قبلها.

ويعتبر روز هذا العدوان أمراً محتوماً لا سبيل إلى تلافيه بالقياس إلى منطق الأحداث. ذلك أن إنجلترا كانت قد صارت دولة قومية أحرزت قدراً بالغاً من النجاح والقدرة والنشاط في تحقيق النمط الذي كانت تطوره تدريجياً واكتمال أسبابه وإرساء دعائمه.

ولم يكن هذا النشاط موجهاً تلقاء مسالك تمليها عوامل القرب الجغرافي فحسب، ولكن كانت تمليها ضرورات أكثر أهمية لبقاء إنجلترا في عالم المنافسة الدولية الحادة والاحتراب الآخذ بخناق الدول، فلم يكن ثمة بد من غزو أيرلندا أو على الأقل تحييدها.

وكانت إسبانيا واقفة لإنجلترا بالمرصاد، وكان لها من أسطولها القوي ورغبتها في سحق ما ترتب على قوة إنجلترا الناشئة من تهديد لها، ما جعلها تنظر أكثر من مرة إلى أيرلندا، على اعتبار أنها لقمة سائغة لإنجلترا.

وكانت المؤامرات الفرنسية خطراً قائماً يتربص بإنجلترا الدوائر، كما كان شأن أُسكتلندا مع إنجلترا بعد ذلك. أما إلى أي حد أدى انفصال إنجلترا الديني عن روما إلى إكساب أُسكتلندا قوة متماسكة وثيقة العرى مع قوى الكاثوليكية من أعداء إنجلترا، فهذا موضوع لم يبت في أمره بعد، وما زال قضية خلافية، ولكن يتضح من أية قراءة للتاريخ أن الدين والروابط الدينية استطاعت أن تلعب دوراً أكبر في شئون أوروبا في القرن السادس عشر أكثر مما تستطيعه في الأوقات الحاضرة، وكان الصراع الديني ما زال في بداية أشواطه وظل يغري بالمزيد من الصراع قبل أن يتوقف الناس عن الاتحاد والتكتل على أسس دينية في الحروب الأوروبية.

لهذه الأسباب، مضافاً إليها الفرص التي بدأت تلوح أمام الجيل الناشئ وغيرهم من المغامرين الهادفين لتثبيت مستقبلهم، كانت أيرلندا هدفاً طبيعياً لمشروع إنجلترا لأجل التوسع. ولكن ماذا كان من أمر أيرلندا؟.. لو أنها كانت تطورت بنفس الخطوات وفي نفس الوقت مع تطور أوروبا الحديث وتمدينها، ولو أنها وصلت إلى درجة من الثورة الثقافية التي تسمح لها بإقامة حكومة وطنية مركزية.. لو كان ذلك قد حدث لما جرؤت إليزابيث على أن ترسل بجيوشها لغزوها. فقد كانت الملكة على درجة من الحذر والحصافة مع وجود أخطار أخرى تتهددها من جهات أخرى، بحيث تخاطر بنوع من الحرب الشاملة التي يقتضيها ذلك الغزو. فإذا ما شغلت قواتها وامتصت ثروتها في مثل ذلك النزاع

لأصبحت لقمة سائغة وضحية ميسورة لأعدائها. وكونها كانت تدرك ذلك وتعقله، واضح من عزوفها دائماً عن توريط نفسها في أيرلندا تورطاً كبيراً.

وفي الحقيقة لقد كان من بواعث الشكاوى الدائمة لقوادها وممثليها وسفرائها في الحرب الأيرلندية، هو عدم رغبتها في أن تلقي بكل ثقلها في تلك المغامرة.

وحقيقة لم تكن إليزابيث تستطيع أن تفعل ذلك كثيراً، لأنها كانت مشغولة بصد منافسيها عن شواطئها، أو كانت مشغولة بأمور أخرى في جهات أخرى، واقتضى ذلك مالاً ورجالاً وقواداً، لذلك كان أملها أن تقهر أيرلندا بأبخس الأثمان. فالصراع إذن بين إنجلترا وأيرلندا لم يكن يختلف كثيراً في عناصره عن الصراع الناشب بين القوى الاستعمارية الأوروبية والثقافات الوطنية التي حاولوا التغلب عليها وابتلاعها.

وفي نتائج تلك المحاولة للسيطرة على أيرلندا نرى أمامنا على مسرح التاريخ قصة المأساة التي قدر لها أن تتكرر بعد ذلك مرة ومرة ومرة في أماكن أخرى في الأربعمائة سنة التي تلتها والتي انتهت إلى نتائج تكاد تكون متشابهة.

ولقد تصادف أن أيرلندا كانت إحدى الأمثلة المبكرة في العصر الحديث للصراع الثقافي، وكادت تكون مثلاً كلاسيكياً للنوع والأسلوب.

ولكن البريطانيين في الهند.. والفرنسيين في شمال إفريقيا.. والهولنديين في جاوة..

أعادوا تمثيل الموضوع الأساسي للمسرحية مع الفارق في الإخراج المحلي، وعلى الرغم من أن الإنجليز آخر الأمر احتلوا أيرلندا بالغزو العسكري، وصادروا ممتلكات كثيرة لصالح الغزاة الإنجليز الذين كان معظمهم من ويلز وكورنول فإنهم في الحقيقة لم يتمكنوا أبداً من إخضاع الناس أو من إقناعهم باتباع الطريقة الإنجليزية للعيش.

ولقد أخفق الإنجليز في ذلك، لأنهم لم يفقهوا أبداً التأثير العميق للثقافة في دوافع الناس واتجاهاتهم، ولم يدركوا إلى أي حد يكون رد فعل الناس قوياً في تلك الظروف.

ولقد كان ذلك العجز عن رؤية أو تقدير أمر الصراع الثقافي – فضلاً عن حسمه – هو الصخرة التي تحطمت عليها مغامرة الإنجليز في أيرلندا. وعندما أصبحت إنجلترا ميالة للتساهل كان نمط المقاومة قد احتد واشتد. فكان لا بد من إطلاق سراح أيرلندا، وبذلك انتصرت الثقافة، ولكن ثقافة أيرلندا أصابتها تغييرات طوال تلك العملية.

فلم يكد الصراع ينشب حتى بدأ يبرز بعض جوانب الحياة الأيرلندية إبرازاً أكثر وأوضح مما كانت عليه من قبل؛ فمثلاً أصبح الصناجون مركز المقاومة، فقد استطاعوا أن يلعبوا على الوتر الحساس

في عواطف وانفعالات الأيرلنديين مما مكنهم من توثيق عرى الولاء بين القبائل وتوسيع مداها مع رفع درجة حماسة الوطنية المحلية.

حتى الكنيسة نفسها – التي كانت راسخة وطيدة لعدة قرون وحافظت على نوعٍ من الحكم الذاتي – استعادت حيويتها ونشاطها بشكل بالغ العمق والدلالة. ويصف روز حالة الكنيسة قبيل الغزو الإنجليزي بأنها كانت في حالة يرثى لها. ويقول إنها كانت متراخية وفاسدة وفي حالة احتضار. وكانت الشعائر الدينية شكلية تؤدى دون اهتمام. وكانت الكاتدرائيات في حالة محزنة من تصدع مبانيها، فما بالك بالكنائس المحلية. فمن بين **٢٢٤** أبروشية كانت هناك **٥٢** فقط يقوم على خدمتها بصفة دائمة خوريون (قسس). وكانت **١٠٥** من الكنائس وما يلحق بها من أراضٍ موقوفة عليها تقتصر على أن تؤجر للفلاحين وتترك مزاولة وظائفها الدينية.

فلا عجب أن يتحدث الإنجليز بحالة التساهل في الزواج وممارسة التسري الذي كان سائداً عند الأيرلنديين، ولقد تغيَّر كل ذلك بعد غزو إنجلترا لأيرلندا، وعلى الأقل أصبحت الكنيسة عماد القومية الأيرلندية.

وكنظام له كيانه الخاص في الحياة الأيرلندية أصبحت الكنيسة ذات مركز أساسي ومحوراً للأحداث، لأنها كانت في الحقيقة وواقع الأمر المؤسسة القومية الوحيدة التي كانت السلطة فيها أيرلندية بحتة. وبذلك تجسمت فيها وحدة الشعب. ولقد ظهرت عندئذ تلك الدرجة

الكبيرة من تكامل واندماج الحياة الأيرلندية بالكنيسة التي تميزت بها أيرلندا دائماً كنتيجة للضغوط الإنجليزية. وهذا التطور لا يختلف كثيراً عن الخبرة الأنثروبولوجية مع الثقافات البدائية التي وقعت تحت ضغوط المدنية الغربية وأحست بتهديد خطر لأنماط عيشها.

هنا أيضاً كانت الظواهر الدينية هي التعبيرات المميزة كجزء من إعادة مولد وبعث التراث الوطني القومي الخاص. في هذه الحالة يعاد إحياء الطقوس القديمة في صور جديدة، وتنشط العواطف الدينية وتجيش في الصدور، وتستخدم في إعادة توجيه أو ملاءمة الناس للخبرات التي يمرون بها.

وعندما يجد الناس أن طرق حياتهم القديمة وأساليب عيشهم المألوفة التي يعتزون بها ويحرصون عليها مهددة بالانحلال، ويشعرون بالبلبلة وعدم الاستقرار حيال الجديد الذي لم يجربوه ولم يطمئنوا إليه، فإنهم يتصرفون كرد فعل لذلك، إما بالإحساس باليأس والضياع، أو يبذلون محاولات عنيفة للاحتفاظ بما يمكنهم أن يحافظوا عليه حتى إذا اقتضى ذلك بعض الملاءمة والتحايل في عملية الاحتفاظ هذه. وإنا لا ندري إذا كانت العواطف الدينية والروحية القوية المستمدة من الكنيسة بالقياس إلى الأقليات الأوروبية الأخرى الواقعة تحت ضغط مشابه لما وقعت تحته أيرلندا قد نجمت من نفس الإحساس ورد الفعل. ولكنا على الأقل نلاحظ أن حياة الشعب والكنيسة كانت أكثر تكاملاً واندماجاً في بولندا، حيث كان الظلم الثقافي أو النبذ الثقافي موجوداً فيها أكثر من

غيرها من المناطق حيث انعدمت مثل تلك المشاعر والأحاسيس أو قلت.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك ملاحظة عامة قوامها أن الدين عند اليهود كان قد أرخى قبضته لدرجة أن عجزهم الثقافي قد خفت حدته.

وخشية الاستطراد – إذا ما تناولنا بالتفصيل والتحليل تاريخ أيرلندا من القرن السادس عشر حتى وقتنا الحاضر – فقد رأينا الاكتفاء بهذا القدر، على الرغم من أنه ما زالت هناك جوانب رائعة جديرة بالذكر في تلك القرون الحاسمة أغفلت ذكرها كلياً. فلم أتعرض مثلاً لتوقيت عمليات رد الفعل، وإنما اكتفيت ببيان فكرة أن الثقافة الواقعة تحت مطارق الهجوم على الرغم من كل مقاومتها فإن بعض رواسب الثقافة الغازية تترسب فيها وتتخلف.

فالصراع ليس عملية سلبية أبداً، والتاريخ المكتوب من وجهة النظر هذه يمدنا بفهم أوفر وأغزر لأحداث التاريخ من التاريخ الذي يقتصر على مجرد سرد المواقع الحربية التي خاضها المتحاربون والأطماع الشخصية التي تتحقق أو تخفق، والمؤامرات السياسية التي إما أن تنتهي إلى الإحباط أو تفوز بمآربها.

وفي حالة أيرلندا إذا تناول المؤرخ تلك الأحداث العابرة دون تفسير للعمليات الثقافية التي مكنت لتلك الأحداث فسيكون ذلك مثل وصف الحصول على النار من الصلب على الفتيل، مع ذكر الشرر ولكن

مع إغفال الوسيط. ولكن هذا التشبيه قد لا يكون هو التشبيه الدقيق الذي نقصده. فإن التاريخ أكثر تعقيداً من ذلك، إذ غالباً ما تؤثر الأحداث التي شكلتها العمليات الثقافية في الثقافة ذاتها بدورها.

الثقافة في التاريخ الأمريكي

على الرغم من وجود أمثلة عديدة أخرى للدور الذي تلعبه ديناميكيات الثقافة في التاريخ تحت أعماق السطح الظاهر للشخصيات والحركات السياسية إلا أنني سأجد بعض المتسع للإشارة لمثال واحد آخر فقط. (وهذا المثال من تاريخنا نحن).

فدور العمليات الثقافية في تقرير التاريخ أوضح، أو على الأصح أكثر تقبلاً وإدراكاً واعترافاً في تاريخ الولايات المتحدة عنه في أي مكان آخر. وعلى الرغم من أن معظم من كتبوا عن الموضوع اتبعوا الأساليب التقليدية في سرد أحداث ماضينا بتركيز اهتمامهم فيما أسماه شارلز بيرد بـ "التاريخ السياسي المجدب"، على الرغم من ذلك فإنه كان هناك عدد لا يستهان به من المؤرخين في بلادنا ممن كانوا حساسين حيال العناصر الثقافية.

ولعل أول من اكتملت له عناصر هذه الحساسية وهذا التقدير لقيمة التفسيرات الثقافية هو المؤرخ ترنر في بحثه الشهير عن أثر الأنماط الثقافية لحياة التخوم المبكرة على سياسة الأمريكيين.

ولا يسع الإنسان إلا التساؤل عما إذا كان ذلك الإدراك ذاته في هذه البلاد راجعه لحقيقة أن الولايات المتحدة أمة جديدة حيث كانت مشكلات ملاءمة وتأقلم التقاليد الأوروبية للبيئة الأمريكية عنصراً بارزاً

بصفة خاصة في وعينا. من أجل ذلك كان الأمريكيون بصفة عامة أكثر وعياً من الأوروبيين وأكثر إحساساً بتلك التيارات التحتية الثقافية.

يضاف إلى ذلك أننا كأمة مكونة من خليط مختلف من الأصول والأجناس لكل منا ثقافته الخاصة به ولغته المميزة – فإننا شعرنا على نحو ما بشكل حيوي أكثر من غيرنا بأثر الاتصال الثقافي وطريقة تفاعله في مظاهر التأقلم والعمليات الثقافية الأخرى التي تتم في معاشنا اليومي، وتؤثر في سلوكنا.

لذلك حتى إذا كان كثير منا قد أحس بتلك المشاعر إحساساً عميقاً دون أن يعقلها أو يسميها، إلا أننا ندرك حقيقتها بسرعة إذا تناولناها بالتعميم. والأوروبيون الذين يعيشون في عالم ذي ثقافة أكثر نضجاً أقل حساسية حيال تلك الأشياء.

وبالإضافة إلى ذلك فإن التطورات المقارنة التي حدثت في أوروبا انتهت إلى ما يلزمها من حسم وقطعت أشواطها في وقت كان الاهتمام بالتاريخ محصوراً في نطاق ضيق، وكان المجتمع أقل استيضاحاً لتلك الشئون. ولكن حياة الارتياد الأولى – على الرغم من أهميتها – لم تكن النمط الثقافي الوحيد الذي عبَّر عن نفسه وتجلى في الحياة الأمريكية في تاريخنا.

من ذا الذي يجهل أهمية تكتل الأقليات والتكتل القائم على الجنسية الأصلية في إجراءاتنا السياسية؟؟.. كم من المرات نردد في

الانتخابات الصوت الأيرلندي والإيطالي والبولندي، وأخيراً صوت السود؟؟

إننا دائماً نرى كيف يرحب الساسة بتلك المجموعات من الأصوات، وكيف تؤثر في قراراتنا على الشئون الوطنية وأحياناً الدولية. إنها ظاهرة أمريكية بصفة خاصة، وكان لها أثر واضح في تاريخنا أكثر بكثير مما توحي به كتب تاريخنا.

وعلى الرغم من أن بعض الكتاب قد أدركوا التأثير الذي يحدثه هذا النمط من التصويت في السياسة، فإنني لا أجد مؤرخاً واحداً قد تناول انبثاق تلك الظاهرة بتحليل تفصيلي على أسس ثقافية (٢).

ومع ذلك فمن هنا – كما يبدو لي – تبدأ، وهنا يكمن سبب تطورها.

ولقد ترك المؤرخون لعالم الأنثروبولوجي وعالم الاجتماع مهمة تحليل الخلخلة الثقافية وعمليات "الخلع" والإزاحة المصاحبة للمهاجرة والاستقرار التي قامت بها الجماعات المتعددة المختلفة الجنسية والأصل في الولايات المتحدة.

---

(٢) إن المؤلف الذي ظهر حديثاً لـ هاندلن، وآخرين يكشف عن تقدير وإدراك متزايد لتلك الحلقة من تاريخنا وعن تقارب أكثر تلقاء التفسير الثقافي مما درج عليه المؤرخون بصفة عامة.

ولقد أنتج هؤلاء العلماء الاجتماعيون مؤلفات كثيرة زاخرة ببيان آثار عملية التأقلم المصاحبة للهجرة والتي استمرت منذ بداية تاريخنا في الولايات المتحدة، ولكنها ازدادت بصفة خاصة أثناء القرنين التاسع عشر والعشرين.

ولقد جمع هؤلاء العلماء قدراً هائلاً من الأدلة والبينات الدالة على تطور أنماط مشاعر الأقليات أو الجماعات ووضحوا كيف تتطور تلك الجماعات كأقسام ثقافية في نطاق الثقافة القومية وكيف أنها تدين بالولاء لتلك الفروع، وفي نفس الوقت تحتفظ في معظم الأحيان بولاء أكبر للوطن، وإن لم يكن في كل الحالات.

ذلك أن الساسة كثيراً ما يضربون على الوتر الحساس عند تلك الجماعات ليثيروا فيها نعرات خاصة ويستلينوا منها مغامز معينة قوامها مصالح فئة معينة، أو ولاؤها الخاص، أو ما يتهدد بعض تلك الجماعات من عدم طمأنينة أو بلبلة فيستغلها الساسة لمآربهم.

والانقسام والتحزب ظاهرة قومية أخرى معروفة جيداً في تاريخنا، بل هي في الحقيقة ظاهرة كانت مسئولة عن أخطر تهديد لحق بنا بالقياس إلى كياننا الفيديرالي.

والاقتصار على التعليق السياسي على نشأتها لم يكن أبداً كافياً ولا وافياً كتفسير لظهورها في مجتمعنا، فلما أدركنا قوة الاقتصاد كعامل فعال في توجيه سير الأحداث السياسية طبقت تلك التفسيرات التي من هذا

النوع على ظاهرة الانقسام والتحزب مثلما طبقت على غيرها من التطورات في تاريخنا.

ولقد أدى ذلك غالباً إلى فهم أوضح للنتائج والآثار المتضمنة فيها، ونحن في سبيل إدراك أن العوامل الاقتصادية بكل ما لها من أهمية ليست هي العوامل الوحيدة – وخصوصاً في حالة اتساع مدى التأقلم الثقافي والملاءمة التي يمثلها ذلك الانقسام والتحزب – ذلك أن التحزب والانقسام يتضمنان شيئاً أكثر من اقتصاد زراعي ضد تصنيع أو فرض "تعريفة" عالية.

ومهما كانت قوة دوافع الحماية الاقتصادية أو تفضيل هذا الاقتصاد على ذاك في توجيه الإجراءات السياسية، وعلى الرغم من كونها عوامل لا سبيل إلى إنكارها في تلك المواقف، فإن التحزب أو الانقسام يمثل ملاءمة الأنماط الثقافية والقيم للبيئة ونمو تقاليد وعادات خاصة بمنطقة معينة، فكبرياء أهل الجنوب هي نوع من الدفاع عن طريقة حياة، وليست دفاعاً عن قانون أو مبدأ اقتصادي.

وأهالي نيو إنجلند يشعر الواحد منهم بأنه جزء من تقليد أكبر بكثير من حاجات نظام صناعي؛ فالتقاليد التي يحرص عليها ويعيش بها تعلو على النظام الصناعي، والأوجه الخاصة المميزة لحياة الشمال الغربي، مردها إلى التربة الخصبة أكثر مما هي إلى قاطع الأخشاب أو إلى البستاني. تلك الفروق العميقة – التي يصعب تفسيرها أحياناً ولكنها

واضحة جداً للأمريكي – تضفي لوناً على ثقافتنا القومية وتخلق وجهات نظر مختلفة متباينة، وأحياناً تؤثر في قضايانا ومسائل حياتنا الكبرى. ولن يكون سؤالي خارجاً عن الموضوع أو خالياً من الوجاهة إذا تساءلت عما إذا كانت أوضاع الوسط الغربي للولايات المتحدة التي تعزى إلى وضعها الجغرافي والتي شكلتها مؤسساتها المحلية لم تؤثر في تاريخ دخولنا الحربين العالميتين الأولى والثانية.

وحتى الاحتفاظ بشكل وتنظيم مستعمراتنا الأصلية إلى اتحاد ولايات الذي خلق شكلاً جديداً للحكومة، حتى ذلك يعكس ظاهرة التحزب والانقسام التي كانت قد ظهرت وتطورت عندما تكون الاتحاد وفي تلك الأزمنة كان الرجل إنا أن يكون فرجينيا، أو ماساشوستيا، قبل أي شيء آخر، وفوق أي اعتبار آخر.

ولقد كانت تلك المشاعر من العمق بحيث إن توحيد الأمة كان يستحيل ما لم تدخل تلك المشاعر في الحساب والاعتبار.

أليس شكل حكومتنا ناتجاً وحصيلة لتقاليد المستعمرات التي ظلت باقية في ولاياتنا؟؟

لقد نشأنا جميعاً على النظر إلى إعلان وثيقة الاستقلال ودستور الولايات المتحدة الأمريكية كوثيقتين رائعتين بارعتين نبيلتين، وأعتقد أننا محقون في هذه العقيدة. ولقد وجدت تلك العقيدة كثيراً من المساندة

والتدعيم من أكثر النقاد والدارسين حدة من بلاد أخرى الذين لم يكن لهم في الأمر ناقة ولا جمل.

ومن بين الأشياء – التي غالباً ما تذكر مقرونة بالفخر والامتياز – أن تلكما الوثيقتين كانتا من ابتكار وخلق رجال زودوا بمواهب خارقة.

إن الأمر يبدو لنا اليوم معجزاً إذا نظرنا إليه من وراء قبل قرنين من الزمان، ورأينا عدداً قليلاً من الرجال استطاعوا أن يصوغوا من حكمتهم وبصيرتهم وثائق تطابق حاجات وتتمثل فيها المثل العليا لمجموعة جديدة غير منظمة ولم يسبق لها ممارستها ولم تجربها، ثم تحقق تلك المبادئ أهدافهم وتخدم أغراضهم بوجه عام وبشكل كاف واف، قرابة قرنين من الزمان. وأعتقد أنني لن أتهم بأنني مخرب أو محرف إذا قلت بأنه على الرغم مما يستحقه هؤلاء المؤسسون من تبجيل واحترام لذكائهم وبصيرتهم فإن بعض أقواهم وكثيراً من إجراءاتهم ما كانت لتتم أو يقدر لها الخروج إلى حيز التنفيذ في أية دولة أخرى أو أية ثقافة أخرى غير تلك التي وجدوا أنفسهم فيها؛ ففي سنة ١٧٧٦ بعد مائة وخمسين عاماً من الاستقرار والملاءمة في العالم الجديد كانت الصفات الثقافية للأمريكيين المستعمرين قد انحرفت بالفعل انحرافاً بيناً من ثقافتها الأصلية التي ولدت منها والتي تخلى عنها وابتعد عنها معظم المستعمرين لأجيال عديدة.

فالتكوين الطبقي مثلاً في إنجلترا أصبح أكثر تزمتاً في الوقت الذي كان فيه هنا آخذاً في الذوبان تحت تأثير الظروف الأكثر بدائية لمجتمع فتي ناشئ، ولعالم يقوم على الارتياد والكشف الدائم الدائب.

واعتماد الرواد الذين يستقرون في أرض بكر على مواردهم وحدها، ثم في نفس الوقت تطور درجة كبيرة من ضرورة وحتمية التعاون في تلك الظروف، جعل جمود النظام القديم وتزمته غير ذي جدوى ولا يصلح للعمل. وبالإضافة إلى ذلك فإن الانسياب الاقتصادي، والمرونة الاقتصادية، والسرعة في الارتفاع والهبوط على السلم الاقتصادي، لم تكن تسمح بقيام نظام للطبقات مثلما كان موجوداً في العالم القديم.

وهكذا كانت الفروق الاجتماعية بين الناس فروقاً اسمية، وحتى إذا تولدت الفروق فإنها لم تكن تصل إلى الدرجة أو البعد الذي يمحو الفكرة الأساسية القائمة على المساواة، وأن زيداً لا يفضل عمْراً، وأن لا فضل لهذا على ذاك إلا بالعمل والمجهود. ولقد استطاع كثيرون أن يرتفعوا من الحضيض في جيل واحد إلى مراكز الصدارة مما أدى إلى عدم تثبيط الإيمان بهذه العقيدة الديموقراطية التي شاعت وذاعت بين القوم.

ولقد ردد المؤسسون من الرواد الأوائل كلمات الحرية والاستقلال مراراً وتكراراً، ولم تكن مجرد كلمات جوفاء يلهبون بها الحماسة، ولكنها كانت حقائق حية ماثلة في حياة سكان المستعمرات الذين كانوا يتمتعون

بنغمها في معاشهم اليومي. وفي مقارهم ومساكنهم البعيدة لم يكونوا يرون إلا قليلاً من الموظفين، ولم يجربوا إلا قليلاً من التدخل في عاداتهم وإجراءاتهم التي اشتقوها من ضروراتهم العملية المباشرة. لذلك كان العمل الاستقلالي وروح المبادرة في مشروعاتهم ضروريين إذا قدر لتلك الأسر أن تعيش، فضلاً عن أن تزدهر وتنتعش أحوالها.

لذلك نمت لديهم تقاليد اللجوء إلى مجهوداتهم أنفسهم لحل مشكلاتهم والتصرف دون انتظار السلطة البيروقراطية لتحمل عنهم المسئولية، ثم نما فيهم أيضاً بغض وكراهية التدخل من الخارج. هذه هي الصفات التي تنبثق دائماً عند أقوام من الرواد غير مثقلين إلا بالحد الأدنى من الحمل الثقافي، بل يصطنعون في الواقع تراثاً ثقافياً لأنفسهم؛ فلا عجب إن أن تستهل وثيقة إعلان الاستقلال أولى مبادئها بالنص على أن الناس خلقوا متساوين.

لقد كان ذلك المثل الأعلى لمجتمعنا في بدايته، ولقد رسخت أقدام هذا المثل لدرجة أنه حتى لو كان بعض من وقعوا عليه لم يلتزموا شخصياً باتباعه إلا أنهم ما كانوا يجسرون على التشهير به علناً أو الانتقاص من قدره.

وعلى غرار ذلك فإن عقيدتنا وإيماننا بالديموقراطية كطريقة للحياة تعبر عن مثل أعلى جماعي لثقافتنا، على الرغم من أنه قد يوجد البعض الذين يدينون بقيم أخرى. ومن ذا الذي يجرؤ على إنكار أو تحدي ما

يعتز به الناس؟.. إن الذي يفعل ذلك إما أن يكون شخصاً في غاية الشجاعة أو أن يكون مجنوناً.

وهكذا فإن كون بعض الموقعين على وثيقة إعلان الاستقلال كانوا رجالاً ذوي مكانة اجتماعية رفيعة وذوي ثروة، وربما كان من المتوقع منهم أن يجنحوا إلى نوعٍ من الطبقية. هذه الحقيقة تبين قوة المثل الأعلى الثقافي. وإذا تمعنا في وثيقة الجزئيات وجدنا أنها تنص مراراً وتكراراً على شكاوى وتذمر المستعمرين من أعمال البريطانيين دون موافقتهم.

هنا انعكاس لألم عميق ناجم مباشرة من تعود المستعمرين على معالجة شئونهم بأنفسهم وعلى رفض تحمل التدخل.

ما مصدر هذا الاتجاه؟؟.. إن الضرائب لم تكن ظالمة، وتنظيم التجارة على يد بلادهم الأصلية التي هاجروا منها كانت سياسة متبعة تنتهجها إسبانيا وفرنسا والبرتغال ودول الشمال.

وحقيقة أنه كان يوجد نظام برلماني في تقاليد المستعمرين الذين أتوا بها من بريطانيا ولكنه كان نظاماً لم يتطور بعد إلى شكله الحاضر، ولم يكن عندئذ قد تغلغل في النشاط السياسي للكافة وعامة الناس.

ومما لا شك فيه أننا مدينون بجذور الحكومة النيابية لبريطانيا، ولكن وضع البذرة ونموها نفسه من صنع أيدينا لأنه كان نتاجاً وحصيلة

للظروف الاجتماعية والثقافية التي انبثقت في أمريكا، وأية مقارنة بين النظام البريطاني ونظامنا تبين فروقاً واضحة ما كانت لتظهر لولا وجود تلك الظروف.

وإنه ليبدو لنا في زماننا اليوم أنه من سخريات القدر أن المستعمرين كانوا يعارضون جيوش الموظفين. ومن المؤكد أن هذا النبذ كان أمراً طبيعياً بالنسبة لقوم تعودوا حياة الريادة. وليس من الصعب علينا أن نتخيل ماذا يكون تفكيرهم حيال الأعداد الهائلة من الموظفين الذين نشأوا محلياً.

كذلك نلاحظ أن وجود جيوش قائمة دائمة كان يبدو في تلك الأيام أمراً غير مستساغ أو مقبول، وغريباً عليهم، ولقد ظل هذا الشعور القومي حيال تلك المسألة حتى عهد قريب.

والمجال لا يتسع هنا لمتابعة تفصيلية للبيانات والأمثلة الدالة على أثر النمط الثقافي في شكل وصفة وثائقنا التأسيسية، ولكني لا أستطيع أن أترك الموضوع دون إشارة للجهود المستمرة التي تغلغلت في كياننا للحصول على حرية الفرد وكفالتها التي عبر عنها الدستور نفسه تعبيراً واضحاً.

ويجوز لي أيضاً أن أنوه بعملية دمج المستعمرات في الاتحاد كولايات مميزة، مع النص على تفسير حقوقها بدقة وعناية، ومع الاحتفاظ لها بشخصياتها المختلفة وكيان كل منها على حدة.

وقد كان من الممكن اصطناع أقسام سياسية أكثر كفاية وسلطة مركزية مهيمنة لتحقيق أغراض إدارية، ولكن هذا بالضبط – لو قدر له أن يحدث – لكان قد حطم الولاءات المحلية، والأنماط الثقافية، ولجعل الاتحاد مستحيلاً. لذلك كان لا بد من قيام الاتحاد وفق الأنماط الثقافية، أو عدم قيامه بتاتاً.

فإذا أخذ التاريخ على عاتقه مهمة إحياء ماضينا، فعليه أن يدخل في حسابه واعتباره كل العوامل والعناصر المهمة المسئولة عن ذلك الماضي والتي شكلته وأوجدته؛ لذلك وجد التاريخ نفسه في تطوره ملزماً بتوسيع مجال بحثه ونطاقه بانبثاق اتجاهات جديدة ومصادر جديدة كانت مغلقة من دونه ثم فتحت أبوابها أمامه. وليس معنى توجيه البحث تلقاء تلك المناهج الجديدة أننا نقترح ترك المناهج القديمة ونبذها. ولكن المسئولية أصبحت جبارة وهي تمضي قدماً نحو مزيد من الالتزامات التي ترهق المؤرخ من أمرها عسراً فيولي منها فراراً.

ولكن حل المشكلة – على الرغم من ذلك – ليس التقليل من التاريخ ولكن المزيد منه ومن نوع التخصص القائم الآن؛ فنحن محتاجون إلى علماء تاريخ مدربين في نواحي تخصص تمكنهم من الإفادة من القيم التي يملكونها ليضيفوها إلى حاصل جمع التاريخ في أشكال وقوالب يسهل تركيبها ودمجها. إذا كانت بحوث المؤرخين في الاقتصاد والعلوم والفن والأدب والأفكار والأوجه الأخرى لمدنيتنا قد آتت أكلها وأثبتت جدواها، وهو أمر لا يتعرض لإنكاره إلا فئة قليلة، إذن أفلا نتوقع على

أقل تقدير أن الدراسة الأنثروبولوجية لتاريخنا ستؤتي أكلها أيضاً وتمدنا ببصائر أكثر عمقاً ونفاذاً؟؟

ذلك أن الأنثروبولوجي باتجاهها الثقافي أقدر على تزويدنا بالأدوات والمفاهيم التي تنير لنا السبيل وتبين لنا الطريقة التي تم بها تشكيل مؤسساتنا ومصائرنا على يد أنماط عيشنا وعملياتنا الثقافية.

ومهما أسهم هذا الاتجاه في فهمنا للتاريخ، فإنه سيظل دائماً قائماً على التقليد القصصي. وهذا يتضمن تفرد الحادث التاريخي وسلسلته من السبب والنتيجة، ولقد تلافى التاريخ – بصفة رئيسية – التزيي بزي العلم، ولم يحاول التعميم من الأحداث التي يصفها.

ولكن منهاج الأنثروبولوجي وخبرة الأنثروبولوجيين وتجاربهم تشير إلى نوع آخر من الإسهام يستطيعون به تزويد التاريخ وتقديم العون له. فعلى الرغم من أن علم الأنثروبولوجي يعترف بالطبيعة الفريدة الفذة لأي ثقافة وللطريق الذي مهدته لتطورها، فإنه يبين أن التشابه في رد الفعل الثقافي أمر مقرر، وإذن فيمكن استنباط تعميمات من الدراسة المقارنة لعدد كبير من ثقافات مختلفة. ولقد تحقق علم الأنثروبولوجي من عمليات معينة يمكن – فيما أعتقد – أن تفيد في التحليل التاريخي وتدل على أن الطريقة المقارنة لها ميزة أخرى وقيمة ممتازة بالنسبة إلى التاريخ.

استعادة الماضي

من أعظم الأشياء التي تستحق الذكر التي اصطنعها الإنسان تلك الطريقة التي استطاع بها أن يسترجع ماضيه من البقايا والمخلفات غير مرموقة القيمة عبر القرون والتي عفى عليها الزمن وأسدلت عليها ستائر النسيان. وبهذا استطاع الإنسان أن ينظر في أمر نفسه في حاضره موصولاً بماضيه، أي أن عنصر الزمان دخل في حساب الإنسان.

وعندي أن هذا الأمر لم ينل نصيبه الذي يستحقه من التقويم كمأثرة فكرية أو بصيرة زودت الإنسان في أهم ما يشغله؛ ألا وهو دراسة نفسه. ولقد لاقى منا البحث العلمي كل تقدير؛ وكانت النتائج المذهلة التي توصل إليها في طبيعة العالم المحيطة بنا مثار إعجابنا وتعجبنا.

ولقد أفدنا فائدة مباشرة من البحوث والفحوص الخاصة بوظائف أجسامنا كأجهزة عضوية ونحن نطأطئ هاماتنا إجلالاً لتلك الروح التي لم يصبها كلل أو يتطرق إليها ملل، والتي أدت إلى اكتشاف جغرافية الإنسان، وشق الطريق إلى كل زواياه وخفاياه.

ولكن قدرة الإنسان على رفع الأستار وإماطة اللثام عن ماضيه كانت مأثره أقل وضوحاً من تلك التي سبق ذكرها. ولا يمكننا أن ندرك معناها إلا من التغيرات الثورية التي خلقتها في فهمنا لطبيعة الإنسان وأصله وحضارته.

ويصعب علينا – وقد تعوَّدنا المفاهيم الحديثة للزمان والمكان – أن ندرك إلى أي حد كانت نظرتنا إلى القرون الماضية ضيقة في هذين المجالين: مجال الزمان، ومجال المكان.

فهيرودوت الذي كان من أغزر الناس علماً وأكثرهم أسفاراً في زمانه كان يعرف العالم المحيط بالبحر المتوسط، وفي مناطق معينة كانت معرفته تمتد إلى أماكن تبعد عن شواطئه.

أما الصين والشرق الأقصى فقد كانت فوق علمه، ولم تكن إفريقيا جنوب الصحراء معروفة له. أما كل المناطق الشمالية والغربية لأوروبا فقد كانت تمثل له منطقة محفوفة بالغموض وعدم التثبت من وجودها. وطبيعي لم يكن العالم الجديد قد اكتشف بعد؛ إذ لم يتم ذلك إلا بعد ألفي سنة تقريباً من زمن هيرودوت.

ولكن على الرغم مما يبدو لنا من ضيق حيز وتقلص تلك المعرفة بالعالم الطبيعي إلا أنها أحاطت فعلاً بكل مراكز الحضارة العظيمة [٣] حيث وصل العقل الإنساني إلى مدارج بلغت أعلى القمم التي ارتفع إليها الإنسان في ذلك الوقت. وبمقارنتها بما عرف عن الإنسان في ميقاته فإنها تبدو لنا هائلة.

---

(٣) إنني أذكر عند هذه النقطة في التاريخ - الصين والهند بالإضافة إلى حوض البحر المتوسط - كبؤرتين لحضارات راقية.

ولكن ماذا كان يعرف هيرودوت أو أي متعلم آثيني عن الماضي وعن أبعاد الزمان؟

لقد عاش هيرودوت في القرن الخامس قبل الميلاد وبالنسبة للآثينيين في ذلك الوقت، لم يكن حتى هومر الذي لم يكد يمضي على موته أكثر من أربعمائة أو خمسمائة سنة، سوى مجرد اسم يذكر.

وقد كان أبطال الإلياذة الذين وصفهم هومر بعد مضي مئات عديدة من السنين على حياتهم الحافلة بالأحداث – كان هؤلاء الأبطال على درجة كافية من الوضوح في أذهان الأثينيين، ولكن وراء ذلك تلاشى كل شيء في عالم أسطوري لا أثر فيه للزمان.

وأنا أتحرج بل أتردد في توقيت زمن مضبوط تقف عنده معرفة هيرودوت بالماضي، لأنه كان على وعي بتاريخ مصر القديمة، وعلى بينة بحقيقة أن آسيا الصغرى أو اليونان نفسها كانت ذات عمق تاريخي ممتد الجذور، ولكني أشك فيما إذا كانت معرفته تصل إلى أبعد من ألف أو ألفي سنة، وليس من الواضح أن الإغريق قد عنوا بتلك المشكلة.

ذلك أن مسألة أصل الإنسان وكيفية وصوله إلى مستواه الحاضر من الحضارة، وكل القضايا المتفرعة عنهما لم تكن موضع اهتمامهم الجدي، أو ربما لم تكن موضع اهتمامهم أبداً.

ذلك أن أساطيرهم التي زودتهم بأفكار عن نشأة الخلق من كل نوع قللت إلى حدٍ ما – من تساؤلهم في هذا الصدد. وكما أن الثقافة لم تبعث رغبة دائبة في عقولهم للبحث، لأنهم ما كانوا قد اكتشفوا بعد طبيعتها، فكذلك الأمر وربما لنفس السبب – بالقياس إلى عدم خبرتهم أو عدم اهتمامهم بأصل الإنسان ونمو الحضارة وتطورها.

وفترة ألفي عام من التعمق التاريخي التي نسمح بها بسخاء لهيرودوت ليست سوى كسر بسيط وجزئي ضئيل من تاريخ الإنسان على سطح البسيطة ثم هي ليست سوى كسر بالغ الدقة في الصغر بالنسبة لتاريخ البسيطة نفسها؛ فإذا قدرنا عمر الأرض بثلاثة بلايين ونصف بليون سنة [٤] وقدرنا أول ظهور للإنسان على الأرض بأنه حدث منذ مليون سنة كان معنى ذلك أن معرفة هيرودوت – مع ما فيها من نواحي قصور وغموض، لا يمكن أن تصل في تاريخ الأرض إلى أبعد من $\frac{6}{100000}$ من واحد بالمائة من الطريق.

وبالنسبة لتاريخ الإنسان فإنها تصل إلى $\frac{2}{10}$ من واحد بالمائة.

وطبيعي ينبغي ألا نعتبر تلك المقارنات اعتباراً حرفياً، ولكنها مع ذلك تبين إلى أي مدى وصلت النظرة المحدودة لواحد من الإغريق الذين عاشوا في أكثر فترات تاريخ الإنسان إشعاعاً، وتبين ضيق الحيز

---

(٤) هذا تقدير محافظ - مد فيه بعض العلماء إلى خمسة بلايين من السنين.

الذي يستطيع اجتيازه إلى الوراء عبر الطريق الشاق الذي قطع الإنسان أشواطه.

وبهذه الحقيقة في حد ذاتها كان هيرودوت مقطوعاً من تيار الإنسانية الموصول، وعاجزاً عن فهم ما يعنيه ماضيه في ذاته، وما يعنيه هذا الماضي بالقياس إلى حاضره ومستقبله.

فإذا كان ذلك هو كل ما استطاع الإغريق استرجاعه من الماضي فلا شك أن معاصريهم ومن سبقوهم لم يكونوا أفضل منهم في هذا الصدد، بل ربما كانوا أسوأ بكثير.

ومن الممكن أن نستثني من ذلك العبريين، لأن الإنجيل رجع بتاريخهم إلى آلاف عديدة من السنين، ولكن وراء تلك الآلاف العديدة لم يكن هناك سوى التيه والفراغ.

وقد استمرت هذه النظرة المحدودة حتى العصر الحديث ما عدا ما أضافه الوقت، فتراكم وزاد فوق ما عرفه الإغريق والعبريون، أو ما ظنوا أنهم يعرفونه عن الماضي.

وحتى في أواخر القرن الثامن عشر اتبع معظم العلماء الأسقف أوسشر في تأريخ بدء العالم بسنة ٤٠٠٤ قبل الميلاد. واعتبروا التاريخ الحقيقي يبدأ بالإغريق.

وما زالت الحضارات القديمة التي طال نسيانها مدفونة في باطن الأرض يحتويها البلى، بينما تشهد بقايا آثارها الهندسية في صمت على أن الإنسان له عينان ولكنه لا يرى بهما. أما فيما يتعلق بالثقافات الأكثر تبكيراً والبينات الدالة على البدايات الساذجة للنوع البشري، فإن محراث الفلاح ما زال يعمل فيها ظهراً لبطن، ثم لا نلبث أن نسقطها من حسابنا ونغفل أمرها باعتبارها شيئاً لا يهمنا؛ فالأدوات الحجرية المصقولة التي اكتشفت بالمصادفة ظنها الناس صواعق نزلت من السماء ثم تحوَّلت إلى حجر.

أمَّا الرأي العجيب الذي تخيله لوكريتس من أن الناس استعملوا ذات يوم الحجر كأدوات قبل أن يتعلموا كيف يشكلون المعدن مما يتضمن قروناً طويلة مضت وعفى عليها النسيان، هذا الرأي كان يبدو بعيد الاحتمال بحيث لم يؤخذ مأخذ الجد.

وببدء القرن التاسع عشر بدأ العلماء أمثال ليبارد يهتمون بآثار آسيا الصغرى التي لم يسبق تفسيرها وبدأ الهواة من أمثال لوشيه دي پيرث في عمل مجاميع من الأحجار المشكلة التي تعرفوا عليها باعتبارها كانت أدوات يستخدمها الرجال البدائيون.

ثم فاجأ داروين عالم منتصف القرن التاسع عشر بوجهة نظر، قوامها أن الإنسان يمت بنسب عضوي أكثر قدماً مما سبق للناس احتسابه.

وببطء أولاً، ولكن بخطو آخذ في الإسراع، احتقر الناس البقايا المختلفة من ماضي الإنسان على هيئة عظام واكتشفوا الأشياء التي صنعها بيديه، والتي قاومت الزمن ولم يصبها البلى.

ولقد أصبح العلماء المدربون على درجة مدهشة من المقدرة والمهارة في استنباط المعلومات والأدلة من تلك المادة المشاكسة.

وهكذا في أقل من قرن من الزمان اكْتُشِفَ عالم شاسع؛ وهو العالم الذي انبثقت منه حضارتنا، ومثل الشرنقة التي تتركها الفراشة فإنها تنساها. وهذا العالم الشاسع الواسع كان عالماً جديداً على الرغم من قدمه قدم الإنسان نفسه.

والآن – لأول مرة – استطاع الإنسان أن ينظر إلى الوراء ويلقي نظرة ويأخذ فكرة – تفتقر إلى التثبت في نقاط منها – عن الطريق الذي عبره والشوط الذي قطعه، والوقت الذي أنفقه عبر هذا الطريق والزمان الذي استنفده طوال هذا الشوط.

أصْل المدنيّة

لقد أصبح من الواضح أن نوع الحياة التي نعيشها – والتي نسميها متمدينة – واشتقاق الكلمة صحيح من الكلمة اللاتينية Civilis أو متمدن في المدنية – هذه الحياة حديثة جداً في تاريخ الإنسان. ووجود حالة تلازم بين المدنية والمدن يقوم على مبدأ صحيح وعلى بينة زاخرة بالأدلة. فلم تنشأ مدنية أبداً بدون مدن؛ إذ لا غنى عن المدن إذا وصل الاقتصاد إلى درجة من الثروة والتعقيد تمكنه من أن يساند مدنية ويقيمها[٥].

وأثناء العصور الطويلة عندما كان الإنسان صائداً للوحوش أو للأسماك، أو جامعاً لما يقتات به، وطوال العصر الحفري القديم في الحقيقة لم يكن اقتصاده ليسمح بتجمعات كبيرة من الناس في منطقة واحدة، ولذلك كان عاجزاً عن إقامة مدنية.

---

(٥) إنني أتخذ هنا منسوباً أعلى وإن كان أضيق للمدنية من توينبي مثلاً. ذلك أن توينبي يدرج في مؤلفه الشهير - دراسة التاريخ - الإسكيمو والبولينزيين والثقافات الأيرلندية القديمة التي عاشها قوم رحل - كأمثلة للمدنية.
ولم تكن عند أي من تلك الأمثلة مدن بالمعنى الصحيح ولم تكن تلك الأمثلة مدنيات.
وعلى أقصى تقدير يمكننا القول بأن بعض البواعث الابتكارية الخلاقة كانت نشطة في أيرلندا القديمة وبولينزيا - وأن الإسكيمو كانوا على جانب عظيم من المهارة والمقدرة (لا شك أنه تحتم عليهم أن يكونوا كذلك وإلا بادوا وهلكوا).
ولكن إذا أدرجنا الإسكيمو والبولنيزيين تحت المدنيات، فلم لا ندرج أيضاً ثقافات الشاطئ الشمالي الغربي والممالك الإفريقية والمناطق الآهلة بسكان الجنوب الغربي وحضارات أخرى مختلفة؟.. وعندي أن العامل الدافع للمدنية هو عامل اقتصادي.

ولقد قدرت المساحة اللازمة لإعاشة شخص واحد في مجتمع صيد – بعشرة أميال مربعة تقريباً – وطبعاً تزيد تلك المساحة في حالة قلة الموارد. وهكذا فإن الأسرة المكونة من خمسة أو ستة أفراد والتي تعيش على الصيد تحتاج إلى مساحة من الأرض أكبر بكثير من المساحة التي تحتاج إليها وحدة زراعية من نفس الحجم.

ومعنى ذلك طبعاً أن السكان الذين كانوا يعيشون على ذلك النوع من الاقتصاد كانوا قليلي الكثافة وأن مسافات تجمعاتهم كانت بعيدة وأنه كان يتعين على كل وحدة من السكان تحتل رقعة من الأرض أن تكون مكتفية بذاتها وأن تتقن المهارات اللازمة للمحافظة على الحياة.

وكان على كل صائد أن يصطاد قوته وأن يصنع عدته بنفسه. وكانت الحياة – بالضرورة – تقوم على الترحال من مكان لآخر.

ولقد بدأ إدخال الزراعة في العصر الحجري الحديث في إنهاء حياة الاكتفاء الذاتي القديمة، وإن كانت لم تتقدم كلياً؛ فالزراعة – حتى على المستوى البدائي جداً ومقدرتها الإنتاجية الواطنة – لم تظهر إلا منذ حوالي ثمانية آلاف أو عشرة آلاف سنة.

وقد جلبت الزراعة تغييرات كثيرة، ولكن كان من جرائها على وجه الخصوص أن الحياة أصبحت أكثر استقراراً واستكانة. إذ تعين على كل أسرة أن ترتبط – بالضرورة – بأرضها إذا أرادت أن تجني ثمار عملها وكدها وإذا رغبت في الإفادة من الأرض عاماً آخر.

ثم إن حياة الاستقرار شجعت على إقامة مساكن دائمة؛ إذ أصبح من المجدي – وقد خلد الناس إلى الراحة والدعة والاستقرار – أن يبذلوا مجهوداً في بناء البيوت لكي يستقروا فيها أكثر من فصل واحد قصير كما كانوا يفعلون من قبل. ولذلك احتاجوا إلى أدوات حجرية أكثر دقة وصقلاً لكي يستعملوها في أعمال النجارة وتيسر استعمال الفخار بعد أن لم يعد الناس بحاجة إلى حمل متاعهم باستمرار من مكان لآخر، وحلت الأنوال والأدوات المغزولة محل جلود الحيوانات التي أبطل صيدها، أو انعدم وجودها في الرقعة المزروعة.

ولقد تبين من عمليات التنقيب التي قام بها علماء الحفائر أن مراكز الاستيطان في العصر الحجري الحديث كانت تدل على تزايد في تركيز السكان في رقعة أو بقعة واحدة.

وإن كانت الحياة مع ذلك ظلت على مستوى الكفاف مع استمرار كل أسرة في إنتاج حاجاتها. وكان الفائض الموجود في ذلك النظام الاقتصادي الجديد ضئيلاً، ولكنه كان كافياً لإقامة بعض الأسواق ولتشجيع نوع من التخصص في العمل.

ولم يتقدم الاقتصاد إلى درجة توافر الفائض إلا بعد اكتشاف المعادن التي استعملها بعض الناس كعملة يدفعونها لغيرهم لقاء أعمال متخصصة يؤدونها لهم.

وبذلك استطاع هؤلاء العمال أو الصناع الذين يكسبون عيشهم بهذه الطريقة أن يعيشوا في المدن؛ إذ أن عملهم لم يكن مطلوباً في الحقول الزراعية. وعلاوةً على ذلك فمع زيادة ثروة الفلاحين وتكاثر عددهم فإنهم لم يحتاجوا إلى الدفاع فقط ضد الجماعات المغيرة المحيطة بهم فحسب، ولكنهم احتاجوا إلى نظام اجتماعي قادر على تنظيم العلاقات الآخذة في التركيب والتعقيد التي صاحبت ظاهرة تركيز السكان في بقعة واحدة.

وقد اقتضى كل ذلك نوعاً من المركزية جعل من المدن ضرورة وسبيلاً لتيسير الحياة في نفس الوقت. وأصبحت المدن مراكز للدفاع والحكومة والدين والتجارة والصناعة.

وكأشكال أولية أو إرهاصات للمدنية، ظهرت أول ما ظهرت في عصر النحاس وباكورة العصر البرونزي حوالي سنة ٣٥٠٠ قبل الميلاد أو منذ ٥٥٠٠ سنة تقريباً.

وهذا الرأي في المدنية لاقى قبولاً وتأييداً كبيرين؛ لأنه يعكس فكرة شائعة قوامها أن التاريخ بالمنهاج الذي اصطلح عليه وتواضع عليه المؤرخون قد أسهم كثيراً في تجميدها في عقولنا، ذلك لأنه يصور المدنية على اعتبار أنها تبدأ بمولد، ثم بطفولة، ثم بمرحلة رشد ثم تنتهي بمرحلة الشيخوخة والهرم، ثم الموت. وعلى الرغم من أن الحرية الأدبية المفرطة هي المسئولة جزئياً عن هذا العرض للتاريخ فإنها تذهب إلى أبعد

من ذلك في تلك التفسيرات، كتفسير شبنجلر مثلاً حيث يصف المدنية المعاصرة لغرب أوربا على هذا النحو من التتابع المحتوم أو الدورة العضوية وأنها قد استوفت مدتها ووصلت إلى مرحلة الشيخوخة المتأهبة للموت، ومن بين الصعوبات التي تحيق بنا في تحليل تلك المشكلة هو الافتقار إلى كلمات دقيقة ومميزة في حوزتنا.

فنحن نتكلم عن المدنية الفرنسية والمدنية الغربية، وإحداهما هي مجرد وجه محلي للأخرى، وليس لدينا اسم نطلقه على ذلك الأثر الطويل الموصول الذي بدأ في وادي دجلة والفرات واستطاع أن يعيش حتى وقتنا الحاضر.

وإلى جانب ذلك فإن تواريخنا تكتب عموماً عن الأمم؛ فلدينا تاريخ الإغريق والحيثيين والمصريين والرومانيين وفي وقتنا الحاضر تاريخ الفرنسيين والبريطانيين والألمان. وحيث إن إطار تلك التواريخ إطار سياسي فإن هذا الإطار يحوي في طياته كل ما عداه، بل ويخضع كل شيء له، حتى المدنية.

وعلى هذا الأساس عولجت أوجه النشاط الثقافي التي ازدهرت بين الحيثيين أو في المدن الحرة الإغريقية على أساس أنها مدنيات مميزة منفردة كما لو كانت لا تمت بصلة للمدنيات الأخرى المعاصرة بحيث ينتهي أمرها وتتلاشى بانتهاء وتلاشي شخصياتها السياسية. إن قرن مدنية معينة بأمة يخلق تخليطاً عندما نتكلم عن المدنية معزولة عن مظاهرها

المحلية والقومية، وهذا يقوي ويؤكد فكرة حتمية الفناء كمصير لكل المدنيات لأن كثيراً جداً من الذين قاموا بأدوارهم على مسرح الأحداث في تاريخ المدنية قد اختفوا وتلاشوا.

ولكن حتى إذا فسرنا مسار المدنية لا بالقياس إلى مصائر أمة، ولكن بالقياس إلى تطورها فإننا ما زلنا نلاحظ فكرة التقدم على شكل دورات حتى في التفسير الأخير وقد يبدو هذا لأول وهلة مختلفاً عن تطور ونمو الثقافات الأكثر بساطة التي سبقته.

وفي الآلاف – مئات الآلاف من السنين التي سبقت ظهور المدنية – يبدو أن تطور الثقافة قد قطع شوطاً متصلاً مستقيماً مع ما أضيف إليه ولحق به من تقدم تكنولوجي ازداد تدريجياً في تنوعه وعدده وكفايته.

ونستطيع من اقتفاء أثر بقايا تلك الثقافات القديمة أن نتبين الأساليب البطيئة التي اتبعت لإتقان تشكيل الحجر، تلك التي بدأت بنوع فج من الشطف وانتهت بوسائل في منتهى الدقة والمهارة. ونرى من وقت لآخر إضافة اختراعات مثل الغزل وصناعة الفخار والعجلة وتربية النباتات واستئناس الحيوانات والعدد المختلفة لتوليد القوة وعديد من المخترعات الأخرى وغيرها من الكماليات. وبمجرد الوصول إلى اختراع ما يضاف إلى قائمة الاختراعات الأساسية؛ فإنه كان يبقي ولا يضيع وإنما كان يضاف بصفة دائمة إلى التراكم المتزايد للثقافة بحيث يخصبها ويزيد من ثروتها وينميها ويزودها بعناصر لتركيبات جديدة واختراعات

جديدة، واضعاً في يد الإنسان القدرة على تثمير بيئته والإفادة منها على نحو أكثر فاعلية مما كان الأمر عليه من قبل.

كل ذلك يؤدي إلى فكرة تقدم المدنية في خط مستقيم موصول بدون حدوث تلك الصفة الدورية التي تربطها بالمدنية فتبدأ بالميلاد وتنتهي بالشيخوخة والموت. ولو أننا عرفنا أكثر عن تفاصيل الماضي السحيق في القدم فإن بعض هذا التطور المستقيم يبدو لنا منقسماً إلى مراحل تتكون من جزيئات وعناصر ذات تركيب يمتاز بدرجة معينة من القوة النابضة. ومظهر التقدم الموصول هو – جزئياً – نتيجة للبعد الزمني وضياع التفاصيل.

ولكن هذا الضياع ليس كلياً؛ لأننا إذا فحصنا الثقافة البدائية فحصاً دقيقاً في خلال فترة طويلة من الزمان فإن الازدهار أو الأفول اللذين يبدوان لنا هما أكثر وضوحاً عادةً في التغييرات التي حدثت في تصميم الأواني الفخارية أو بعض الأساليب الأخرى المعبرة عن تلك الفترة من بيئة حقيقية دالة على فقدان الأساليب أو النزول من مستوى ثقافي إلى مستوى أوطى منه.

فإذا نحينا جانباً التغييرات التي تحدث نتيجة إحلال تقليد محل آخر على أثر غزو أو تعديل في علاقة الإنسان بالبيئة، فغالباً أن ما يبدو لنا انتكاساً إلى الوراء قد يكون بالفعل إعادة تشكيل الأدوات الموجودة لكي تلائم بعض التغير الحادث في الاقتصاد. فمثلاً قد تفقد معالم مهارة

فنية أتقنت في إتمام أو إنجاز أداة من الأدوات في عملية تشكيلها التالية أو في صيغتها التالية، ولكن ذلك قد يكون الملاءمة المصاحبة للتغيير بدلاً من أن يكون تدهوراً كما هو الشأن في أول أشكال لسياراتنا التي كانت من الوجهة الفنية والصناعية تمثل تقدماً إلا أنها في الواقع كانت من الوجهة الجمالية أقل في الأسلوب والتصميم من أحسن العربات المطهمة التي كانت موجودة قبل صنع السيارات.

وهذا التمييز لم يلق من علماء الآثار حتى الآن ما يستحقه من الفحص والدرس، وقد أكون قد بالغت في توكيد أهميته، ومع ذلك فستظل الحقيقة مائلة وهي أنه بمجرد أن نصل إلى المستويات التي نسميها مدنية فإن الطبيعة الدورية لتطورها تصبح وجهاً من أوجهها بالغ الأهمية أكثر بكثير من قبل.

والأسئلة التي يتعين علينا أن نسألها هي: هل المدنية قابلة للتقسيم إلى عدد من المراحل المميزة التي تكاد تكون لا ارتباط بينها؟ أم هي عملية متصلة موصولة لا تصاب بكسر كليّ أو توقف ولكنها تمر بتغيير مستمر؟

ومن المهم عند فحصنا لهذه الأسئلة أن نتذكر نوعاً من التفرقة التي سبق لي الإشارة إليها، ألا وهي التفرقة بين المدنية والوعاء القومي المعين الذي قد يحتوي على جزء من الكل.

وهذا الشكل قليلاً ما ينصف تعقيد المدنية وأنواع تعبيراتها المتعددة أو يفيها حقها.

فأي قوم في حالة انفلات من الهجمية فإنهم يقترضون من المدنية الأكثر قرباً منهم ومنالاً لهم، إما لعامل الجوار، أو لعامل التقاليد.

وما يقترضه شعب من آخر من مدنيته فإنه يحوله إلى مظاهر محلية أو قومية تتسم بأسلوبها الخاص، وفي بعض الحالات قد تؤثر تأثيراً عميقاً في التيار الرئيسي للمدنية التي هي جزء منها.

وتحطيم الجانب القومي من مدنية معينة لا يعني تحطيم كل التقاليد المرتبطة بهذا الجانب، على الرغم من أن فقدان ذلك الجانب قد يكون من أشق الأمور وأكثرها إيذاءً؛ لذلك ينبغي أن تكون هناك تفرقة بين المدنيات وبين جوانبها القومية.

وفي مدى الخمسة أو الستة آلاف سنة التي وجدت فيها المدنية ظهر عدد كبير من الأمم والدول واختفى، ليس فقط في أماكن مختلفة ولكن تباعاً ووراء بعضها في نفس المكان، ومن الواضح أن بعضها قد فقد حيويته كوحدات سياسية منظمة لها كيانها، وبالتالي انقرضت وانمحت، ثم ترتب على ذلك انقراض النمط المعين لمدنيتها كعملية مصاحبة لفقدان الكيان. والبعض الآخر – بدون خطأ أو جريرة من جانبه – حطمته قوى خارجية لم يملك حيالها دفعاً. ويتضح من البينات الخاصة بعلم الآثار والحفريات أن الحرب على نطاقها الجدي وبصورتها

الشاملة لم تبرز في الصورة إلا في أواخر العصر الحجري الحديث عندما أصبح المزارعون الأوائل – نتيجة عملهم وكدهم – على درجة من الثروة والفائض فأصبحوا صيداً ثميناً استهدف لطمع جيرانهم.

ولكن الحرب لم تتطور إلى مداها المشئوم كعملية منظمة إلا في العصور المعدنية عندما اكتمل رشد المدنية إذ أصبح الجزاء المادي للمنتصر عندئذ – جزاءً ضخماً – وقد بدأت زيادة السكان ذاتها في إحداث ضغوط مما أدى إلى إيجاد بواعث تختلف عن البواعث العرضية التي كانت تحفز رجال القبائل على الغزو كيفما اتفق، ولكن الأمر اختلف، فخطط الإبادة والغزو والرق ساعدت على تغذية أطماع الملوك وعلى سد الحاجات الناجمة من تزايد السكان وكثرتهم ثم على توفير العمل الذي تطلبه الاقتصاد الجديد الذي ازداد تعقيداً وتركيباً.

وهكذا فإن بعض مراكز المدنية التي تعيش آثارها اليوم من حطام وأنقاض القديم ربما كانت ضحايا القوة المدمرة للعناصر الخارجية، وأن إضافتها إلى ركام وأنقاض الماضي ربما كان عرضياً وليس نتيجة دورة عضوية تفضي إلى الاضمحلال والانقراض والموت.

ولكن يجب ألا نخلط بين مصائر الدول والأمم والإمبراطوريات وبين المدنيات التي كانت تلك الدول والأمم أو الإمبراطوريات جزءاً منها، والتي كانت تستمر (أي المدنيات) في الازدهار حتى بعد زوال

الأحداث السياسية بمدة طويلة، ذلك أن الوحدة السياسية سواء أكانت دولة أم أمة أم إمبراطورية لم تكن سوى مجال تعبر به المدنية عن نفسها.

استمرار المدنيّة

ما الذي يحدث إذن للمدنيات منفصلة عن مظاهرها التي تتجلى في الدول أو الأمم؟ فلنفحص أطولها عمراً. وعلى الرغم من وجود الفكرة الشائعة عن زوال المدنيات آخر الأمر مع مرور الوقت إلا أن هذه الفكرة ليست بالضرورة صحيحة؛ ففي العالم القديم كانت توجد أربع مناطق بارزة مميزة حيث رسخت جذور المدنية في وقت مبكر من التاريخ، ثم ما لبثت أن انتشرت في الأرجاء المجاورة حيث نشأت منها مظاهر جديدة.

أما المناطق الأربع فهي: مصر، والشرق الأدنى، والهند، والصين. ومن المحتمل أن تكون المدنية في مصر والشرق الأدنى أقدم من مدنية الهند والصين؛ ولذلك فقد كانت المدنية في مصر والشرق الأدنى مسئولة عن انتشار التقدم التكنولوجي الذي يعزى إليه كذلك انبعاث تطورات مشابهة في المناطق الشرقية البعيدة [٦].

فكما أننا نجد في توزيع النباتات أكبر عدد من المتنوعات قريباً من مركز مدنية ما، كذلك الأمر بالقياس إلى منطقة الشرق الأدنى فإننا نجد أن أعظم أنواع الترف وأشكال المدنية وأنماطها تظهر في تلك البقعة.

---

(٦) ربما يكون محتملاً كما ذكر هين جيلديرن في كتاب أصل المدنيات القديمة (ديوجن يناير سنة ١٩٥٦) - أن المدنية نشأت بالفعل أولاً في الشرق الأدنى ثم انتشرت من هناك إلى المناطق الثلاث الأخرى التي اعتبرت بؤرات لنشوء المدنية وتطورها.

وفي حالة الصين فإن تطور واستمرار مدنيتها ظل موصولاً قرابة ثلاثة آلاف وخمسمائة سنة؛ فقامت دولة ملكية وراء الأخرى – أحياناً بثورة داخلية وأحياناً بغزو وهجوم من القبائل الرحل المجاورة – ولكن معظمها جاء من منغوليا ومنشوريا التي أحلت طبقة حاكمة محل أخرى مراراً وتكراراً. ولكن خلال وطوال تلك التغييرات السياسية والاضطرابات ظل لب المدنية الصينية سليماً قائماً بلا مساس.

حتى المركز النابض الخلاق لكل ما كانت تمثله مدنية الصين كان ينتقل من وقت لآخر بانتقال العاصمة من مدنية لأخرى. وفي فترة ما عندما انقسمت الصين إلى المملكة الشمالية والمملكة الجنوبية كان لكل منهما عاصمته.

ولكن.. طوال كل تلك التقلبات لم تفن المدنية الصينية وإنما كانت تنبثق بعد كل حلقة من الأحداث، وقد انتعشت على نحوٍ ما، وجدّدت نشاطها وقويت.

واليوم نرى الصين بعد فترة ركود وكبوة قد أقيلت من عثرتها وهبت من رقدتها وتجلت مرة أخرى قوتها وحيويتها مما يكذب فكرة أن المدنيات القديمة تموت أو تذوي وتذبل ويصيبها الكلال كعجائز الجنود.

وصحيح أن الصين التي نعرفها اليوم بوضعها الحاضر قد تأثرت تأثراً عميقاً بنظام سياسي أجنبي وبمدنية غريبة عنها دخيلة عليها. ولا

جديد في ذلك بالقياس إلى تاريخ الصين، ولم يمض على تلك التجربة وقتٍ كافٍ لكي نعرف إذا ما كانت الصين ستمتص وتلائم تلك الأنظمة الدخيلة عليها وتعدلها بحيث تندغم وتندمج في مدنيتها الأساسية كما فعلت في الماضي حيال تأثيرات أخرى، أم أنها ستكون امتداداً شرقياً لطريقة الحياة الروسية.

والشيء المهم الذي يعنينا في هذا الصدد هو أن الشخصية الصينية ظلت حية ولم تُغلب على أمرها، أو تُقهر، أو تحطم، وما زالت أمامها فرصة الاستمرار كمدنية صينية. وثمة حقيقة أخرى وهي أن الصين كان وضعها فريداً فذاً من بين كل مراكز المدنية، وهو أمر قد يفسر لنا جزئياً ظاهرة بقاء واستمرار تقاليدها مع الاحتفاظ بقوة تلك التقاليد التي اشتهرت بها عبر القرون.

ولقد تطورت الصين في حالة عزلة نسبياً ودب النشاط في أوصالها عندما لقحت من وقتٍ لآخر بأفكار أجنبية من الخارج، ولكنها كانت بعيدة جداً عن مراكز المدنية الأخرى المعاصرة بحيث ظلت بمأمن ومنجاة من أي تهديد جغرافي. فالهند – التي كانت مصدر المذهب البوذي الذي حمل في طياته حشداً من الأفكار تسببت في تنشيط وتقوية المدنية الصينية – كانت بعيدة جداً عن الصين بحيث لم تزعجها أو تتدخل في تطورها.

أما الغزوات التي قاست منها الصين فقد أتت من رجال القبائل البربرية التي كان هدفها مجرد السلب والنهب ثم الفرار، وحتى في حالة بقائها للغزو فلم تكن تلك القبائل البربرية على شيء من المدنية لكي تحلها محل المدنية التي أخضعتها.

بل كان الأمر على النقيض؛ فلعجز تلك القبائل البربرية عن تحطيم المدنية الصينية ومحوها، فإنها اندمجت فيها، وسرعان ما جرفت في تيارها. وبالإضافة إلى ذلك فإن عدد السكان الهائل الذي كانت تضمه الصين جعل من الصعب على مدنيتها أن تكون فريسة لعملية إفناء أو محو مقصود وخصوصاً في مملكة مترامية الأطراف شاسعة المساحة تسهل عملية الكر والفر والانسحاب ثم الانقضاض وهكذا.

وينطبق شيء من نفس التاريخ على الهند؛ فإذا أرّخنا بدء حياتها المدنية من الوقت الذي ازدهر فيه حكم هارابّا وموهنچو دارو، فمعنى ذلك أن الهند تبوأت مكانها في الوجود منذ ٤٥٠٠ سنة على الأقل. ولكن الهند كانت أقرب إلى مراكز المدنيات الراقية في الشرق الأدنى وكانت من الناحية الجغرافية أكثر منالاً لأقوام الشرق الأوسط، ولهذا خضعت الهند لتأثيرات تلك الحضارات بشكلٍ أعمق وأكثر من الصين.

والغزوات التي قاست منها الهند خلال تلك الفترة وبعدها كانت أكثر تأثيراً وكسراً لمدنية الهند عما كانت الحال عليه في الصين التي

تميزت بنوع من الاستمرار الموصول (الذي لم يتعرض لكسر أو تفتيت) بل ظل موصول الحلقات عبر القرون.

ولكن، وعلى الرغم من ذلك فقد احتفظت الهند بشخصية هندية طوال وخلال تلك القرون. حتى سيطرة البريطانيين لمئات السنين على الهند لم تستطع أن تغير الأنماط الأساسية الأصلية لمدنية الهند، على الرغم من أنها أدخلت فيها بعض نواحي المدنية الغربية. ومثلما كانت الحال في الصين فإن مركز النشاط الخلاق كان يتنقل في تلك القارة الصغيرة. وعلى الرغم من أن تلك الانتقالات الجغرافية العديدة كانت تقترن بصفات خاصة مشتقة من التأثيرات المحلية فتترك بصماتها عليها، إلا أن تراث الهند ظل قائماً يسلمه جيل للجيل الذي بعده ربما معدلاً، ولكنه كان موصول الحلقات.

ولقد مضت كل من الصين والهند في مراحل توسعية استطاعتا خلالها أن تقيما مدنيات تابعة لهما اختفى بعضها واستمر البعض الآخر. وتلك الذراري والفروع التابعة للمدنيات التي تولدت منها أبدت ميولاً قوية للتقليد ولكنه تقليد ملون بالصبغة الأصيلة الموجودة في الكيان الأصلي للمقلد. وبمرور الوقت اندغمت الثقافة المحلية واندمجت في الثقافة الوافدة عليها من خارجها.

وبهذه الطريقة انتشرت بؤرة المدنيات الصغيرة الأصلية من دلتا النهر الأصفر في الصين ووادي الهندوس في الهند إلى كوريا واليابان

والهند الصينية (بما في ذلك تشام وكمبوديا)، وتبت وسيام وآسام وجاوة وهكذا..

وإنه لجدير بالتنويه والملاحظة أن انتشار وتسرب وسريان المدنيتين الصينية والهندية لم يفض إلى إبادتهما ومحوهما من المراكز الأصلية لتطورهما.

ويبدو من البينات المتوافرة لدينا من علم الحفائر والآثار أن المدنية في الغرب أقدم منها في الشرق، وعلى الرغم من صعوبة تحديد نقطة البداية في حالة شيء سديمي بهذه الدرجة مثل ظهور المدنية – بما يشفي غليل كل باحث – فإن معظم الثقات من العلماء يتفقون على أن بدء المدنية في مصر يرجع إلى خمسة آلاف سنة على الأقل، وربما كان أقدم من ذلك في منطقة ما بين النهرين (دجلة والفرات).

ولقد تمكنت مصر – لأسباب تختلف عن الصين والهند – من الاحتفاظ باستمرار ثقافتها وكيانها وشخصيتها الثقافية لمدة تماثل مدة الصين والهند، أي حوالي ثلاثة آلاف سنة إذا جعلنا تاريخ نهاية مصر الفرعونية ببدء حكم البطالمة والغزو الروماني.

وعندما حل العرب محل الرومان كانت المدنية المصرية قد انقرضت منذ زمان بعيد، ولم يبق من أثرها – عندئذ كما هي الحال اليوم – إلا صدى لماضٍ مجيد رائع.

ومع ذلك ففي خلال تلك الفترة كانت روح الثقافة المصرية واضحة المعالم بارزة الملامح.

وربما – أكثر من أي مكان آخر – كانت أنماط تغييرها وأشكالها محافظة ومستقيمة وثابتة.

وعلى الرغم من أننا نستطيع أن نتبين تنويعات وتغييرات في الأساليب في قوتها الخلاقة طوال تلك الفترة من الزمان؛ فإن الملامح المميزة للمدنية لم تتغير إلا تغيراً طفيفاً، ولعل الوضع الجغرافي الخاص النادر المثال لمصر تعزى إليه تلك الظاهرة الجديرة بالاهتمام؛ فخصوبة تربة وادي النيل التي تجدد نفسها من عام لآخر بوساطة الغرين الوافد من أعالي جبال الحبشة البعيدة زودت مصر بمعين لا ينضب من الثروة بالقياس إلى محصولها، وبذلك كان اقتصادها على درجة كبيرة من الثبات مع دوام المعين. لأن قلة الموارد وتقلبات المناخ التي تؤدي إلى حركات توسعية وهجرة إلى أماكن أخرى –كما حدث في حالات أخرى وقعت تحت تلك الظروف – لم تحدث في مصر لوفرة الموارد وثبات المناخ. وتحفّ بوادي النيل من الجانبين مساحات شاسعة من الأراضي الجرداء التي كانت بمثابة خنادق جافة تحمي البلاد من الأعداء الغزاة وتحول بين نشوء مدنيات تنافسها على تخومها المباشرة.

وهكذا استطاعت مصر أن تحمي نفسها لفترات طويلة من الزمان من هجمات وغزوات القوى الطامعة فيها، وإلى جانب ذلك فإننا إذا

نظرنا إلى مستوى مدنيتها فإنها لم تقم إلا بمحاولات قليلة لكي تنشر ظلها وتمد قيادتها فيما وراء النيل أو تقيم مدنيات فرعية تستمد وحيها مباشرةً منها. وحتى غزو الحيثيين لم يعمر طويلاً بل كان ضئيل الأثر في انحراف تقاليدها عن طريقها المرسوم. أما التأثيرات المصرية فكانت تنبع أساساً من الامتداد الثقافي بوساطة التجارة.

وبعد ذلك عندما أصبح شرقي البحر المتوسط كله زاخراً بمراكز المدنية المنتشرة فإن مصر تأثرت بتلك المدنيات وأثرت بدورها في تلك المدن والإمبراطوريات المزدهرة، ولكن الموقف كان مختلفاً في الشرق الأدنى، فعلى الرغم من أن المدنية في أكمل معانيها نشأت أولاً هناك في منطقة دجلة والفرات فإنها لم تظل حبيسة تلك المنطقة وإنما انتشرت في معظم الشرق الأدنى، ذلك أن تلك المنطقة – إذا قارناها بمصر – كانت تجيش بالشغب والاضطرابات والقلاقل والتنافس بين الدول والإمبراطوريات، فمراراً وتكراراً تعرضت بلاد ما بين النهرين (دجلة والفرات) لغزو القبائل المحيطة بها وأخيراً أصبح الشرق الأدنى كله مسرحاً لتلك الأحداث تارةً بالهجوم والغزو من خارجه وتارةً من داخله بثورة الأقوام التي هزمت وغلبت على أمرها. وعقب كل ثورة يقذف الخلف بالسلف وينشئ مدناً جديدة وممالك جديدة وإمبراطوريات جديدة.

ونحن نعرف عدداً كبيراً من دول الملوك التي برزت في تاريخ تلك المنطقة وأحداثها وعدداً كبيراً من الجماعات المختلفة في اللغات

والثقافات والأجناس، وكانت كلها في حالة تنافس وعراك بعضها مع البعض الآخر تهدم كل قوة منها القوة الأخرى.

ولعلنا إذا ذكرنا أسماء بعضها نعطي فكرة عن تعقد تاريخ تلك المنطقة وأقدم تلك الجماعات هم السوميريون الذين اتحدوا بعد ذلك مع الأكاديين الذين جاءوا من الشمال.

وبعد ذلك جاء البابليون والميثانيون والكاسيون والأشوريون والحيثيون والميديون ثم الفرس والكلدانيون والبارثيون والساسانيون والعرب والأتراك. مع العلم بأننا أغفلنا ذكر الدويلات التي تمتعت بفترات من الاستقلال الذاتي لمدد مختلفة.

وثمة مسوغ للاتجاه العام لاعتبار تلك الدول الملكية القديمة والإمبراطوريات كمدنيات مميزة، مرده إلى حقيقة قوامها أن أكثرها نشأت من أصول ثقافية متعددة ترجع إلى جماعات مختلفة اللغات والأجناس اصطنعت تركيباً جديداً وملامح خاصة لها.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا التنوع والاختلاف والتعدد في حد ذاته سَانَدَ وقَوَّى المفهوم العضوي للتاريخ لأن الذي حدث هو توكيد تلك الاختلافات وإبرازها عندما حاول المؤرخون التمييز بين الشخصيات المختلفة التي لعبت أدوارها على مسرح الأحداث واقتفاء آثارها وتقصي علاقاتها المعقدة وتصنيفها من خلال تواريخها المتشابكة.

وترتب على ذلك انبثاق تلك الأنماط التقليدية المجمدة التي جعلت لكل من السومريين والحيثيين والفرس مثلاً، مدنية مميزة مستقلة كما لو كانت لا علاقة بين بعضها والبعض الآخر.

ولكن ذلك النوع من العرض لتاريخ الشرق الأدنى لا يظفر بالضرورة بتأييد أي عالم في الآثار ملم بالحقائق وعلى بينة من الأمر.

فعلى الرغم من نسبة الوفيات العالمية في الممالك والإمبراطوريات، وعلى الرغم من تنوع واختلاف السكان فإن المدنية السابقة كانت أساساً للاحقة وحتى الإمبراطوريات التي كانت معاصرة لبعضها كانت بينها من نقاط التشابه والاشتراك والالتقاء أكثر بكثير مما أدركه المؤرخون وجرى العرف بينهم على الاعتراف به.

ولم يختلف الموقف في آسيا الصغرى عما حدث في أوروبا، فكما أن روما هيأت أسس الحياة المتمدينة التي أقامت عليها أمم غرب أوروبا المتعددة أشكالها الخاصة بها من المدنية الغربية، فكذلك الأمر بالقياس إلى الممالك والإمبراطوريات العديدة في الشرق الأدنى فإنها أنشأت وبنت فوق أساس وتقاليد المدنية التي أقامها في البداية السوميريون والأكاديون في أراضي ما بين النهرين (دجلة والفرات).

وبالإضافة إلى ذلك فإن اختلاف وتعدد الأجناس واللغات والثقافات المحلية الذي خلق في أوروبا تنوعاً كثيراً في نطاق تقاليد

واحدة وتسبب في سلسلة من التنافس الحاد بين الدول، كل ذلك شبيه بما حدث في الشرق الأدنى منذ زمان بعيد.

ولو أن الطبيعة القومية والتنافسية للنظام الأوروبي تؤكد الاختلافات بأن تشير إليها على اعتبار أنها مدنية فرنسية أو مدنية بريطانية أو مدنية ألمانية إلا أن الحقيقة تظل قائمة، وهي أن تلك المدنيات جميعاً تعتبر أساساً أعضاء في مدنية واحدة ذات تراث مشترك اشتق من روما ثم إن تلك المدنيات قد اقترضت من بعضها وتبادلت مع بعضها اقتراضاً وتبادلاً على نحو شاسع وبسخاء.

ولعل بديهيتين في علم الأنثروبولوجي لا تتضحان لنا وضوحهما أكثر مما هو الشأن في الشرق الأدنى. إحداهما: أن مراكز المدنية تجنح إلى توسيع ونشر أفكارها في المناطق المجاورة لها، ولقد رأينا كيف حدث ذلك في حالة الصين والهند، ونستطيع أن نلاحظ نفس الظاهرة في وقتنا الحاضر.

وثانيهما: أن مراكز المدنية الجديدة – باستثناء عدد قليل منها – لا تظهر فجأة في حالة اكتمال تامة البناء والتكوين كما لو كانت أثينا الأسطورة وقد انبجست شامخة البناء كاملة العدة من جبين الإله جوبيتر.

إن أمر المدنيات يختلف عن أساطير الآلهة؛ فمع أن تلك البؤر الجديدة للمدنية قد تصل بمرور الوقت إلى مدارج عالية من الرقي في

حركة تصعيدها أو تصطنع هيئات وأشكالاً مختلفة فحسب إلا أنها تبدأ فوق الأسس التي ورثتها من المدنيات التي أتت قبلها.

وهكذا فإن المدنية التي بدأت حياتها في مدن وادي دجلة والفرات امتد أثرها واتسع نطاقه بالانتشار وبإنشاء مراكز جديدة للنشاط حتى إذا ما وصلت إلى المناطق الموازية لساحل البحر المتوسط فإنها شملت آسيا الصغرى في مدارها؛ فعلى طوال شواطئ آسيا الصغرى انبثقت المدن الأيونية من المخلّفات المتراكمة من قرون المدنية، وفي جزيرة كريت قامت مدنية شبيهة تأثّرت جزئياً بمصر ورسخت لها جذور من نفس الطراز.

ومن تلك الأصول والمنابع والموارد وصل تيار من المدنية إلى اليونان يعرف محلياً بالميسنية، ولقد اقترضت اليونان كثيراً وبسخاء من جيرانها المتمدينين في بداية الأمر، بمقدار يفوق كثيراً ما تشير إليه كتب التاريخ التقليدية. ولكن ما بدأته اليونان بالنقل والنسخ والتقليد والمحاكاة حولته عبقريتها إلى ألوان وأنماط وأشكال وإجراءات أصبحت مميزة لها ومقصورة عليها ومن صنع يديها.

أما إلى أي حد تعتبر روما مدينة لآسيا الصغرى عن طريق الأتروسكيين الذين سادت مدنيتهم في إيطاليا قبل مدنية الرومان فهذا أمر قد بدأنا أخيراً فقط في إيفائه حقه من التقدير والاعتبار.

أما دين روما للإغريق فهو أمر معروف منذ وقت طويل، وهكذا فإن عمليتي التوسع وإعادة البناء فوق النماذج القديمة تسببتا في حمل ونقل مدنية بلاد ما بين النهرين (دجلة والفرات) بعيداً وبعيداً تجاه الغرب.

وأصبحت روما نفسها – بدورها ومع مرور الوقت – مركزاً للتأثير. ولكن مما هو جدير بالاهتمام أن روما كانت تعني بالقياس إلى مناطق البرابرة في الشمال والغرب أكثر بكثير مما كانت تعني بالنسبة إلى الشرق؛ حيث كانت هناك مراكز قديمة للثقافة استمرت موصولة التطور عبر طرقها التي اشتقتها لنفسها. وروما – كمنبع ثقافة لأوروبا – كانت في الحقيقة تقوي وتدعم تيارين ثقافيين: أحدهما وارد من آسيا الصغرى واليونان الذي ظل يتسرب إلى القارة طوال آلاف السنين عبر الدانوب مسهماً في نمو الثقافة هناك. والتيار الآخر من المعتقد أنه وصل أوروبا عن طريق شمال إفريقيا.

وبسقوط الإمبراطورية الرومانية فإن التأثيرات التي اصطنعتها روما في فرنسا وإسبانيا وبريطانيا والبلاد الأوروبية الأخرى، توقفت عندئذٍ.

ولكن في القرون التي تلت ذلك فإن مدنية روما التي اختلطت بالتقاليد المحلية زودت أوروبا الحديثة بمراكز الحياة المتمدينة الجديدة. ولقد استوعبت تلك المراكز في باكورة تطورها وامتصت أفكاراً من المصادر والموارد القديمة في آسيا الصغرى، من الإمبراطورية البيزنطية،

ومن العرب، وكلهم وارثون لحضارة معقدة قد نمت وتطورت منذ وقت طويل في الشرق الأدنى.

وإذن فوجهة النظر القائلة بأن الحضارة الغربية نشأت من روما واليونان فقط لم تعد تستند إلى أساس؛ ذلك أن جذورها تمتد اتساعاً وعمقاً إلى الماضي البعيد في بلاد ما بين النهرين (دجلة والفرات) – وحياتها (أي حياة المدنية الغربية) كانت استمراراً موصولاً من تلك البدايات.

ويترتب على ذلك أن أوروبا مع آسيا الصغرى وشمال إفريقيا تكون مداراً جغرافيا يمكن مقارنته بالصين والهند، تمت في نطاقه هجرة تراث للمدنية ولكنه كان تراثاً موصولاً منذ بدايته.

وعلى خلاف نوع استمرار المدنية الذي حدث في الصين والهند ومصر فإن هذا التراث الذي نجم من الشرق الأدنى كان له خط سير يتسم بالتنوع مما أدى – في تاريخه الطويل – إلى إنجاب وإنتاج مظاهر ثقافية أكثر خصوبة ووفرة ودسامة من غيرها، ثم إنه في زماننا تخطى حدوده القديمة وقفز أشواطاً مكنته من أن يتخذ له قواعد في مناطق متفرقة متباعدة من الأرض.

وجدير بالذكر والملاحظة أنه في قائمة توينبي الخاصة بالمدنيات البارزة – إذا نحينا جانباً تلك التي أسماها المدنيات "المجهضة" وتلك

التي حدثت تطوراتها في العالم الجديد – فإنه يوجد في تلك القائمة خمس عشرة حضارة يمكن نسبتها إلى العالم القديم.

نصيب مصر منها واحدة.. ونصيب الهند اثنتان.. وللصين واحدة..

وتتبقى إحدى عشرة مدنية تقع في المدار الجغرافي لأوروبا والشرق الأدنى، وهذا العدد الزائد عن الحد الذي جعل إحدى عشرة مدنية من نصيب منطقة واحدة، يثير فينا العجب حتى نتبين أن كلها بالضرورة تعبيرات ومظاهر محلية أو قومية، إما مرتبطة بعضها بالبعض الآخر، أو مشتقة بعضها من البعض الآخر.

وعملية التوالد الشديد هذه عن طريق التكاثر من الأجزاء الأولية تبدو لي كانعكاس بالغ الأهمية لحيوية مدنية تلك المنطقة، ثم إنها في نفس الوقت تبين الطريقة التي تسببت بها نظرتنا التقليدية إلى التاريخ في تشويه مفهوم نمو المدنية بعرضها في أشتات قومية.

إن المدنية – كما رأينا – لا تموت كما يموت الكائن الحي.

وفي الحقيقة فإنه بين الأربع الحضارات الرئيسية في العالم القديم احتفظت ثلاث منها بوجودها منذ بدايتها إلى الوقت الحاضر، وهي وإن كانت قد أصابها التعديل والتغيير بعامل الزمان والمكان والظروف إلا أنها استمرت موصولة البقاء.

وحيث أن لدينا من الأسباب الوجيهة ما يحملنا على الاعتقاد بأن كل مدنيات الدنيا القديمة ترجع إلى أصل مشترك وأنها جميعاً اقترضت بعضها من البعض الآخر؛ فإذن يمكننا أن نعتبرها كمظاهرة متعددة ومختلفة ومتكاثرة ولكنها تراث واحد يتميز بالحيوية الجبارة والمثابرة.

فمنذ بداية ظهورها كطريقة مميزة للحياة فإن المدنية لم تتوقف عن الوجود في مكان أو آخر، ولعل روما تعتبر مثالاً للطريقة التي تبقى بها المدنية حية، وإن كانت فيما يبدو قد أصيبت بضربة قاضية، فعندما سقطت الإمبراطورية الرومانية في الغرب فإن حضارتها لم تصب بانهيار كلي عقب الانهيار السياسي، وإنما استمرت في الإمبراطورية الشرقية.

وفي الوقت الذي انبثقت فيه مراكز المدنية الغربية كانت لا تزال ينبوعاً حياً تنهل منه تلك المدنيات الوليدة. هذا إلى جانب الآثار غير المباشرة التي جاءت عن طريق العرب الذين نقلوا كثيراً من هذا التراث الثمين إلى نفس المستهلكين في الغرب.

الأنمَاط في المدنيَة

إذا كانت المدنية نفسها لا تمر بدورات عضوية تنتهي بالموت؛ فهي إذن ما زالت ظاهرة متغيرة تخلف وراءها مؤسسات منقرضة ووسائل آلية قديمة وأفكاراً نضب معينها.

وليس هناك مدنية – حتى إذا استمرت في مكان واحد كما حدث في مصر والصين – تبقى بلا تغير عبر الزمان. فلنلق نظرة على بعض المدنيات المألوفة لنا بدلاً من تلك التي لا نعرف ماضيها إلا معرفة ناقصة من مخلفات وبقايا آثارها.

وعلى الرغم من أن الحياة المتمدينة في إنجلترا لم تبدأ إلا في الأزمنة الرومانية فإن إنجلترا كما نعرفها اليوم يرجع تاريخها إلى أيام وليام الفاتح؛ فمن عام ١٠٦٦ إلى الآن توجد مرحلة تسعمائة سنة تقريباً. وفي أثناء تلك الفترة الطويلة من الزمان لم تتعرض إنجلترا لغزوات من سكان أجنبيين أو مهاجمات وفتوح من ممالك تنافسها أو تقلبات في مدنيتها الوطنية. ومع ذلك فقد حدثت لها تغيرات من أكثر التغيرات عمقاً وأثراً بعمليات وسبل من التغيير تركت فيها آثاراً عميقة كما هي الحال في كل ثقافة أخرى ومدنية أخرى.

واليوم نشهد في إنجلترا في وقتنا المعاصر تغييراً آخر بحيث لو بعث إنجليز القرن الثامن عشر وشاهدوا إنجلترا اليوم لما صدقوا أعينهم،

مثلهم في ذلك تماماً مثل الإنجليز القدامى (البريتونز) Britons بالقياس إلى القرن الثامن عشر. فإذا قسمنا تلك الفترتين اللتين يفصلهما قرنان من الزمان وفصَّلنا تلك الفترتين وميزناهما بالتغييرات الكثيرة التي حدثت فيهما فسنجد أن كلاً منهما قد أصابه التغيير والتعديل بأقدار متساوية منذ أيام إليزابيث أو شوسر؛ فلم تتغير طريقة الحياة برمتها فحسب، ولكن حدثت تغيرات ثورية جوهرية في المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصاد والعمارة والفن والموسيقى والأدب والعلم.

وما يطبق على إنجلترا في هذا الصدد ينسحب على فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبلاد الأوروبية المختلفة مع اختلاف في الدرجة؛ فكلها تجلت فيها أنماط للتغيير والتعديل بلغت طبيعتها من العمق درجة جعلتنا نميز ونفرق بينها بالإشارة إليها بعبارات مثل العصر القوطي وعصر النهضة والعصر الحديث.

ومن السهل أن نتتبع الخطوات التي أدت من عصر إلى آخر وأفضت من مرحلة لأخرى وبذلك نتثبت من عنصر الاستمرار فيها لأن الوثائق التاريخية ما زالت طازجة ووافرة.

ولا أتحرج من القول بأن الفاصل الذي يفصل بيننا وبين الرومان ليس أكبر، وربما يكون أقل من الفاصل الذي يفصل بيننا وبين أوروبي Europeans القرون الوسطى الذين هم أقرب إلينا زمانياً وقد ورثنا منهم بالفعل تقاليدنا في تتابع موصول.

فعالم القرون الوسطى – عن طريق التغيرات التي حولته خطوة خطوة إلى العالم الحديث – انقرض وخبت ناره وأصبح بالنسبة لنا يمثل مدنية مختلفة عن مدنيتنا تمام الاختلاف. وفي تلك الأمثلة التي استقيناها من تاريخ أوروبا الحديث نستطيع أن نرى المدنية وهي تخضع تدريجيا لتعديلات وتغييرات ذات طابع في غاية العمق ثم تغير في داخلها باستمرار التقاليد الأوروبية القومية المختلفة. وسلامة تلك العملية لا تتوقف كلياً على عنصر الاستمرار السياسي أو القومي كما يبدو لنا ذلك أحياناً.

فعندما تم غزو المدن الإغريقية وأصبحت بمرور الوقت جزءًا من الإمبراطورية الرومانية فإن المدنية الإغريقية لم تنته عند ذلك الحد، وإنما ظلت نابضة بالحياة محتفظة بقدر كافٍ من الحيوية بحيث أثرت في روما تأثيراً عميقاً لمدة طويلة من الزمان وبحيث استمرت في شرقي البحر المتوسط لقرون عديدة بعد ذلك مع حدوث تغيير تدريجي لها عندما غير المدار الذي ساندها، والوعاء الذي احتواها، والرحم التي حملتها صفته واتجاهه ومساره؛ فالتغير إذن جزء متكامل من المدنية كما هو الشأن في التنظيمات البسيطة للسلوك الإنساني التي نميزها بالإشارة إليها بأنها ثقافات بدائية.

ومن الخطأ أن نفترض أن التغير مرتبط بالضرورة بدورة نمو يعقبه موت كما يحدث في حياة الكائن الحي. ومن الخطأ أيضاً أن نفترض أن التغير يتضمن بالضرورة تقدماً؛ فالتقدم – بمعنى أنه ازدياد القدرة على

الإفادة من البيئة وفهمها، وكذلك إنتاج سلوك يتميز بازدياد في التركيب والتعقيد والتنوع – هذا المعنى للتقدم – بصفة عامة – كان دائماً قرين المدنية في أشواطها التي قطعتها والتي يمكننا تتبعها.

وكثير من اتجاهات وتعديلات وتغييرات الماضي لم تسر وفق هذا الخط من التقدم بالمعنى الذي أشرنا إليه، وإنما كانت تمثل أنواعاً من الملاءمة أو التحقيق والاكتمال لأنماط لا شأن لها بالتقدم، أكثر مما يعنيه مجرد الحركة، إذ ليس مجرد الحركة يعني بالضرورة اتجاهاً.

وعلى الرغم من المجلدات الضخمة التي كتبت عن ديناميكيات التغيير في المدنية فإنه موضوع لا نستطيع أن ندعي – بعد – أننا نحيط به خبرا.

ولكي ندرك إلى أي حد تحيرنا ظاهرة التغير، وإلى أي مدى يصل تعقيدها، فلا يوجد ما هو أحسن من دراسات البروفوسور سوروكين Sorokin الرائعة التي تناول فيها بالتحليل والتوضيح والتمثيل بعض تفرعاتها.

فإذا كنتُ قد اقتصرتُ هنا على جانب واحد محدود من جوانب تلك القضية الكلية فالسبب في ذلك أنني ليس عندي أمل في أن أوفيها حقها في خاتمة مقالة موجزة، ولكن هناك سبباً أهم من ذلك، وهو أن لدي هدفاً محدوداً في عقلي؛ فالذي أبتغيه هو مجرد استنباط بعض

التعميمات من أوجه وسمات وملامح معينة لعملية التغيير التي تبدو لي أنها تلقي ضوءًا على طبيعة ونمو نظام مدنيتنا الغربية.

ويظهر أن العلماء والدارسين الذين تناولوا المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعليق والشرح والتحليل، لم يسلموا من التشويش والخلط فيما يتعلق بطبيعة تطور تلك المدنية.

والأوروبيون على وجه الأخص كانوا متناقضين في موقفهم؛ ففي الوقت الذي ادعوا فيه أنهم مهتمون فوق كل شيء بما هو خاص بنا ومقصور علينا ومميز لقوميتنا إلا أنهم تناولوا بالانتقاد كل ما وجدوه عندنا منحرفاً عن معاييرهم، فإذا نسج فنانونا وكتابنا على منوالهم اتهموهم بالتقليد.

ولعدم وجود شعراء تمثيليين لدينا مثل شكسبير أو مؤلفين موسيقيين كلاسيكيين، أو رومانتكيين مثل موزار أو بيتهوفن، ولانعدام وجود رسامين عندنا آخذين بأساليب وتقاليد عصر النهضة...

كل تلك المظاهر اعتبرها الأوروبيون نقصاً فينا وعيباً يعيروننا به ودليلاً على فشلنا في الخلق والابتكار، وبينة على عجزنا عن إنتاج مدنية تتميز بحصيلة أولية لا ثانوية وابتكارية لا تقليدية.

وكان من الممكن أن نمر بهذا الموقف مر الكرام ولا نعيره اهتماماً أو نحمله على محمل الجد، لولا أن نقادنا أنفسهم تأثروا به أيضاً. ولولا أن فنانينا وكتابنا ومؤلفي موسيقانا قد خضعوا له إلى حدٍ ما.

حقاً لقد عانى الأمريكيون في الماضي تلك الظاهرة بحيث أدت إلى نوع من انقسام الشخصية، فإذا فعلوا ما يلزم على كل الفنانين الابتكاريين أن يفعلوه – وهو انتهاج تقليد – أو اتباع أسلوب وجدوا أنفسهم مقيدين باتباع التقليد الوحيد الذي عرفوه والأسلوب الوحيد الذي وجدوه أمامهم، ألا وهو تقليد أوروبا وأسلوب أوروبا.

وكانت النتيجة عادة –كما هو الشأن في كل عملية تقليد أو نسج على منوال قائم– مجرد نُسَخ باهتة من نماذج أوروبية.

فإمرسون مثلاً نسج على منوال كارليل ومذهب ما وراء الطبيعة الألماني، وكذلك الأمر بالقياس إلى لونجفلو فإنه غالباً ما حاول إعادة خلق نماذج أوروبية عتيقة في قصصه الشعرية وأشعاره القصصية، ولقد هبطت قيمة كل منهما بسبب هذا الاشتقاق.

ولكن ماذا كان نصيب ثورو؟

لقد كان ثورو على عكس كل من إمرسون ولونجفلو فلم يلجأ إلى الاشتقاق من مصادر أوروبية وإنما اختط لنفسه أسلوباً وفلسفة قومية محلية، والنتيجة أن أمره أغفل وأُلقي به في زوايا النسيان.

ولست أعني أن ثورو أو حتى هويتمان لم يظفرا بتقدير واعتراف الجمهور لمجرد كونهما لم ينسجا على منوال النماذج الأوروبية؛ فأصالة هذين الرجلين، وما اتسما به من قدرة ابتكارية، كان من الممكن أن تؤدي إلى نفس النتيجة من عدم التقدير أو الاعتراف عند معاصريهما في ثقافة أخرى، ولكن الجمهور الأمريكي الذي تقيد بالنماذج الأوروبية واتخذها معياراً ومقياساً في حكمه كان يطمئن إلى تلك النسخ الأمريكية المقلدة من الأوروبية ويرتاح إليها ويسهل عليه استيعابها وتذوقها.

وفي الواقع لم يظفر الإنتاج الأمريكي ذو الطابع والأسلوب القومي الأصيل في الفن والأدب بالقبول والتأييد إلا بعد رسوخ ذلك التقليد والطابع والأسلوب القومي رسوخاً قوياً.

والذي حدث أن فشلنا في تذوق وتقدير المدنية الأمريكية راجع إلى أننا عندما نحاول غرس تقليد ونقله من منطقة لأخرى، أننا نتجاهل حدوث عملية معينة يتضمنها ذلك الغرس وذلك النقل، ثم إن النقاد الذين يفتقرون إلى الوعي بتلك الظاهرة في عملية النقل يخطئون ويسيئون الحكم في آنٍ واحد.

وأول ما ينبغي تقريره في هذا الصدد أن زهرة الحياة المتمدينة زهرة رقيقة حساسة ويجب ألا نتوقع لها أن تظل كذلك بعد عملية النقل دون أن يصيبها ضرر أو تلف؛ فهي خبرة لها ثمنها.

وفي حالة الولايات المتحدة الأمريكية فإن عملية النقل تمت من أوروبا إلى البرية، والمدنية –لكي تزدهر وتنتعش إذا قدر لها البقاء – تحتاج إلى مستويات من التطور الاقتصادي والاجتماعي لم تكن موجودة في أمريكا.

لذلك لم يكن من الغريب أو مما يثير الدهشة أن أمريكا لم تنجب أعمالاً مبتكرة أو مؤلفات أو فنوناً تتميز بالقدرة الخلاقة وتستحق الذكر في القرنين الأولين من تعميرها، ولكن الشيء الجدير بالتنويه لم يكن الكيفية التي تم بها هذا الإنتاج، ولكن إلى أي حد استطاعت تلك القدرة الفعلية وذلك النوع من النشاط الفكري الراقي – وإن كان جافاً – أن يزدهرا ويفلحا في نيو إنجلند حيث كانت الحياة ما زالت تمضي على نسق بدائي نسبيًّا.

وعلى الرغم من أنه حتى في مستهل تلك الأيام كان يوجد بعض الرجال المثقفين في تلك المستعمرات، وكان التعليم ضئيلاً نحيلاً قليلاً في أماكن قليلة، فإن إقامة أساس لمدنية أصيلة لم يأخذ مجراه أو يصبح له شكل قائم إلا عندما بدأت البلاد والمدن في النشوء على الساحل المحاذي للأطلنطي أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر. وكانت في بدايتها دعائم واهية لتطور مدنية حقة، ولكن بازدياد ازدهارها ورواجها أصبحت مراكز مهمة لاستيراد الأفكار من أوروبا.

وفي تلك المراكز المتحضرة الآخذة في النمو استطاع الرسامون والنقاشون أن يجدوا عملاً وافراً يمكنهم من فتح مراسم، ووجدت الكتب سوقاً لتصريفها، واستطاعت فرق التمثيل أن تجمع جمهوراً من المشاهدين. وبدأ المستعمرون يجمعون ثروة مكنتهم من إنشاء مبانٍ هائلة.

وحيث إن كل تلك الأوجه من النشاط والتغيير الإنساني لم تكن نابعة من أمريكا أو أصيلة فيها بحيث يستطيع المستعمرون الإفادة منها واستعمالها فإنهم لجأوا إلى الاستيراد، والاقتراض بكل جوارحهم وبشهية جامحة من أوروبا. وهذه هي الطريقة التي تنتشر بها المدنية وهي في الحقيقة الطريقة الوحيدة، فالتقليد هو الخطوة الأولى في إقامة مركز جديد للمدنية.

وهذه هي المرحلة التي تتركز فيها كبرياء القوم وكرامتهم، ليس في الاختلاف بقدر الإمكان عن الموطن الأصلي، ولكن في التشابه بقدر الإمكان معه.

فما كان يعتبر من مظاهر الذوق الحديث في لندن أو باريس أصبح آلياً وبلا جدال هو المستوى والذوق المتفق عليه في المستعمرات، وهذا ما حدث لأثينا وباريس ولندن عندما مرت بنفس المرحلة إبان باكورة نشأتها كمراكز للمدنية.

ولكن عندما انبثقت أول محاولة ابتكارية خلاقة تستند إلى دعائم في بدء القرن التاسع عشر لجأ كتابنا وفنانونا إلى نقل ونسخ النماذج الأوروبية نقلاً ونسخاً صريحين وبدون شعور بالعار أو الحرج. وفكرة التزامهم بالخلق والابتكار في نطاق أسلوب وطني أمريكي ربما لم تخطر ببالهم. وقد أنتجوا بكل سعادة غامرة Columbiads على غرار الـ Dunciads الإنجليزية. أما فنانونا **Copleys & wests** فقد ذهبوا إلى المدرسة في إنجلترا وظلوا فيها فنانين بريطانيين من الدرجة الثانية.

وقد اقترن بتلك الظاهرة أن أمريكا كانت تقترض من أوربا مبتدئة من النقطة التي انتهت إليها أوربا. ويبدو أن عملية الاقتراض تتضمن دائماً نوعاً من التفريع في آخر مرحلة من مراحل نمط التطور. أو بعبارة أخرى فإن شعراءنا كانوا ينسجون على منوال بوب وليس شكسبير Shakespeare، ومؤلفو موسيقانا عندما بدأت أمريكا تنجبهم في أواخر القرن التاسع عشر لم يقلدوا موزار لأنهم وصلوا متأخرين جداً بالنسبة له ولكنهم نسجوا على منوالي براهمز وتشايكوفسكي إذ وجدوا في نماذجهما تعبيراً أكثر ملاءمة لهم وتناسباً وانسجاماً معهم.

وهكذا فإننا لم نبدأ بأثر رجعي وكانت نقطة ابتدائنا في كل أوجه نشاطنا هي المرحلة التي انتهت إليها أوروبا، ومعنى ذلك أننا لم نمر بالمراحل الأولية التي مرت بها أوربا.

وعندما حاول لونجفلو في قصيدته "هيواثا" Hiawatha أن يعيد خلق صيغ وأشكال الملحمة الشعرية التي هجرها الأدباء الأوربيون منذ وقت طويل، كان رجعياً في تلك الحركة، وكان عمله متسماً بطابع الافتعال والتصنع، ولذلك لم يلق صدىً ولا تأييداً ولا ترحيباً، فـ "هيواثا" Hiawatha لم تكن عملاً أصيلاً قط، ولا شيئاً أكثر مواتاً كأسلوب انقضى زمنه سواء في القبعات أو في الأدب، وقد نحمل الأمور فوق ما تطيق إذا قلنا إن السبب في أننا لم ننجب شكسبيراً آخر أو مارلو هو أننا وصلنا متأخرين جداً ولكن من المحقق أن السبب هو أن أحداً من شعرائنا لم يحاول أن يكون مثلهما.

ويعزى إلى هذا السبب نفسه أننا لم نخلق في بلادنا أبداً – بأصالة – أنماطاً وأنواعاً معينة من الأدب، والموسيقى والفن التي وجدت في أوروبا.

وإن كانت هناك استثناءات ظاهرة من تلك القاعدة أهمها هي محاولاتنا لإعادة خلق وإحياء الأساليب القوطية والرومانسكية Romanseque واليونانية ونماذج أخرى من المباني الأوروبية بعد انتهاء عصرها الذهبي بوقتٍ طويل.

ولكن فن العمارة – أكثر من أي فن آخر – يجنح إلى أن يكون مختلط الأساليب ويميل إلى تقليد الماضي والنسج على منواله. ثم إن

مبانينا ومنشآتنا لم تكن بالضرورة مختلفة عما كانت عليه المباني والمنشآت الأوربية المعاصرة وعما اتبعته حيال أساليب العمارة.

وتطور مدنية جديدة منوط بشروط تتوقف على طبيعة أنماط التغير، ولقد لفت كرويبر Kroeber النظر إلى اتجاه التغيير وميله إلى التقدم في نمط محدود واضح حتى تنفد إمكانياته، وبناءً على ذلك فإننا نلاحظ أن الذين يقومون بعمليات الخلق والابتكار في مرحلة اكتمل تطورها أو مرحلة متأخرة من مراحل نمط التغيير فإنهم يجنحون إلى تلافي الأساليب والأشكال المميزة لمرحلة سابقة، ولهذا فإن رسامينا وفنانينا اليوم نادراً ما يحاولون أن يرسموا لوحات على غرار روبنز Rubens أو واتو Watteau فهم ملزمون على نحو ما بتحقيق واكتمال نمط للتغيير.

ولهذا السبب فإن شكل المدنية الجديدة يتأثر تأثراً عميقاً أول الأمر بمرحلة تطور المدنية الحاضرة القائمة التي ينبثق منها. وعلى الرغم من أن التقليد كان بالضرورة ظاهرة ميزت تتلمذ أمريكا على أوربا إلا أن تعديل المؤسسات الأوربية والثقافة التي جلبها المستعمرون هنا بدا تقريباً على الفور.

وهذا – كقاعدة عامة – هو ما يحدث عندما تحمل الثقافات إلى بيئة جديدة فإذا كانت عملية النقل والغرس متبوعة بعملية عزل من الموطن الأصلي فالذي نتوقعه أن عملية التعديل تتجلى بسرعة وتعبر عن نفسها على نحو أسرع مما لو استمرت الاتصالات بين الجديد والقديم.

وفي حالة الولايات المتحدة الأمريكية استمرت تلك الاتصالات في تنوعها وتكرارها في الازدياد بدلاً من أن تقل؛ مما أدى إلى إبقاء مدنيتنا في إطار عقلي استعماري حتى بعد أن تحقق الاستقلال السياسي، ولكن باستمرار التعديل والتأقلم وبروز وتعميق الخطوط الرئيسية للتغير في اللغة والمؤسسات الاجتماعية والقيم والسلوك وغيرها فإنها تؤثر حتماً في الإنتاج الخلاق والحصيلة الابتكارية للبلاد. ومن تلك العملية ينتج مزيج جديد ومرحلة مختلفة إلى حدٍ بعيد عن المدنية الأصلية التي تولدت عنها المدنية الجديدة. فمن الصعب علينا أن نتنبأ بالوقت الذي سيتم فيه حدوث ذلك، لأن ذلك يتوقف على أشياء كثيرة غير ملموسة وغير محسوسة.

ولكن البيِّنَة على دخولنا في تلك المرحلة واضحة ومتجلية بطرقٍ شتى. وسواء أكانت ستؤدي إلى ظاهرة كبرى لها خصائصها ومميزاتها أم ستبقى مجرد وجه محلي للمدنية الغربية فهذا أمر فوق مقدور تنبؤنا. ولن نكون واقعيين إذا توقعنا نوعاً جديداً من المدنية بصفة كلية في الولايات المتحدة بلا ضريب ولا مثيل ولا نظير في أي مكانٍ آخر.

فنحن – أولاً وقبل كل شيء وارثو المدنية الغربية – مثلنا في ذلك كمثل الأوروبيين سواء بسواء وجذورنا المشتركة ستظل تمدنا بعلاقة عائلية، والبلاد الأوروبية المختلفة – على الرغم مما بينها من اختلاف – تشترك في الكثير، وبالإضافة إلى ذلك فإن من طبيعة الاتصال بين

المدنيات حتى عندما نقول على أساس المساواة التقريبية، فإنها تقترض من بعضها البعض الآخر.

وهذا الانتشار والشيوع يؤدي إلى إعادة توزيع الأفكار الجديدة وإلى التقليل من الفوارق المتطرفة. لقد انفسح مجال الاتصال بين أوروبا وأمريكا ولم يعد مقصوراً على مجرد طريق يمضي ذهاباً وإياباً في الاتجاهين بين القارتين. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد انتهت من مرحلة مجرد التقليد وأصبحت تسهم بنصيبها في المدنية الغربية.

الفهـرس